



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سطيف 01

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاديات التأمين

تحت عنوان:

تقنيات وأساليب التحليل المالي الديناميكي في تقييم مخاطر الاكتتاب في
شركات التأمين على الأضرار - دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين
الشامل CAAT

تحت إشراف الدكتور:

الدكتور روابحي محمد الناصر

من إعداد الطالب:

بومخلوف محمد النور

لجنة المناقشة

رئيسا	1	جامعة سطيف	أستاذ	أ.د. ملياني حكيم
مشرفا ومقررا	1	جامعة سطيف	أستاذ محاضر	د. روابحي عبد الناصر
عضوا مناقشا	1	جامعة سطيف	أستاذ محاضر	د. ذواوي مهدي
عضوا مناقشا	2	جامعة قسنطينة	أستاذ محاضر	د. بوداح عبد الجليل

السنة الجامعية: 2015 - 2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اهداء

أهدي هذا العمل إلى أمي، أبي

كل أفراد العائلة

وإلى الأصدقاء.

شكر وتقدير:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعه ووالاه إلى يوم الدين.

أتوجه بجزيل الشكر وخالص عبارات التقدير لأستاذي المشرف على إعداد هذه مذكرة الماجستير هذه الدكتور روابحي عبد الناصر أشكره أولاً على قبول الاشراف على هذا العمل وثانياً على مساعدته المقدمة وحرصه وصبره في سبيل إكمال إنجاز هذا العمل، وعلى حسن تعاونه وتعامله معي.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل موظفي الكلية ومسؤولي الشركة الجزائرية للتأمينات على مساعدتهم وتسهيلهم لمهمة خروج هذه المذكرة للنور. ولكل من ساهم في إعداد هذه المذكرة من قريب أو بعيد، دون أن أنسى زملائي وزميلاتي في دفعة اقتصاديات التأمين.

مقدمة

Introduction

مقدمة:

يتميز نشاط التأمين بخصوصية بانعكاس دورة الإنتاج، حيث يتم تحصيل الإيرادات بشكل مسبق عن طريق أقساط التأمين المدفوعة عند تاريخ الاكتتاب، في المقابل يتم دفع التعويضات والتكاليف بعد حدوث الضرر، وهذا عن طريق تجميع الأخطار وإجراء المقاصة بينها وفقا لقوانين الإحصاء والتنوع في المنتجات.

هذه الخصوصية تشكل تحدي لشركات التأمين، حيث تسخر كامل إمكانياتها من أجل الوفاء بجميع التزاماتها المستقبلية تجاه زبائنها أي المؤمن لهم. وهناك عدة مخاطر تحول دون تمكن شركة التأمين من الوفاء بالتزاماتها منها أخطار مشتركة مع جميع المؤسسات المالية وهي مخاطر الاستثمار ومخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الائتمان، المخاطر التشغيلية. بالإضافة إلى الأخطار الخاصة بنشاط التأمين مثل مخاطر التسعير، مخاطر سوء تقييم المؤمنات التقنية، مخاطر تغير معدلات الكارثية، خطر إعادة التأمين.

ومن بين أبرز المخاطر التي تواجهها شركات التأمين خطر الاكتتاب الذي ينتج عن عدة أسباب منها سوء تقييم الخطر وعدم مصداقية البيانات ... ينقسم لعدة أخطار هي خطر تحديد القسط وخطر تحديد الاحتياطات وخطر الكوارث الطبيعية.

وكل الشركات التجارية تهدف شركات التأمين إلى ضمان ربحية وأمان أصولها وملاءتها المالية وهذا من خلال زيادة التزاماتها الناتجة عن زيادة حجم الاكتتابات المسجلة في جانب الأصول وقرارات توظيف الأموال المسجلة في جانب الخصوم من ميزانية المؤسسة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف تستخدم شركات التأمين على الأضرار التحليل المالي الديناميكي - يعرف باسم إدارة الأصول والخصوم في شركات التأمين على الحياة - من أجل تعظيم العوائد المالية الناتجة من المخصصات التقنية، وتخفيض أقساط التأمين وتطبيق استراتيجية تحقق التوازن بين توظيفات شركة التأمين والتزاماتها المستقبلية، أي ضمان السيولة اللازمة لمواجهة التزامات الشركة المستقبلية.

وعليه فإن التحليل المالي الديناميكي يسمح بتقييم وتسيير مخاطر الاكتتاب في شركة التأمين من خلال تحديد قسط التأمين وحجم الاحتياطات اللازمة لمواجهة الالتزامات المستقبلية التي تنتج عن قبول شركة التأمين بالأخطار المغطاة بشكل يضمن ربحية واستمرارية الشركة في النشاط.

أولاً: إشكالية البحث:

تدور فكرة هذه الدراسة حول منهجية التحليل المالي الديناميكي في شركات التأمين على الأضرار ولذلك فإن إشكالية البحث تستدعي طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هي تقنيات وأساليب التحليل المالي الديناميكي المستخدمة في تقييم مخاطر الاكتتاب في الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي مميزات وأهم الطرق المستخدمة في التحليل المالي في شركات التأمين، وماهي أساليب تطبيق التحليل المالي الديناميكي في شركات التأمين؟
- ما نوع المخاطر التي تواجه شركات التأمين خلال نشاطها وهل يمكن لمخاطر الاكتتاب أن تشكل خطراً فعلياً على شركة التأمين، وما هي سبل قياس وتقييم هذه المخاطر؟
- هل تواجه الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT مخاطر اكتتاب بشكل يهدد وجودها؟ وهل تلتزم الشركة بمختلف التدابير الوقائية للحد من هذه المخاطر؟

ثانياً: فرضيات البحث:

من أجل دراسة أهمية هذا القطاع، وجب وضع حدود لهذه الدراسة تتجلى في الفرضيات التالية:

- يختلف التحليل المالي المطبق في نشاط التأمين عن ذلك المطبق في الأنشطة الاقتصادية الأخرى، بسبب الاختلاف في طبيعة نشاط التأمين مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى؟
- تواجه الشركة الجزائرية للتأمينات مخاطر اكتتاب يمكن أن تهدد مستقبلها بسبب عدم التحكم في تقنيات إدارة هذا النوع من المخاطر في شركات التأمين الجزائرية بشكل عام؟
- هناك علاقة طردية بين الملاءة المالية للشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT وقدرتها على الاكتتاب، فكلما زادت ملاءتها المالية زادت قدرتها على الاكتتاب في الأخطار بشكل أكبر.

ثالثا: أهمية البحث:

يمكن إبراز أهمية البحث في النقاط التالية:

- المكانة الكبيرة التي تحتلها صناعة التأمين في كل دول العالم حيث تمثل حوالي 6 % من الدخل المحلي الإجمالي العالمي؛
- الأهمية الاقتصادية والاجتماعية الكبرى لشركات التأمين وحجم الضرر الذي يمكن أن تلحق بالاقتصاد في حالة تعرضها للإفلاس، حيث يعتبر التحليل المالي الديناميكي وسيلة مهمة للمحافظة على ديمومة نشاط شركات التأمين؛
- المخاطر التي تواجه شركات التأمين أثناء نشاطها وهو ما يستلزم وضع سيناريوهات للتحكم في هاته المخاطر؛
- نقص الدراسات حول هذا الموضوع دعانا لاختياره من أجل المساهمة في اثرائه
- التحليل المالي الديناميكي هو أداة تسمح للإدارة باتخاذ القرارات حول توظيفات المؤسسة ونشاطها السنوي.

رابعا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- تبين خصوصية التحليل المالي المستخدم في شركات التأمين عن باقي الشركات، وإبراز الأهمية البالغة للدور الذي يلعبه التحليل المالي الديناميكي في شركة التأمين.
- مساهمة الدراسة بإضافة مرجع جديد في مجال التحليل المالي الخاص بشركات التأمين الذي يعرف نقصا كبيرا في المراجع خاصة باللغة العربية.
- تحليل وضعية الشركة الجزائرية للتأمين الشامل أمام مخاطر الاكتتاب التي تواجهها وإبراز مواطن الخلل بها في حالة وجودها؛

خامسا: خطة البحث:

تم تقسيم هذه الدراسة لثلاثة فصول للتطرق لجميع جوانب الإشكالية حيث تناولنا في الفصلين الأول والثاني الجانب النظري للدراسة وفي الفصل الثالث تناولنا الجانب التطبيقي على الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (الشركة الجزائرية للتأمينات) CAAT.

في الفصل الأول تناولنا بالدراسة خصوصيات نشاط التأمين بصفة عامة وما يميزه عن باقي النشاطات الاقتصادية الأخرى، ثم أبرزنا مفهوم التحليل المالي في شركات التأمين على الأضرار ومختلف الأساليب المستخدمة في هذا التحليل.

بينما في الفصل الثاني قمنا بإبراز المقصود بالاكتتاب، مفاهيم إدارة المخاطر في شركات التأمين بصفة عامة ومخاطر الاكتتاب في شركات التأمين على الأضرار بصفة خاصة، ثم كيفية قياس وتقييم هذه المخاطر.

أما الفصل الثالث فمنا من خلاله بتحليل وضعية الشركة الجزائرية للتأمينات بغرض تبين مواطن الخلل بها أمام مخاطر الاكتتاب التي تواجه أي شركة تأمين وإبرازها، وتبين مواطن قوة الشركة للحفاظ عليها. وشملت الدراسة الفترة ما بين سنتي 2010 و2014 أي على مدى 5 سنوات وهو ما يتلاءم مع أسلوب التحليل المالي الديناميكي. مع تقديم نبذة عن الشركة منذ تاريخ نشأتها وتطور نشاطها من تاريخ انشائها لغاية سنة 2014.

سادسا: المنهج المتبع في البحث:

إن العلاقة العضوية التي تربط بين الموضوع والمنهج المتبع تجعلهما قضيتين متلازمتين، فطبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج الواجب إتباعه قصد الإحاطة بأهم جوانبه، وعلى ذلك سنعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى جمع المعلومات، تصنيفها وتحليلها. هذا المنهج الذي نعتبره مناسباً لطبيعة الموضوع إذ يأخذ جانبا كبيرا من الدراسة، بحيث سنعتمد عليه بشكل واضح وذلك من خلال تحليل الوثائق المتعلقة بالموضوع، ووصف وتشخيص البحث بغرض فهم الإطار النظري، إضافة إلى استعمال أسلوب دراسة حالة، الذي نقوم فيه باستخدام التحليل المالي الديناميكي لتقييم مخاطر الاكتتاب في الشركة الجزائرية للتأمين CAAT.

سابعا: الدراسات السابقة:

أثناء البحث عن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا أو المواضيع المشابهة له وجدنا بعض الدراسات التي تطرقت لبعض جوانب الموضوع نبرزها فيما يلي:

1. بلحيمر حسين، (2011)، " **la gestion actif-passif dans une compagne d'assurances**

وهي عبارة عن ورقة عمل مقدمة في ملتقى مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، وتناول فيها الباحث إدارة الأصول والخصوم في شركات التأمين بصفة عامة.

2. دراسة ل Charles Descure و Cristiano Borean بعنوان، **Gestion actif passif et solvabilité**

تطرق فيها الباحثان إلى علاقة إدارة الأصول والخصوم مع الملاءة المالية لشركات التأمين بعد صدور معايير الملاءة المالية 2.

3. دراسة ل Jean-Paul Felix و Frédéric Planchet بعنوان **mesure des risques de situation d'information**

marche et de souscription vie en prévoyance incomplete pour un portefeuille de دراسة مخاطر الاكتتاب والسوق في شركات التأمين على الحياة في حالة عدم توافر المعلومات الكافية من

خلال وضع نموذج عشوائي لدراسة المخاطر المرتبطة بالوفيات نظرا لما تسببه هذه الأخيرة من مخاطر على صناديق التقاعد.

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي الديناميكي في شركات التأمين على الأضرار:

تمهيد:

نظرا لخصوصيات نشاط شركات التأمين مقارنة بالشركات الأخرى حيث يتصف نشاطها بانعكاس دورة الإنتاج من خلال تحصيلها لعوائد المبيعات المتمثلة في أقساط التأمين التي يدفعها الزبائن عند اكتتابهم في عقود التأمين قبل دفعها لتكلفة الإنتاج المتمثلة في التعويضات المقدمة لزبائنهم عند وقوع الأخطار المؤمن ضدها، كان لا بد على شركة التأمين أن تحسن التعامل مع هذه الوضعية من خلال تحديد قيمة الأقساط بشكل يفوق حجم التعويضات المتوقعة مضاف لها مصاريف التسيير حتى لا تجد نفسها في مواجهة خطر الإفلاس، وهو ما تعرضت له بالفعل شركات كثيرة في سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي بسبب سوء تقدير قيمة الأقساط والأخطار المؤمن ضدها، ولهذا حاولت الهيئات المشرفة على قطاع التأمين وضع آليات ومعايير لتتبعها هذه الشركات لتمكين من الاستمرارية في النشاط بشكل عادي من أهمها معايير التحليل المالي الديناميكي في شركات التأمين على الأضرار وإدارة الأصول والخصوم في شركات التأمين على الحياة. ونحن في هذه المذكرة سنهتم بشركات التأمين على الأضرار وبالتالي سنستخدم تقنيات التحليل المالي الديناميكي.

ولدراسة الجانب النظري للتحليل المالي الديناميكي في شركات التأمين على الأضرار سنقسم هذا الفصل إلى أربع مباحث هي:

نستهل الفصل بعد التمهيد بالمبحث الأول الذي سنتطرق فيه لخصوصيات نشاط شركات التأمين والوظائف التي تقوم بها، في حين المبحث الثاني نتناول فيه مفاهيم وأهداف التحليل المالي في شركات التأمين، ونوع مصادر المعلومات المستخدمة في التحليل المالي في شركات التأمين وأنواعه والأطراف المستفيدة منه.

أما المبحث الثالث فيبرز أهم النسب المالية والنسب المعيارية المستخدمة في قطاع التأمين على الأضرار، بينما المبحث الرابع يتطرق لأهم التطرق المستخدمة في التحليل المالي الديناميكي في شركات التأمين على الأضرار.

المبحث الأول: خصوصيات نشاط التأمين:

تتسم شركات التأمين بخصوصيات تميز نشاطها عن باقي الشركات الأخرى وهذا ناجم أساسا من طبيعة نشاطها المعاكس للشركات الأخرى حيث تباع منتجاتها قبل تحمل التكاليف المتمثلة في التعويضات.

المطلب الأول: تعريف التأمين وأنواعه:

بغرض التسهيل على المطلع على هذا البحث فهم محتواه بشكل جيد نقوم بتعريف بعض المفاهيم المتعلقة بقطاع التأمين والواردة بكثرة في هذا البحث.

الفرع الأول: تعريف التأمين:

عرفت لجنة مصطلحات التأمين بمؤسسة الخطر والتأمين الأمريكية التأمين على أنه ما يلي: التأمين هو تجميع للخسائر العرضية عن طريق تحويل هذه الأخطار إلى المؤمنين (شركات التأمين)، والذين يوافقون على تعويض المؤمن لهم عن هذه الخسائر، أو لتوفير مزايا مالية أخرى في حالة وقوعها، أو لتقديم خدمات متعلقة بالخطر¹. وليس هذا هو التعريف الوحيد للتأمين بل يمكن تعريفه حسب العديد من فروع المعرفة مثل الاقتصاد والقانون وعلم النفس وإدارة المخاطر وغيرها.

التعريف الاقتصادي للتأمين:

يمكن تعريف التأمين من الناحية الاقتصادية على أنه: أداة لتقليل الخطر الذي يواجهه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر (كالسيارة والمنزل والمستودع...) لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية، ومن ثم يمكن لكل لصاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر².

التعريف القانوني للتأمين:

من الناحية القانونية عرف المشرع الجزائري التأمين في المادة 619 من القانون المدني على أنه: عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه بأن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو أي

¹ جورج ريجدا، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، تر وتحقيق محمد توفيق البلقيني وإبراهيم محمد مهدي، دار المريخ، السعودية، 2006، ص 51.

² عز الدين فلاح، التأمين (مبادئه، أنواعه)، دار أسامة، عمان، 2008، صص [14-15]

عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في عقد التأمين وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن¹.

من التعاريف السابقة يمكن تعريف التأمين على أنه: وعد بالتعويض تقدمه شركة التأمين للمؤمن لهم في حالة وقوع ضرر في الممتلكات المؤمن عليها ضد مخاطر محددة في عقد التأمين، مقابل مبلغ مالي يدفع المؤمن له للشركة.

ومن التعاريف السابقة نجد بعض المصطلحات الجديدة على غير المتخصص في التأمين نعرفها فيما يلي²:

المؤمن Insurer: وهي الجهة التي تقدم خدمات التأمين وتحصل على الرسوم عن طريق بيع عقود التأمين التي تتضمن التغطية التأمينية، وتكون على شكل مؤسسات تجارية بغرض تحقيق الربح أو تعاونية لفائدة المشتركين في برامجها أو حكومية³.

المؤمن له Insured: وهو الطرف (شخص أو شركة) الذي يتعرض لخطر في شخصه أو ممتلكاته ولذلك يلجأ لطرف آخر هو شركة التأمين طالبا منها التأمين ضد هذا الخطر مقابل قسط متفق عليه ومقابل أن تدفع الشركة له مبلغا من المال في حال تحقق الخطر.

المستفيد Beneficiary: هو الطرف الذي تؤول إليه المنفعة المترتبة على عقد التأمين وقد يكون المستفيد هنا هو المؤمن له أو أي شخص آخر.

قسط التأمين Premium: هو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له للمؤمن نظير التزام الأخير بتحمل الخطر نيابة عن الأول.

مبلغ التأمين Sim Insured: وهو المبلغ الذي يلتزم المؤمن (شركة التأمين) بدفعه للمؤمن له أو المستفيد عند تحقق الخطر المؤمن ضده، وتتحدد قيمته حسب الصيغة التي تم التعاقد عليها.

الفرع الثاني: عقد التأمين:

¹ مبروك حسين، المدونة الجزائرية للتأمينات، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 13.
² أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد، عمان، 2007، ص 87.
³ عز الدين فلاح، مرجع سابق، صص [18-17]

حدد المشرع الجزائري شكل عقد التأمين الذي يربط بين المؤمن والمؤمن له والشروط التي يجب أن يتوفر عليها، حيث نصت المادة 7 من القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فبراير سنة 2006 على ما يلي: يحرر عقد التأمين كتابيا، وبحروف واضحة وينبغي أن يحتوي إجباريا، زيادة على توقيع الطرفين المكتتبين على البيانات التالية¹:

- اسم كل طرف من المتعاقدين وعنوانهما،
- الشيء أو الشخص المؤمن عليه،
- طبيعة المخاطر المضمونة،
- تاريخ الاكتتاب،
- تاريخ سريان العقد ومدته،
- مبلغ الضمان،
- مبلغ قسط أو اشتراط التأمين.

كما ألزمت المادة 9 من نفس القانون بأنه لا يمكن التعديل على عقد التأمين إلا بملحق يوقعه الطرفان.

الفرع الثالث: أنواع التأمين:

يمكن تقسيم أنواع التأمين إلى تأمين تجاري وتأمين حكومي وتأمين تعاضدي؛ وينقسم التأمين التجاري إلى قسمين التأمين على الأضرار والتأمين على الحياة والصحة، وينقسم التأمين على الأضرار إلى التأمين على الممتلكات والتأمين على المسؤوليات، في حين يتمثل التأمين الحكومي في برامج التأمين الاجتماعي وخطط التقاعد. وفي هذا البحث سنقسم أنواع التأمين إلى قسمين هما التأمين على الأضرار والتأمين على الحياة.

أولا: التأمين على الحياة:

في هذا النوع من التأمين تتعهد شركة التأمين في مقابل أقساط محددة يدفعها المؤمن له، بأن يدفع إلى المؤمن له أو المستفيد مبلغا من المال عند وفاة المؤمن له أو عند بقاءه على قيد الحياة بعد مدة معينة أو يدفع له إيرادا مرتبا لفترة محددة أو لمدة الحياة وذلك حسب اتفاق العقد، وتنقسم التأمينات على الحياة إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي: عقود التأمين في حال الوفاة، عقود التأمين في حال الحياة وعقود التأمين المختلطة².

¹ ميروك حسين، مرجع سابق، ص [15-16]

² عيد أحمد أبو بكر ووليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار البازوري، عمان، 2009، ص 112.

ثانيا: التأمين على الأضرار:

وتندرج تحت هذا النوع من التأمين كل أنواع التأمينات الأخرى التي لا ينطبق عليها وصف تأمينات الحياة¹ مثل التأمين على الحريق، التأمين على السيارات، التأمين على السرقة والسطو، تأمين الطيران، التأمين البحري، التأمين على المسؤولية المدنية، التأمين على القروض، التأمين على خيانة الأمانة، التأمين الهندسي، التأمين على المحاصيل الزراعية، التأمين الطبي، التأمين على إصابات العمل وغيرها من الأنواع التي لا تدخل ضمن التأمينات على الحياة.

وتتميز تأمينات الأضرار عن التأمينات على الحياة في كون مدة التأمين على الحياة قصيرة تستمر لمدة سنة أو أقل في العادة بينما تكون مدة التأمين على الحياة طويلة تفوق الخمس سنوات.

المطلب الثاني: انعكاس دورة الإنتاج في شركات التأمين:

على عكس الشركات التقليدية التي يمكن فيها معرفة تكلفة المنتج قبل تحديد سعر البيع، فإنه في شركات التأمين يتم تحصيل الأقساط المستحقة قبل دفع التعويض في حالة تحقق الضرر، وبالتالي يمكننا القول بأن سعر البيع المتمثل في أقساط التأمين يكون معروف بشكل مسبق عن تكلفة المنتج أي التعويض المدفوع في حالة وقوع الضرر. لهذا نسمي هذه العملية في شركات التأمين بانقلاب دورة الإنتاج².

انعكاس دورة الإنتاج يتسبب في تغيير ميزانية شركة التأمين بصفة كبيرة مقارنة بالشركات الأخرى نظرا لكون الأقساط المدفوعة للشركة بصفة مسبقة تخلف التزامات على عاتقها تتمثل في المؤونات التقنية* التي تخصصها الشركة لمواجهة احتمال حدوث الأخطار المؤمن عليها والتي تغطي من خلال التوظيفات.

في الشركات التقليدية يحتاج نشاط الشركة لبعض الأصول مثل المباني والمخزونات، ويمكننا من خلال الاطلاع على الخصوم معرفة كيفية تمويل الشركة للمباني والمخزونات وكل ماله علاقة بالعملية الانتاجية لهذا تبين لنا ميزانية الشركات التقليدية "كيفية تمويل الأصول بواسطة الخصوم"، أما في شركات التأمين فنجد في جانب الخصوم التزامات الشركة تجاه المؤمن لهم ونجد في جانب الأصول كيف قامت الشركة بتشغيل الأموال المجمعة

¹ المرجع نفسه، ص [112-113]

² Franck Le Vallois et autres, Gestion Actif Passif en Assurance Vie, Economica, Paris, 2003, p 3.

* المؤونات التقنية: هي رؤوس أموال تعدها شركات التأمين بشكل مسبق وحسب توقعها لقيمة الكوارث المتوقعة، بغرض التسديد الكلي للالتزامات المترتبة عن عقود التأمين التي اكتتبت فيها، وتسجل المؤونات التقنية في جانب الخصوم من الميزانية.

من الأقساط المدفوعة وكيف سددت التزاماتها تجاه المؤمن عليهم، لهذا يمكن القول بأن ميزانية شركة التأمين تبين "كيفية توظيف الأصول"¹.

إذا المشكلة التي تواجه شركات التأمين هي بيعها للمنتجات وتحصيلها للأموال قبل معرفة تكلفة هذه المنتجات (التعويضات على تحقق الأخطار المؤمن ضدها)، لهذا على الشركة تسعير المنتجات التأمينية أي المبلغ الذي تباع به عقود التأمين بدقة لتفادي تعرضها للخسارة في حالة ما إذا كانت مصاريف الشركة وتكلفة التعويضات أكبر من الأقساط المحصلة زيادة على تحقيقها للأرباح. وإضافة لضرورة حسن التسعير على الشركة أيضا اختيار المخاطر التي تؤمن ضدها جيدا، فإذا كانت نسبة تحقق الخطر كبيرة على الشركة أن ترفض التأمين عليه وهذا بهدف الوصول إلى تجميع محفظة تأمينية جيدة قليلة المخاطر.

المطلب الثالث: وظائف شركات التأمين:

تختلف وظائف شركات التأمين عن باقي وظائف الشركات الأخرى كالشركات الإنتاجية مثلا، ففي الوقت الذي تشتري فيه الأخيرة مواد أولية لتصنيع منتجات نهائية أو الشركات التجارية التي تشتري منتجات نهائية تعيد بيعها، فإن شركات التأمين تقوم بالتأمين على المخاطر أي تباع وعدا بالتعويض في حالة حدوث الضرر المؤمن ضده، وانطلاقا من هذا النشاط تقوم شركة التأمين بعدة وظائف نبرزها فيما يلي:

الفرع الأول: وظيفة التسعير:

تتم هذه الوظيفة بمعرفة القسط الواجب استيفاؤه من المؤمن له نظير خطر معين ينوي التأمين ضده وبالتالي فإن وظيفة التسعير تضع سعرا معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة يتناسب مع درجة واحتمال تحقق الخطر، مبلغ التأمين والظروف المحيطة بالشيء أو الخطر المؤمن ضده².

ويعرف الشخص الذي يقوم بتحديد الأسعار بالخبير الاكتواري، حيث يقوم بتحديد الأسعار في تأمينات الممتلكات والمسؤولية باستخدام خبرة الخسارة الماضية للشركة واحصاءات الصناعة³ التي يقوم بجمعها من

¹ Ibid, p 4.

² أسامة عزمي سلام وشفيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 157

³ جورج ريجدا، مرجع سابق، ص 794.

مؤسسات رسمية وخاصة تهتم بمثل هذه الأبحاث والأرقام والبيانات، ويراعي الاكتواري أن يكون سعر التأمين تنافسيا من جهة وكافيا لتغطية الخطر المؤمن ضده ويحقق بعض الربح من جهة أخرى¹.

الفرع الثاني: وظيفة الاكتتاب:

تتمثل وظيفة الاكتتاب في عقود التأمين الموقعة مع الزبائن بعد عملية اختيار وتصنيف طالبي التأمين من خلال دراسة الأخطار تقدم للشركة بغرض التأمين عليها ثم اتخاذ قرار بقبولها أو رفضها حسب سياسة الاكتتاب المعتمدة من قبل الشركة واحتمالية تحقق الخطر فإذا كان احتمال حدوث الضرر كبيرا ترفض الشركة التأمين على الخطر وهذا لأجل الحصول على محفظة مخاطر جيدة بغرض تحقيق أرباح من هذه العملية.

الفرع الثالث: وظيفة الإنتاج:

يشير مصطلح الإنتاج إلى أنشطة شركة التأمين في البيع والتسويق، وغالبا ما يشار إلى الوكلاء الذين يقومون ببيع التأمين على أنهم منتجون. وتستخدم هذه الكلمة لأن شركة التأمين مرخص لها قانونا باستخدام موظفين وأشكال مطبوعة من الوثائق، ولكن لا يتم بيع أي شيء حتى تباع الوثيقة، ومفتاح تحقيق النجاح مالي لشركة التأمين متوقف على مدى كفاءة موظفي المبيعات².

الفرع الرابع: وظيفة التعويض:

هي تلك الوظيفة المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده وفي شركات التأمين هناك جهة أو دائرة متخصصة بدراسة طلبات التعويض المقدمة، وتحديد مبلغ التعويض المستحق من خلال تسوية الخسائر³.

الفرع الخامس: وظيفة إعادة التأمين:

تعتبر إعادة التأمين من العمليات المهمة التي تقوم بها شركات التأمين، حيث تقوم بتحويل جزء أو كل العقود التأمينية المكتتبه من طرف الشركة إلى مؤمن آخر، وهذا بسبب عدم قدرتها على الاحتفاظ بكافة الخطر لأنه يفوق قدراتها المالية، وإذا احتفظت الشركة بخطر يفوق قدراتها فلن تستطيع تعويضه في حالة وقوع الضرر لأن

¹ أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 157

² جورج ريجدا، مرجع سابق، ص 804.

³ أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 161.

مبلغ التعويض المطلوب قد يكون أكبر من قدراتها المالية في حالة تضرر الأصل المؤمن ضده بنسبة كبيرة وبالتالي سيؤدي هذا لإفلاس شركة التأمين.

ويطلق على المؤمن الذي تعهد بالتأمين بصفة مبدئية اسم الشركة المسندة، ويطلق على المؤمن الذي قبل تأمين كل أو جزء من الأعمال المسندة إليه اسم معيد التأمين. ومبلغ التأمين الذي تحتفظ به الشركة المسندة لحسابها يسمى بالاحتفاظ الصافي أو حد الاحتفاظ. ويعرف مبلغ التأمين الذي تم اسناده لمعيد التأمين بالمبلغ المتنازل عنه. ويمكن أن يقوم معيد التأمين بإعادة التأمين لدى مؤمن آخر وتعرف هذه العملية بإعادة إعادة التأمين¹ retrocession.

وتمكن عملية إعادة التأمين شركات التأمين من زيادة قدرتها على الاكتتاب لأنها ستحتفظ فقط بحجم الأخطار التي تستطيع تحمل تكلفتها فقط في حالة وقوع الكارثة المؤمن ضدها وبالتالي ستمكن من توقيع عدد أكبر من عقود التأمين.

الفرع السادس: وظيفة الاستثمار:

بما أن شركات التأمين تحصل أقساط التأمين في بداية العملية التأمينية فإنه ستتوفر لها مبالغ مالية ضخمة، لهذا تقوم شركات التأمين باستثمار هذه المبالغ بدل الاحتفاظ بها مجمدة، وهذا بعد احتساب المخصصات التي تخصصها الشركة لمواجهة مختلف التزاماتها المستقبلية، فعلى ضوء ذلك يتم تحديد المبالغ المخصصة للاستثمارات وكيفية استثمارها. وعلى عكس شركات التأمين على الحياة التي تستثمر أموالها في استثمارات طويلة الأجل فإن شركات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات توظف أموالها في استثمارات قصيرة الأجل كون عقود التأمين التي تبرمها تكون مدتها أقل من عام في غالبية الأحيان فمن أبسط قواعد الاستثمار عدم استثمار الموارد المالية قصيرة الأجل في استثمارات طويلة الأجل.

ويكتسي دخل الاستثمار أهمية كبيرة في موازنة نتيجة الاكتتاب في حالة تحقيق الشركة خسائر من عملية الاكتتاب أي نتيجة تقنية سالبة وبالتالي يمكن أن تعوض مداخيل الاستثمارات هذا العجز. تنتج إيرادات الاستثمار من استثمار أموال الشركة الخاصة وكذلك الاعتمادات المالية المدخرة لمخصص التعويضات تحت التسوية، ومخصص الأقساط غير المكتسبة².

¹ جورج ريجدا، مرجع سابق، ص 809.

² جورج ريجدا، مرجع سابق، ص 818.

المبحث الثاني: عموميات حول التحليل المالي في شركات التأمين على الأضرار:

نتطرق في هذا المبحث لأبرز المفاهيم التي تخص التحليل المالي في شركات التأمين والأهداف التي يصبو لها، وما هي مصادر المعلومات التي نستخدمها من أجل تحليل الوضعية المالية لشركات التأمين إضافة لتبيان مختلف أنواع التحليل المالي.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف التحليل المالي في شركات التأمين على الأضرار:

تتنوع أهداف وأهمية التحليل المالي في شركات التأمين عن باقي الشركات الأخرى نظرا لخصوصية نشاط التأمين خاصة من حيث انعكاس دورة الإنتاج وعمل هذه الشركات على تقديم عقد وعد بالتعويض في حالة تحقق مخاطر مؤمن ضدها، باحتمالية وقوع جزء فقط منها.

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي في شركات التأمين على الأضرار:

يعرف التحليل المالي على أنه مجموعة الطرق التي تمكننا من تقدير الوضعية الماضية والحالية للمؤسسة¹ من خلال دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية² وتوظيف وسائل خاصة انطلاقا من الكشوفات المحاسبية الشاملة والمعلومات الخاصة إلى غاية الخزينة³ وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذا المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة⁴.

وعليه فالتحليل المالي يعتبر تشخيصا شاملا وتقييما للحالة المالية لفترة زمنية ماضية معينة من نشاط المؤسسة والوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية من السياسة المتبعة، باستعمال أدوات ووسائل تتناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها.

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012، ص 15.

² منير شاكر محمد وإسماعيل وإسماعيل وعبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، 2005، ص12.

³ مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 15.

⁴ منير شاكر محمد وإسماعيل وإسماعيل وعبد الناصر نور، مرجع سابق، ص12.

وطبقا لما تقدم يمكن القول أن التحليل المالي أداة لتحديد نقاط القوة والضعف في الأنشطة والفعاليات الخاصة بالشركة وبشكل يضمن لها إعداد الخطط المستقبلية في ضوء نقاط القوة ووضع الحلول المناسبة لمعالجة نقاط الضعف أو الحد منها.¹

إن هذا المفهوم يجعل القارئ يدرك أهمية تحديد وتقييم البدائل الاستراتيجية من خلال تمكن الإدارة من استثمار الفرص المتاحة وتجنب التهديدات، مثل هذه القراءة لعناصر البيئة تجعل التحليل المالي وسيلة لربط متغيرات البيئة الخارجية (الفرص والتهديدات) مع عناصر البيئة الداخلية (جوانب القوة والضعف) أي الوصول إلى ما يعرف بتحليل SWOT بالإدارة الاستراتيجية إذ يعكس هذا النوع من التحليل شكل التفاعلات بين عناصر البيئة الداخلية للشركة (القوة والضعف) وعناصر البيئة الخارجية للشركة (الفرص والتهديدات)²

الفرع الثاني: أهمية التحليل المالي في شركات التأمين على الأضرار:

يعتبر التحليل المالي مهم في كل الشركات التي تعمل في مختلف المجالات حيث يوفر المعلومات اللازمة للأطراف المختلفة والتي تساعد في اتخاذ قراراتها، ولكن تتضاعف أهمية التحليل المالي في المؤسسات المالية التي تقوم بتجميع المدخرات من الأفراد بغرض إعادة استثمارها أو بغرض تعويضهم عن أي خسائر يتعرضون لها نتيجة وقوع الخطر المؤمن ضده.

وتعمل شركات التأمين بأموال الغير ونظرا لأن التزاماتها تتجاوز ما تقوم بتحصيله من أقساط بشكل كبير (نظرا لاعتمادها على احتمال تحقق الخطر لدى البعض من الكل وبالتالي مجموع الأخطار الكلية المؤمن ضدها يكون أعلى من مجموع الأقساط المحصلة) لذا فإن التحليل المالي الذي يعتمد على توفير مؤشرات الملاءة المالية في هذه الشركات يكون ذا أهمية خاصة.³

² عدنان تايه النعيمي و ارشد فؤاد التهييمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري، عمان الأردن، 2008، ص 20.

³ ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين، إيتراك، القاهرة، 2002، ص 296.

الفرع الثالث: أهداف التحليل المالي في شركات التأمين على الأضرار:

إن الهدف الرئيسي للتحليل المالي بشكل عام هو تقييم أداء الشركة من نقاط مختلفة تنسجم وأهداف مستخدم المعلومات بحيث تظهر تلك المعلومات نقاط القوة والضعف في الشركة من خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادي¹ من أجل الاستفادة منها في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالشركة².

ويمكن بشكل عام حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية:

- تقييم ربحية الشركة؛ بمقارنة معدلات الربحية في الشركة مع معدلات ربحية الشركة في السنوات السابقة، وربحية الشركات المنافسة في نفس القطاع والمعايير الموضوعية من قبل مؤسسات التدقيق المتخصصة.
- تقييم المركز المالي للشركة؛ لمعرفة قيمة الالتزامات المترتبة على الشركة وقدرتها على الوفاء بها، وحجم أموالها الخاصة مقارنة بالالتزامات، ويكتسي المركز المالي أهمية كبيرة في شركات التأمين بشكل خاص لأن الشركة تقدم وعود بالتعويض للزبائن في حالة وقوع الخطر المؤمن ضده وهو ما ينتج عنه زيادة التزامات الشركة بشكل كبير جدا وبالتالي عليها ضمان أموال خاصة تسمح بتغطية هذه الالتزامات.
- تقييم المركز الائتماني للشركة؛ الذي تقوم به البنوك والمؤسسات المالية بغرض دراسة قدرة الشركة المتقدمة بطلب الحصول على قرض على سداد القرض الممنوح لها في الوقت.
- تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل؛ من خلال حسن اختيار التمويل الأنسب من البنوك والأسواق المالية بالشكل الذي يخفض تكلفة التمويل، ولا تحتاج شركات التأمين في العادة للاقتراض لأنها تقوم بتحصيل الأموال بشكل مسبق من جمع الأقساط قبل قيامها بتسديد تكاليف التعويضات.
- تقييم سياسة الاستثمار؛ لا تحتاج شركات التأمين للاقتراض لأنها تجمع مبالغ مالية ضخمة بشكل مسبق، وهذا يقودنا للحديث عن استثمار الشركة لهذه الأموال لتحقيق أكبر عوائد ممكنة منها لتعظيم الأرباح أو تعويض الخسائر المسجلة في النشاط التقني للشركة* في حالة وجودها. وبالتالي تقوم الشركة بتحليل مردودية استثماراتها ومقارنتها بمختلف المعايير وإيجاد مواطن القوة والاختلال في استراتيجية الاستثمار لديها للعمل على تحسينها.

¹ منير شاكر محمد وإسماعيل إسماعيل وعبد الناصر نور، مرجع سابق، ص22.

² محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، 2006، ص3.

* النتيجة التقنية: هي النتيجة التي تحققها شركة التأمين دون احتساب العوائد المحققة من عمليات الاستثمار، أي الفرق بين مجموع الأقساط المحصلة ومجموع التعويضات المدفوعة للزبائن والمستفيدين مضافا لها إجمالي التكاليف ما عدا تكاليف الاستثمارات.

- تقييم مدى كفاءة سياسة الأصول والخصوم في شركات التأمين على الحياة أو التحليل المالي الديناميكي في شركات التأمين على الأضرار؛ أي حسن تسيير أصول الشركة وتدفقات الخزينة لتسديد الالتزامات بشكل يقلل من احتمالات الخسارة والفشل بسبب عدم القدرة على تسديد الالتزامات في الوقت والعمل على تحقيق أكبر العوائد الممكنة من استخدام الأموال في نفس الوقت.
 - تقييم المركز التنافسي للشركة؛ بمقارنة مختلف مؤشرات الأداء والنشاط والسيولة والمردودية مع الشركات المنافسة في القطاع الذي تنشط به لمعرفة والمؤشرات المعيارية في القطاع التي تصدرها هيئات متخصصة، فإذا كانت الشركة متفوقة في أغلب المؤشرات فهذا يعني تفوقها على الشركات الأخرى المنافسة لها.
 - التنبؤ باحتمالات الفشل؛ فإذا سجلت شركة التأمين مؤشرات عديدة أقل من المؤشرات المعيارية، أو تبين من خلال مؤشرات تحليل هيكل الشركة أن حجم التزاماتها أكبر من قدرتها على الوفاء فهذا قد يؤدي بها لعدم القدرة على تسديد الالتزامات وبالتالي الإفلاس. أو من خلال تسجيل العجز بشكل دائم في مؤشرات الربحية والمردودية فهذا سيؤدي بها للتوقف عن النشاط في مرحلة ما تختلف حسب قدرة كل شركة على تحمل الخسائر السنوية.
 - استنباط بعض المؤشرات؛ من عمليات التحليل السابقة لوضعية الشركة ومن خلال الملاحظة أثناء العمل العادي للشركة بغرض توفير أدوات تخطيط ورقابة وتقييم لوضعية الشركة لاستخدامها من قبل الإدارة في المراقبة والتخطيط واتخاذ القرارات.
- وعند إجراء التحليل لا بد من توافر مجموعة من المعايير التي يمكن المقارنة بها للوقوف على مدى التحسن أو التدهور في الأداء وهذه المعايير قد تستمد من الشركة ذاتها وقد تكون مستخدمة في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة وتمثل ما هو متوقع ويجب أن يكون عليه الأداء وهذه المعايير تتلخص فيما يلي:¹
- المعايير التاريخية التي تستمد من أداء الشركة ذاتها في الماضي؛
 - معايير الصناعة أو النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه الشركة؛
 - المعايير المطلقة المتعارف عليها والمستمدة من التجارب العملية والتي تقوم بوضعها هيئات تدقيق واستشارات متخصصة في العادة.
 - المعايير المستهدفة التي تسعى إدارة الشركة إلى تحقيقها.

¹ ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق، صص 296-297

- المعايير القانونية التي يفرض القانون على الشركات الالتزام بها.

وعلى الرغم من أهمية أهداف التحليل المالي إلا أن نتائج التحلي المالي يجب التعامل معها بحذر كون أن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا للقواعد والمعايير المحاسبية من جانب، ومن جانب آخر أن بعض عناصر القوائم المالية قد تخضع للاجتهد والتقدير الشخصي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال الفترة الزمنية قيد التقييم والتحليل¹

كما أن اختلاف المعدل الفعلي المستخرج من القوائم المالية قد يختلف عن نظيره المعياري للأسباب التالية:²

- أن المؤشر المعياري مبني على افتراضات خاطئة أو حدوث تغييرات بيئية بعد توقع المعدل من شأنها أن تؤثر عليه؛
- المؤشر الفعلي يكون على فترة زمنية قصيرة ولكن المؤشرات المتوقعة عبارة عن متوسط للمؤشرات خلال فترة زمنية متعددة؛
- يبني المؤشر المتوقع على أساس المستقبل ولكن المؤشر الفعلي ينتج عن بيانات فعلية ناتجة عن فترة سابقة.

المطلب الثاني: مصادر المعلومات المستخدمة في التحليل المالي في شركات التأمين على الأضرار والأطراف المستفيدة منه:

الفرع الأول: مصادر المعلومات المستخدمة في التحليل المالي في شركات التأمين على الأضرار:

تعتبر البيانات والمعلومات التي يحصل عليها المحلل المالي المادة الأولية والرئيسية التي تعتمد عليها مخرجات عملية التحليل المالي، ويمكن تقسيم مصادر الحصول على البيانات والمعلومات لغايات التحليل المالي إلى مصدرين رئيسيين هما³:

- مصادر معلومات داخلية
- مصادر معلومات خارجية

¹ عدنان تابه النعيمي و ارشد فؤاد التميمي، اليازوري، مرجع سابق، ص22.

² ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق، ص 297.

³ وليد ناجي الحبال، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص18.

ويتوقف مدى اعتماده على أي منها حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة أي هل هي مؤشرات كمية أم مؤشرات وصفية¹، ويعتمد المحلل المالي في المقام الأول على المعلومات المحاسبية وبشكل خاص على الجداول السنوية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، الملحق)²

تنضوي تحت المصادر الداخلية كافة البيانات والمعلومات المحاسبية والإحصائية التي يحصل عليها المحلل من الشركة نفسها، سواء كانت هذه البيانات مكتوبة أو شفوية، تعتبر القوائم المالية وبيانات السجلات المحاسبية أهم مصدر ضمن المصادر الداخلية، أما عناصر مصادر المعلومات الخارجية فيستطيع المحلل المالي الحصول عليها من مصادر عدة، أبرزها المعلومات والبيانات التي تصدرها أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة، بالإضافة إلى البيانات والمعلومات التي يمكن أن يحصل عليها من الصحف اليومية والمجلات المتخصصة والمكاتب الاستشارية. كما يمكن أن نضيف إلى ما تقدم البيانات والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية التي تترك أثرها على عمل الشركة في ظروف معينة، كحالة التضخم أو الكساد الاقتصادي أو العكس حالة الانتعاش الاقتصادي، والحروب والكوارث الطبيعية التي تترك أثارا سلبية أو إيجابية على أداء المشروع بشكل عام³.

ويمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات فيما يلي:

1. البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة وتشمل الميزانية العمومية، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات؛
2. تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة؛
3. التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية؛
4. المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة؛
5. الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث؛
6. المكاتب الاستشارية.

الفرع الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

¹ محمد مطر، مرجع سابق، ص 5.

² Béatrice et Francis Grandguillot, *Analyse financière*, Gualino, 7em édition, Paris, 2011, P18.

³ وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، صص [18-19]

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل المالي كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقتهم بالشركة من جهة، ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى¹.

ومن الممكن تصنيف الجهات المهتمة ببيانات التحليل المالي حسب درجة علاقتها بنتائج التحليل إلى ما يلي:

أولاً: المستفيدون من داخل الشركة:

يقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في الشركة، ويلاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية يختلف نسبياً من مستوى إداري إلى آخر، نظراً لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها، ويلاحظ أيضاً أن هذه الفئة تستخدم نتائج التحليل في²:

- الحصول على مؤشرات مالية كمية، تتعلق بأداء الشركة بصورة شاملة.
- الرقابة والتخطيط والتقييم واتخاذ القرارات.

وفيما يلي أهم المستفيدين من التحليل المالي داخل شركات التأمين:

I. إدارة شركة التأمين:

تستخدم الإدارة الجيدة التحليل المالي للقوائم المالية من أجل تحسين الوضع المالي والربحية والنمو للشركة، إضافة إلى التخطيط ومراقبة ومواجهة التغيرات والظروف التي قد تواجه الشركة. ويشتمل التحليل الذي تقوم به الإدارة على تغيرات النسب والاتجاهات وغيرها من العلاقات الأخرى، فالهدف الأول للإدارة من وراء استخدام أدوات التحليل المالي هو ممارسة الرقابة، والنظر إلى الشركة من نفس الزاوية التي تنظر بها الأطراف الخارجية مثل معيدي التأمين والمؤمن لهم، كما تتركز اهتمامات الإدارة في دراسة وتحليل ربحية المؤسسة وعوائد استثماراتها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية والاتجاهات التي تتخذها هاته المؤشرات خلال فترات مالية سابقة، لتتحقق إدارة الشركة من فاعلية نظم رقابتها المستخدمة، والوقوف على كيفية توزيع موارد الشركة، ومقارنة أداء الشركة مع الشركات الأخرى المماثلة.³ وتقييم أداء الإدارات والأقسام والأفراد والمساعدة في

¹ محمد مطر، مرجع سابق، ص5.

² وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص17.

³ محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي لشركات وأسواق مالية، دار المريخ، السعودية، الطبعة الثانية، 2009، ص32. -بتصرف-

التخطيط السليم للمستقبل¹، ومنه يتضح أن التحليل المالي يزود المدير بالأدوات التي تمكنه من المتابعة المستمرة للتغيرات والإجراءات التي تساعد على تصحيح الأوضاع².

II. ملاك الشركة:

وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المؤسسات ذات الشخص الوحيد³، و لهم اهتمامهم الخاصة عند اطلاعهم على القوائم المالية، فهم يقومون بتفويض إدارة ممتلكاتهم إلى جهة أو أطراف أخرى، لذا فمن الطبيعي أن يكون من الاهتمامات الرئيسية للملاك تقييم أداء تلك الأطراف في توظيف أموالهم والمحافظة عليها، ومن المؤشرات التي يتم استخدامها في هذا الخصوص دراسة الهيكل المالي العام وهيكل رأس المال والأرباح واتجاهاتها، والعائد على الاستثمار والتوزيعات وكذلك دراسة السيولة، ومخاطر الفشل المالي⁴، ومدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها المالية الحالية⁵ والمستقبلية. فالملاك يحتاجون إلى التحليل المالي في الحصول على معلومات تساعد في الحصول على كل هذه المؤشرات، من هنا يمكن القول إن اهتمامات أصحاب الشركة هي من أوسع الاهتمامات، لأن مصالح الملاك تتأثر بكل أوجه ومجالات التشغيل والربحية والظروف المالية وهيكل رأس المال للشركة⁶.

III. عمال الشركة:

حيث يهتم عمال الشركة من خلال منظماتهم النقابية بوضعيتها المالية ووضعية الشركات المنافسة لها، للوقوف على قدرتها على مزاوله نشاطها والتوسع، ومن ثم الاستمرار في التوظيف، وإيجاد مناصب شغل جديدة⁷.

ثانياً: المستفيدون من خارج الشركة:

هم كافة الأطراف من خارج الشركة الذين لهم مصالح معها، وبالتالي يتعاملون مع نتائج التحليل المالي الخاص بالشركة حسب درجة علاقتهم معها، إلا أنه يمكن أن يكون لهم مصلحة بنتائج التحليل مثل المستثمرون الحاليون والمتوقعون، والمقرضون على اختلاف فئاتهم، والدائنون التجاريون، بالإضافة إلى أطراف أخرى لهم

¹ منير شاكر محمد وإسماعيل إسماعيل وعبد الناصر نور، مرجع سابق، ص17.

² عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص74.

³ منير شاكر محمد وإسماعيل إسماعيل وعبد الناصر نور، مرجع سابق، ص18.

⁴ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص31.

⁵ منير شاكر محمد وإسماعيل إسماعيل وعبد الناصر نور، مرجع سابق، ص19.

⁶ محمد توفيق البلقيني وجمال عبد الباقي واصف، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، صص 18-19.

⁷ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص33.

علاقة بالشركة يصعب تحديدها بدقة، أو بشكل مباشر، إلا أن لهم مصالح واهتمامات بنتائج التحليل المالي ويتخذون بناء عليها قرارات تؤثر على عملهم بشكل مباشر، ومن أمثلتهم الأجهزة الرقابية الحكومية، وأجهزة الضريبة، وأجهزة التخطيط الحكومي وغيرها¹.

وفيما يلي أهم المستفيدين من نتائج التحليل المالي خارج شركات التأمين:

I. المستثمرون:

وتتم استفادة المستثمرين من نتائج التحليل المالي من خلال تحليل قدرة الإدارة على تحقيق الإيرادات ونصيب السهم الواحد من الأرباح والأرباح الموزعة².

ويقسم المستثمرين إلى مستثمرين قصيري الأجل وهم الذين يشترون أسهم الشركة بغرض الإتجار بها لذلك يستخدمون التحليل المالي وطرق أخرى لمعرفة أسعار بيع الأسهم وتقلبها خلال الفترة القصيرة، ومستثمرين طويلي الأجل وهم من يقتنون الأسهم بغرض السيطرة على الشركة أو الاحتفاظ بالاستثمارات لمدة طويلة لذلك يهتمون بالتحليل المالي معدل العائد على السهم، وعلى قدرة الشركة على الاستمرار وتحقيق الأرباح³.

II. المؤمن لهم:

تهتم شركة التأمين بتحليل الوضعية المالية للمؤمن له لمعرفة إمكانية التأمين على أنشطته وإذا ما كان قادرا على الاستمرار في النشاط والنمو ومدى قدرته على الوفاء بسداد الأقساط⁴.

في حين يهتم المؤمن له بتحليل وضعية شركة التأمين لمعرفة مدى قدرة الشركة على تعويض الخسائر التي يمكن أن تصيبه خلال نشاطه في إطار عقد التأمين.

III. معيدو التأمين:

كون معيدو التأمين يتحملون جزءا من الأخطار التي تؤمنها شركة التأمين فإنهم يولون أهمية كبيرة للتحليل المالي لوضعية الشركة إلى جانب اهتمامهم بنوعية الأخطار المؤمن عليها وهذا لمعرفة مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم وحسن انتقائها للأخطار وانجازها للعقود.

¹ وليد ناجي الحبالي، مرجع سابق، ص 18.

² عدنان تابه النعيمي وارشاد فواد التميمي، مرجع سابق، ص 31.

³ محمد المبروك أبوزيد، مرجع سابق، ص 31.

⁴ محمد توفيق البلقيني وجمال عبد الباقي واصف، مرجع سابق، ص 20 -بتصرف-

IV. وكالات التصنيف:

تتمثل مهمة وكالات التصنيف الائتماني في تقييم قدرة الدول أو الشركات بناء على طلبها على سداد الأموال التي تفتقرها من الأسواق المالية، وتتوجه تقييماتها أساساً للمستثمرين في أسواق رؤوس الأموال، وتستخدم وكالات التصنيف التحليل المالي من أجل تقييم مخاطر الإعسار المالي التي يمكن أن تواجه الدول والشركات على المدى القريب، المتوسط والبعيد وتحليل مستوى أداء الأعمال في الشركة. فإذا حصلت الشركة على تصنيف مرتفع عنى هذا أنه يمكنها الحصول على قروض بمعدلات فائدة أقل من التي لها تصنيف ضعيف¹.

V. جهات أخرى:

إضافة إلى الأطراف السابقة الذكر هناك العديد من الجهات الأخرى التي تستفيد من نتائج التحليل المالي منها:

1. البورصة: لمعرفة المعلومات عن الشركات ومدى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية.²
2. أجهزة التخطيط والرقابة: تستخدم أجهزة التخطيط والرقابة وبشكل خاص في الدول ذات الاقتصاد المركزي لغرض الحصول على بيانات ومعلومات تساعد في دراسة وتحليل الخطط السابقة ونتائجها، وكذلك في وضع الخطط المستقبلية، كذلك تستخدم التحليل كوسيلة من وسائل الرقابة على الشركات.³
3. الغرف التجارية والصناعية: حيث تقوم هاته الغرف بجمع البيانات عن المؤسسات الاقتصادية في القطاع الواحد بهدف استخراج نسب ومؤشرات لكل فرع من فروع النشاط الاقتصادي⁴، إضافة إلى التحقق من مدى مساهمة هاته المؤسسات في تفعيل مؤشرات الاقتصاد الوطني.⁵
4. مصالح الضرائب: من أجل مراقبة والتحقق من صحة البيانات المقدمة عن طريق إجراء المقارنات مع شركات القطاع، والعلاقة بين إيرادات ومصاريف الشركة.⁶

¹ Jérôme Caby et Jacky Koehl, Analyse financière, Pearson éducation, France, 2006, PP 36-37.

² عدنان تايه النعيمي وارشاد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص31.

³ محمد المبروك أبوزيد، مرجع سابق، ص33.

⁴ محمد توفيق البلقيني وجمال عبد الباقي واصف، مرجع سابق، ص19.

⁵ عدنان تايه النعيمي وارشاد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص31.

⁶ محمد المبروك أبوزيد، مرجع سابق، ص34.

5. **الهيئات الإحصائية:** تستخدم العديد من السلطات العمومية وشبه الحكومية مثل وزارة المالية والديوان الوطني للإحصاء التحليل المالي لأغراض إحصائية عن طريق جمع معلومات مالية عن كل شركة من الشركات الاقتصادية لتقييم الوضعية المالية العامة، ووضعية كل قطاع اقتصادي¹.

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي:

يمكن النظر إلى التحلي المالي باعتباره أنواعا متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

الفرع الأول: الجهة القائمة بالتحليل:

يمكن تصنيف التحليل المالي بحسب الجهة التي تقوم بعمل التحليل المالي إلى: تحليل مالي داخلي وتحليل مالي خارجي.

أولا: التحليل الداخلي:

يقوم به موظف أو إدارة بالشركة أو فرق متخصصة من خارج الشركة بناء على تكليف من إدارة الشركة²، وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة الشركة في مستويات الإدارة المختلفة³. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن وجود المحلل المالي داخل الشركة كموظف أو بتكليف من إدارة الشركة، يمنحه العديد من المزايا التي قد لا تتوفر للمحلل المالي الخارجي منها معرفته بالسياسات والطرق المحاسبية المتبعة في الشركة، حرية حصوله على البيانات، القبول الذي يتمتع به من مختلف الإدارات باعتباره موظفا من داخل الشركة وحصوله على معلومات غير منشورة في بالقوائم المالية لكنها مهمة للتحليل مثل المعلومات عن الإدارة وعلاقة الشركة بالبيئة المحيطة بها⁴.

ثانيا: التحليل الخارجي:

¹ Jérôme Caby et Jacky Koehl, Op.cit. P32.

² محمد المبروك أبوزيد، مرجع سابق، ص34.

³ وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص19.

⁴ محمد المبروك أبوزيد، مرجع سابق، صص 34-35.

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج الشركة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها¹، ويتم التحليل بناء على ما يتحصل عليه المحلل من بيانات ومعلومات عن الشركة محل التحليل².

الفرع الثاني: البعد الزمني للتحليل:

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا، يمثل الماضي والحاضر، وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

أولا: التحليل الرأسي:

بموجب هذا الأسلوب تتم المقارنة بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسب مئوية³، أي إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى المجموعة التي ينتمي إليها⁴. وتتم مقارنة النسب المحصل عليها مع النسب المثيلة لدى المنافسين ومتوسطات النسب في الصناعة والمعايير القانونية والتاريخية المطلقة حتى تتمكن من تحديد مستوى نشاط الشركة من خلال النشاط أو الصناعة التي تعمل فيها⁵. ويسمى هذا التحليل أيضا بالتحليل الثابت أو الساكن.

ثانيا: التحليل الأفقي:

يقصد بالتحليل الأفقي مقارنة الأرقام الواردة في القوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية⁶، وهذا لتفادي سمة الجمود في التحليل الرأسي وهو ما يوفر سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي والتي تمكنه من تكوين صورة أدق عن الوضع الحالي للشركة وعن اتجاهاتها المستقبلية. وكلما كانت الفترة الزمنية للتحليل طويلة مثلا لمدة خمس سنوات، كلما كانت نتائج التحليل أكثر دقة⁷.

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 19.

² محمد المبروك أبوزيد، مرجع سابق، ص 36.

³ محمد مطر، مرجع سابق، ص 25.

⁴ منير شاكر محمد وإسماعيل إسماعيل وعبد الناصر نور، مرجع سابق، ص 39.

⁵ أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 330.

⁶ المرجع نفسه، ص 320.

⁷ محمد مطر، مرجع سابق، ص 28.

وتكمن الفائدة الرئيسية للتحليل الأفقي في معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية ولذلك يسمى هذا التحليل أيضا بتحليل الاتجاه¹.

الفرع الثالث: حسب الفترة التي يغطيها التحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي:

أولا: التحليل المالي قصير الأجل:

قد يكون التحليل يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات الشركة في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك².

ثانيا: التحليل المالي طويل الأجل:

يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات الشركة طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظام الشركة في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم الشركة في الأسواق المالية.

ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق بين مصادر الأموال وطرق استخدامها، مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل (عند دراسة التمويل قصيرة الاجل ومجالات استخدامها) وبين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل (داخلية وخارجية) ومجالات استخداماته³.

الفرع الرابع: حسب المدى الذي يغطيه التحليل:

يمكن تبويب التحليل استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي منها⁴:

¹ منير شاكر محمد وإسماعيل إسماعيل وعبدالناصر نور، مرجع سابق، ص41.

² وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص20.

³ المرجع نفسه، صص [20-21]

⁴ المرجع نفسه، ص 21.

أولاً: التحليل الشامل:

في الغالب يتعلق بدراسة وتحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لشركة ما ككل، وذلك بهدف الحصول على معلومات ومؤشرات تفيد المهتمين بنشاطات الشركة، وذلك لغرض ترشيد قراراتهم بشكل عام¹.

ثانياً: التحليل الجزئي:

يكون الغرض منه الحصول على معلومات محددة للغرض الذي تم من أجله القيام بعملية التحليل. وبالتالي قد يكون التحليل جزئياً لمعالجة ظاهرة أو مشكلة معينة بالشركة مثل أسباب تدنى مستوى الربحية أو تجنب العسر المالي².

المبحث الثالث: النسب المالية المستخدمة في شركات التأمين على الأضرار:

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية أشهر أساليب التحليل المالي لأنه يوفر عدداً كبيراً من المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في تقييم أداء الشركة في مجالات الملاءة المالية، الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم.

المطلب الأول: تعريف التحليل بالنسب المالية:

النسب المالية هي علاقة بين بندين أو أكثر من بنود الميزانية أو القوائم المالية³ أو كليهما، بشرط أن تكون ذات دلالة وتقدم معلومات تساعد على تقييم وضع الشركة واتخاذ القرارات المناسبة⁴. وتختلف النسب المالية حسب نشاط الشركة وحسب من يقوم بالتحليل، لهذا يمكن حساب عدة نسب لنفس المشكلة المراد تحليلها⁵. وتختلف نسب ومؤشرات التحليل المالي والمحاسبي المستخدمة في نشاط التأمين عن غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى نظراً لخصوصية هذا النشاط، وبالتالي تختلف طبيعة الأصول والالتزامات والمصاريف في هذا النشاط عن الأنشطة الأخرى. كما تختلف النسب المستخدمة في تأمينات الحياة عن تلك المستخدمة في التأمينات

¹ محمد المبروك أبوزيد، مرجع سابق، ص 36.

² المرجع نفسه، ص 36.

³ محمد مطر، مرجع سابق، ص 31.

⁴ منير شاكر محمد وإسماعيل إسماعيل وعبد الناصر نور، مرجع سابق، ص 52.

⁵ Dov Ogien, Maxi fiches de Gestion financière de l'entreprise, Dunod, Paris, 2008, P74.

العامة لاختلاف طبيعة النشاط في كل منهما¹ خاصة من حيث مدة العقود التي تكون عقود قصيرة الأجل في شركات التأمين على الأضرار وطويلة الأجل في شركات التأمين على الحياة. ويشترط أن تتوفر مجموعة من الشروط في النسب المالية قبل استخدامها أهمها²:

- ضرورة وجود علاقة وثيقة بين عناصر النسبة لكي تكون معبرة ولها مدلول منطقي؛
- الاعتماد على أكثر من نسبة واحدة في التحليل واستخلاص النتائج؛
- يجب أن يكون هناك ارتباط واضح بين الهدف من التحليل المالي وبين النسبة المالية المستخدمة؛
- ضرورة انتقاء النسب التي تتوفر على الكثر من المعلومات ما يمكنها من تعويض العديد من النسب الأخرى.

ويتم تقييم نتائج النسب المستخرجة اعتمادا على معايير معدة مسبقا قد تكون النسب المتعارف عليها في النشاط أو نسب تاريخية أو نسب يحددها المحلل المالي اعتمادا على تجربته وخبرته، أو من خلال دراسة اتجاهات النسب على مدى عدة فترات زمنية.

المطلب الثاني: أهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي لشركات التأمين على الأضرار:

نظرا لكون أغلب عقود التأمين في شركات التأمين على الأضرار قصيرة المدة، ما يعني زيادة التزامات المؤسسة في الأجل القصير وضرورة توفر سيولة كافية لمواجهتها، فإن هذا يستلزم وضع نسب مالية متلائمة مع طبيعة هذا النشاط، وفيما يلي النسب والمعدلات المستخدمة في التحليل المالي والمحاسبي وتقييم الأداء لشركات التأمين على الأضرار.

الفرع الأول: نسب الهيكل المالي:

تعتبر نسب الهيكل المالي عن مدى قدرة شركة التأمين على سداد التزاماتها عند الاستحقاق، وتكتسي هذه النسب أهمية كبيرة في شركات التأمين مقارنة بالشركات الأخرى انطلاقا من طبيعة العملية التأمينية التي تعتبر وعد كتابي للتأمين ضد خطر قد يتحقق مستقبلا وقد لا يتحقق. وبالتالي لا بد أن يتحقق لدى الشركة موارد

¹ ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق، ص301. -يتصرف-

² محمد المبروك أبوزيد، مرجع سابق، ص125.

مالية خاصة بها تكفي لتغطية الالتزامات المترتبة عن عقود التأمين المكتتبه في حالة تحقيقها لخسائر كبيرة أثناء نشاطها لأي سبب كان.

1. نسبة هامش الملاءة المالية:

$$\text{هامش الملاءة المالية} = \frac{\text{رأس المال الاجتماعي} + \text{الاحتياطيات} + \text{المؤونات التقنية}}{\text{الديون التقنية}}$$

$$\text{هامش الملاءة} = \frac{\text{رأس المال الاجتماعي} + \text{الاحتياطيات} + \text{المؤونات التقنية}}{\text{رقم الأعمال الصافي من إعادة التأمين}}$$

ويجب أن يكون هامش الملاءة المالية أو كما سماه المشرع الجزائري حد القدرة على الوفاء¹ بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار و/أو شركات إعادة التأمين يساوي على الأقل 15% من الأرصدة التقنية أي الديون التقنية، بينما يجب ألا تقل في أي فترة من فترات السنة أقل من 20% من مجموع الأقساط الصادرة صافية من الرسوم والإلغاءات وإعادة التأمين.²

وإذا كان معدل هامش الملاءة المالية أقل من 20% من رقم الأعمال، يجبر المشرع الشركة في أجل أقصاه 6 أشهر من تاريخ ملاحظة النقص اللجوء إلى تسوية وضعيتها إما برفع رأسمالها أو أموال تأسيسها، وإما بإيداع كفالة لدى الخزينة العمومية بعد تسوية الوضعية بمقرر من لجنة الاشراف على التأمينات.³ ويسري أجل الستة أشهر ابتداء من تاريخ تبليغ إدارة الرقابة شركة التأمين المعنية بالعجز في القدرة على الوفاء.

2. نسبة كفاية الأموال الخاصة:

الأموال الخاصة

إجمالي التعويضات

¹ المادة 2، المرسوم التنفيذي رقم 13 - 115 المؤرخ في 28 مارس سنة 2013 والمتعلق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء، الجريدة الرسمية العدد 15 المؤرخة في 31 مارس 2013.

² المادة 3، المرسوم التنفيذي رقم 13 - 115 المؤرخ في 28 مارس سنة 2013 والمتعلق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء، الجريدة الرسمية العدد 15 المؤرخة في 31 مارس 2013.

³ المادة 4، المرسوم التنفيذي رقم 13 - 115 المؤرخ في 28 مارس سنة 2013 والمتعلق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء، الجريدة الرسمية العدد 15 المؤرخة في 31 مارس 2013.

تعد هذه النسبة كهامش أمان للمؤمن لهم إذا كانت مرتفعة، أما إذا كانت منخفضة فإنها تدل على حالة العسر المالي أو الإفلاس¹.

3. معدل صافي الأقساط إلى الأموال الخاصة:

صافي الأقساط المكتتبة

الأموال الخاصة

تقيس هذه النسبة² مدى قدرة هيئة التأمين على تحمل الخسائر الغير متوقعة، حيث أن الأموال الخاص أي حقوق المساهمين هي المرجع للوقاية من هذه الخسائر، وتساهم هذه النسبة في تحديد برنامج إعادة التأمين الذي يحقق توازن الاحتفاظ من الأقساط.

الفرع الثاني: نسب السيولة:

تقيس نسب السيولة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها في الأجل القصير³. وتختلف درجة السيولة حسب طبيعة وخصائص الأصل، فالأسهم المدرجة في البورصة يمكن تحويلها لسيولة بسهولة بينما من الصعب تحويل الأسهم الغير مدرجة في البورصة أو المباني والعقارات لسيولة نقدية مع الحفاظ على قيمتها الحقيقية في فترة قصيرة.

1. معدل الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة:

الأصول المتداولة

الخصوم المتداولة

تقيس هذه النسبة إلى أي مدى تكفي أصول شركة التأمين المتداولة لتغطية متطلبات سداد التعويضات. وعادة ما تسعى شركة التأمين إلى المحافظة على مقدار معين من أصولها يتصف بسرعة التحول حتى لا تتعرض لعسر مالي. وغالبا ما يكون من خلال المحافظة على جزء من استثماراتها في صورة ودائع قصيرة الأجل⁴.

¹ سليمة طبايبي، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب: دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، عدد سنة 2011، ص81.

² مصطفى كمال مظهر، دور النسب المالية في تقدير مستقبل قطاع التأمين في جمهورية مصر العربية، ملف pdf محمل من قاعدة المعلومات دار المنظومة mandumah.com بتاريخ 30 ماي 2013، ص22.

³ Dov Ogien, Op.cit. P75.

⁴ مصطفى كمال مظهر، مرجع سابق، ص18.

2. رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل إلى الأموال الخاصة:

رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل

الفائض

توضح هذه النسبة إلى أي مدى تعتمد الملاءة المالية لشركة التأمين على أصل قد لا يتحقق في حالة التصفية وهو رصيد الوكلاء والأقساط الذي لم تتحصل عليه الشركة بعد، وتفرق هذه النسبة بين الشركات التي تواجه صعوبات مالية وبين تلك التي لا تواجه مشاكل مالية¹.

3. معدل رصيد الأقساط تحت التحصيل إلى إجمالي الأقساط:

رصيد الأقساط تحت التحصيل

إجمالي الأقساط

تعتبر مؤشرا على كفاءة الجهاز الانتاجي للشركة في تحصيل أقساط وثائق التأمين المصدرة، وزيادة هذه النسبة يعني تهاون الشركة في تطبيق الشرط الأساسي لعقود التأمين وهو السداد الفوري للقسط. ويجب التفرقة هنا بين الأقساط تحت التحصيل من الاصدارات المباشرة وبين رصيد شركات التأمين وإعادة التأمين الأخرى من جراء عدم سداد حصتها من الأقساط مقابل العمليات المقبولة أو المسندة².

4. معدل القيم الجاهزة للخصوم المتداولة:

القيم الجاهزة

الخصوم المتداولة

يقصد بالقيم الجاهزة الأصول النقدية الموجودة في الصندوق أو البنك، ومن الطبيعي أن تكون الزيادة في هذه النسبة متعارضة مع زيادة العائد على الاستثمارات وتمثل مؤشرا للإدارة في حالة اضطرارها لتحويل جزء من الاستثمارات إلى نقدية لتسديد مختلف التزاماتها³.

¹ ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق، ص 314.

² مصطفى كمال مظهر، مرجع سابق، ص 16.

³ المرجع نفسه، ص 19.

5. معدل الأصول سريعة التحول لنقدية إلى الخصوم المتداولة:

تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول السائلة سريعة التحول في تغطية حقوق الغير سريعة الطلب، وتحسب كالتالي¹:

الأصول سريعة التحول لنقدية

الخصوم المتداولة

6. معدل الأصول السائلة على إجمالي التعويضات المدفوعة في السنة السابقة:

الأصول السائلة

التعويضات المدفوعة في السنة السابقة

وتدل هذه النسبة² على مدى كفاية السيولة المتوفرة لدى الشركة لمواجهة التزاماتها، والأصول السائلة تعني جملة التوظيفات + النقدية بالصندوق والبنوك + مدينو التأمين. وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما زادت قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها بسرعة ما يؤدي لزيادة القدرة التنافسية للشركة والتقليل من المصاريف الإدارية وكسب رضى الزبائن وهو ما يزيد في إنتاجية الشركة.

7. معدل سيولة المؤونات التقنية:

المؤونات التقنية

الأصول السائلة

تهدف هذه النسبة إلى التأكد من توفر سيولة كافية لدى المؤسسة بالنسبة لمؤوناتها التقنية والمعدل المقبول لها هو 100%³. فكلما كانت هذه النسبة أقل أي ارتفعت حجم مبلغ الأصول السائلة بالمقارنة مع قيمة المؤونات التقنية كلما زادت قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها، أي أن الشركة لديها ما يكفي من السيولة لتغطية الالتزامات المعبر عنها في المؤونات التقنية.

¹ المرجع نفسه، ص20.

² علي سيد بخيت، تقدير الملاءة المالية لشركات التأمين المصرية من خلال التحليل البيزي لمؤشرات المحفظة التأمينية ومؤشرات الإنذار المبكر بالتطبيق على تأمين الممتلكات والمسؤولية، ملف محمل من قاعدة المعلومات دار المنظومة mandumah.com، بتاريخ 30 ماي 2013، ص133.

³ سليمة طباطبائية، مرجع سابق، ص83.

8. معدل التغير في المؤونات التقنية:

الاحتياطيات الفنية (المؤونات التقنية) يمكن تعريفها على أنها صندوق مالي لصالح زبائن شركة التأمين يتم تجميعها باقتطاع نسب محددة بالطرق الاكتوارية من قيمة الأقساط المكتتبة¹. وتعتبر هذه النسبة مؤشرا لقيمة التغير في الاحتياطيات الفنية التي تم تكوينها في الدورة السابقة، وما يمثله هذا التغير من إجمالي أموال الشركة الخاصة، وتعبّر عن وجهة نظر الإدارة في كفاية حقوق المساهمين، وتحسب كالتالي:

التغير في المؤونات التقنية لسنة واحدة

الأموال الخاصة للعام السابق

ويحسب التغير في المؤونات التقنية عن سنة واحدة بالفرق بين التعويضات التحميلية للعام الحالي والتعويضات التحميلية للعام السابق².

9. التغير في المؤونات التقنية عن سنتين إلى الأموال الخاصة:

تغير المؤونات التقنية عن سنتين

الأموال الخاصة عن العام قبل السابق

ويتم احتساب التغير في المؤونات التقنية عن سنتين بالفرق بين التعويضات التحميلية للعام السابق والتعويضات التحميلية للعام قبل السابق³. ثم قسمة مقدار التغير على حجم حقوق المساهمين (الأموال الخاصة) للشركة عن العام قبل السابق.

10. عجز المؤونات المقدرة الحالية إلى الفائض:

العجز أو الزيادة في المؤونات المقدرة

الأموال الخاصة

¹ Mária Bláhová and Anna Majtánová, technical reserves in the insurance services, Acta Scientiarum Polonorum Oeconomia 8 (1), Poland, 2009, P5.

² ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق، ص314.

³ المرجع نفسه، ص315.

تعطي هذه النسبة مؤشرا للتنبؤ بدقة المؤونات هذا العام، ويتم حساب العجز أو الزيادة في المؤونات المقدرة بالفرق بين المؤونات المقدرة المطلوبة ومؤونة هذا العام¹.

الفرع الثالث: نسب النشاط:

تبين نسب النشاط كيفية إدارة وتسيير شركة التأمين لمختلف العمليات التي تدخل ضمن إطار نشاطها العادي المتمثل في الاكتتاب على مختلف الأخطار، وكيفية استثمارها وتوظيفها لمختلف الأموال التي تتحصل عليها.

1. نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة للأموال الخاصة:

إجمالي الأقساط المكتتبة

الأموال الخاصة

تعبر هذه النسبة عن حجم الأخطار الأصلية المقبولة من قبل شركة التأمين قبل عمليات إعادة التأمين وما تمثله بالنسبة للأموال الخاصة للشركة.

2. نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى الأموال الخاصة:

صافي الأقساط المكتتبة

الأموال الخاصة

تقيس هذه النسبة إجمالي الاكتتابات الصافية المعرضة للخطر وعلاقتها بحقوق المساهمين المتمثلة في الأموال الخاصة للشركة، وكلما زادت هذه النسبة كلما دل ذلك على تحمل شركة التأمين لأخطار أكبر مما يشكل خطرا على حقوق المساهمين. أي أن هذه النسبة تقوم على قياس مدى قدرة شركة التأمين على تحمل الخسائر الفجائية حيث أن حقوق المساهمين تمكن الشركة من الوقاية من هذه الخسائر²، وبالتالي تعتمد شركة التأمين على توازن هذه النسبة في رسم برنامج إعادة التأمين.

3. معدل الاحتفاظ:

¹ المرجع نفسه، ص 315.

² مصطفى كمال مظهر، مرجع سابق، ص 22.

الأقساط الصافية

إجمالي الأقساط

تمكننا هذه النسبة من معرفة الجزء من الأخطار الذي تحتفظ به الشركة لديها والجزء الذي تتنازل عنه لشركات إعادة التأمين، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة دل ذلك على زيادة القيود التي تتعرض لها الشركة من معيدي¹ وهو ما من شأنه الإنقاص من موثوقية الشركة في سوق التأمين. كما أن هذه النسبة تعطينا أيضا نظرة على طبيعة الأخطار التي تكتتب فيها الشركة فإذا كانت النسبة مرتفعة ورأس مال الشركة منخفض دل ذلك على أن الشركة تكتتب في الأخطار الصغيرة وتتفادى التأمين على الأخطار الكبرى.

4. معدل التغير في الاكتتاب:

صافي الأقساط المكتتبه للعام الحالي — صافي الأقساط المكتتبه للعام السابق

صافي الأقساط المكتتبه للعام السابق

تعطي هذه النسبة مؤشرا عن التغير الذي حدث في اكتتاب الشركة، حيث أن التغير الكبير في الاكتتاب سواء بالزيادة أو النقصان يعد مؤشرا على عدم استقرار نشاط الشركة، فقد تكون الزيادة في الاكتتاب بسبب تقديم أنواع جديدة من التأمين أو تغطية مناطق جديدة أو رغبة الشركة في الحصول على سيولة نقدية لدفع التعويضات المحققة². وبالتالي تسمح هذه النسبة بالتحكم أو الرقابة على معدل التغير في الأخطار التي تتعرض لها الشركة³. وتتطلب الزيادة في حجم الأقساط الصافية المكتتب بها زيادة متناسبة معها في رأس المال والاحتياطات⁴ للحفاظ على ملاءة الشركة.

5. معدل التعويضات إلى صافي الأقساط المكتتبه:

التعويضات المدفوعة + مخصص التعويضات تحت التسوية آخر العام — مخصص التعويضات تحت التسوية أول العام

الأقساط المكتتبه + مخصص الأخطار السارية أول العام — مخصص الأخطار السارية آخر العام

¹ نور الحميدي وآخرون، نظام كمي مقترح لتقييم أداء الشركة السورية الوطنية للتأمين، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السابع والعشرون، حزيران 2012، ص 271.

² ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق، ص 311.

³ المرجع السابق، ص 316.

⁴ نور الحميدي وآخرون، مرجع سابق، ص 271.

وتسمى هذه النسبة بمعدل الخسارة الفني أيضا وتقيس جودة الاكتتاب بشكل عام، وتمثل الحد الأدنى من القسط الذي يغطي تكلفة ممارسة النشاط التأميني قبل احتساب العمولات والمصاريف الإدارية¹، والشركة التي تتميز باستقرار نسبي في معدلات الخسائر تتميز باستقرار النتائج وثبات الأسعار². وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كان ذلك أفضل لشركة التأمين.

6. معدل تكاليف الإنتاج لإجمالي الأقساط:

العمولات و المصروفات

إجمالي الأقساط

يقصد بالعمولات والمصروفات كافة مصاريف شركة التأمين بغض النظر عن نوعها، وتمثل هذه النسبة من إجمالي الأقساط التي تستخدم لتغطية كافة مصاريف شركة التأمين³. ويتوجب فحص أعمال شركة التأمين عند الارتفاع غير الطبيعي لهذه النسبة.

7. تكلفة مصاريف المستخدمين لرقم الأعمال:

مصاريف المستخدمين

رقم الأعمال الإجمالي - رقم أعمال الوكلاء العامون

تسمح هذه النسبة بمعرفة تكلفة المستخدمين التي تحملتها شركة التأمين في سبيل تحقيق رقم أعمالها مع استثناء رقم أعمال الوكلاء العامون لأن تكاليف لأن شركة التأمين لا تدفع رواتب موظفي الكلاء العامون. وتقرن هذه النسبة مع النسب المعيارية لقطاع التأمين وأيضا مع معدل تكاليف الإنتاج لإجمالي الأقساط للتفريق بين مصاريف المستخدمين ومختلف المصاريف الأخرى.

8. معدل الأجور المقدمة:

كتلة الأجور

عدد العمال

¹ مصطفى كما مظهر، مرجع سابق، ص 16.

² نور الحميدي وآخرون، مرجع سابق، ص 272.

³ ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق، ص 303.

تقيس هذه النسبة متوسط الأجرور والامتيازات التي تقدمها شركة التأمين لموظفيها ويتم مقارنة هذا المتوسط مع متوسط الأجرور في القطاع لمعرفة مدى تأثير سياسة الأجرور في الشركة على نشاطها.

9. متوسط الدخل من الاكتتاب إلى متوسط الدخل من الاستثمار:

متوسط الدخل من الاكتتاب لسنتين

الدخل من الاستثمار

والهدف من هذا المؤشر هو توضيح مدى اعتماد شركة التأمين على الدخل من الاستثمار في تغطية عمليات النشاط التأميني من ضرائب وأتعاب المراجعة وتوزيع أرباح المساهمين، ويجب على الشركة التركيز على الدخل من الاكتتاب¹.

10. معدل تعرض الاكتتاب:

صافي الأقساط

معدل تعرض الاكتتاب = $\frac{\text{صافي الأقساط}}{\text{الفائض (حقوق المساهمين المعدلة)}}$

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة شركة التأمين على تحمل الخسائر الفجائية، حيث أن الفائض هو المرجع للوقاية من هذه الخسائر ومن الطبيعي ألا يكون توسع شركة التأمين في الاكتتاب عشوائياً إذ أن توازن هذه النسبة يساعد الإدارة كثيراً على رسم برنامج إعادة التأمين الذي يحقق توازن الاحتفاظ².

وإذا كان صافي الأقساط يعبر عن الأخطار التي تتعرض لها شركة التأمين والمتمثلة في التقلبات غير المواتية في نتائج المحفظة التأمينية، فإن نسبة صافي أقساط الاكتتاب إلى الفائض تعكس قدرة شركة التأمين على مواجهة تلك التقلبات المتوقعة في نتائج الأخطار الأصلية المغطاة بالمحفظة.

¹ ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق، ص 317.

² عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب، أخطار الاستثمار)، دار صفاء، عمان، 2011، ص 115.

الفرع الرابع: نسب الربحية والمردودية:

تعتبر نسب الربحية والمردودية عن مدى قدرة شركة التأمين على توليد عوائد مالية من مختلف عمليات الاكتتاب والاستثمار التي تقوم بها، وتعتبر النتائج المحققة عن جودة عمليات ونشاطات الشركة وكفاءة جهازها الإنتاجي والإداري وعن مدى نجاح الفريق المكلف بإدارة محافظ الاستثمار في عمله.

1. المردودة المالية (نتيجة الدورة إلى حقوق حملة الأسهم):

نتيجة الدورة القابلة للتوزيع

الأموال الخاصة

تقيس نسبة المردودية المالية، معدل العائد على حقوق المساهمين (الأموال الخاصة) أي الأرباح النقدية الممكن توزيعها على مساهمي الشركة¹ أي قدرتها على توليد أرباح ملاكها، وتسعى الإدارة دائما إلى التحسين من هذه النسبة خاصة إذا كانت الشركة مدرجة في البورصة وهو ما يؤثر على سعر السهم. وتدل هذه النسبة على قوة وكفاءة المركز المالي وحسن إدارتها لعمليات الاكتتاب والاستثمار والتحكم الجيد في المصاريف العمومية والإدارية للشركة، بشرط أن يكون الربح المحقق ناتج عن نشاطها الطبيعي وليس بسبب عوامل استثنائية.

2. المردودية الاقتصادية:

نتيجة الدورة

مجموع الأصول

تقيس هذه النسبة مردودية الشركة الاقتصادية أي نسبة أرباحها الصافية إلى إجمالي أصولها، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على جودة عمليات الاكتتاب والاستثمار لشركة التأمين مقارنة مع حجم أصولها.

3. معدل ربحية الاكتتاب:

¹ مصطفى كما مظهر، مرجع سابق، ص 21.

تعكس هذه النسبة مدى قدرة شركة التأمين على تأدية وظيفتها الأصلية وهي الاكتتاب، ومدى قدرة الشركة على الحصول على اكتتابات ذات معدل خسارة متوازن، وتحسب هذه النسبة كما يلي¹:

$$\text{معدل ربحية الاكتتاب} = 100\% - \text{النسبة المجمععة (Combined Ratio)}$$

بحيث:

$$\text{النسبة المجمععة} = \text{معدل الخسارة الفني} + \text{معدل صافي التكلفة}$$

$$\text{معدل الخسارة الفني Taux de Sinistralité} = \text{التعويضات التحميلية} / \text{الأقساط المكتسبة}$$

$$\text{معدل صافي التكلفة Taux de Chargement} = \text{صافي مصاريف الاكتتاب} / \text{صافي الأقساط المكتسبة}$$

$$\text{صافي مصاريف الاكتتاب} = \text{المصاريف الإدارية والعمومية} + \text{العمولات وتكاليف الإنتاج} - \text{العمولات المحصلة من إعادة التأمين الصادر}$$

ويتم حساب إلى جانب التعويضات المدفوعة للزبائن، تكلفة الحوادث المعلومة وغير المدفوعة بعد والتكاليف المتوقعة للحوادث التي لم يتم تقييمها بعد وبالتالي لا تعرف شركة التأمين تكلفتها الحقيقية.

ويرى الباحث أن هذه النسبة تعتبر أهم نسبة لقياس المردودية التقنية أي النشاط الأساسي لشركات التأمين المتمثل في الاكتتاب، فإذا كانت أقل من 100% فهذا يعني أن شركة التأمين المعنية قد حققت ربحية من نشاط الاكتتاب أي أن مجموع الأقساط المحصلة أكبر من مجموع التعويضات ومختلف مصاريف الإدارة والإنتاج، بينما في حالة كانت النسبة أكبر من 100% فهذا يعني أن الشركة قد حققت خسارة في نشاط الاكتتاب وهذا يمكن أن يسبب لها نتيجة صافية سلبية في حالة ما إذا كانت الأرباح التي حققتها من الاستثمارات والتوظيفات المالية غير كافية لتعويض الخسارة في نشاطها التقني المتمثل في الاكتتاب.

وتختلف طرق حساب هذه النسبة حيث هناك طرق تأخذ إجمالي الأقساط المكتسبة في حين هناك طرق أخرى تأخذ بإجمالي الأقساط المكتسبة والمصاريف والتكاليف الخاصة بتسيير المؤسسة دون حذف التعويضات التي تحصل عليها من شركات إعادة التأمين لتعويضها عن تكاليف الحصول الأقساط المحولة

¹ عبيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص [110-111]

لإعادة التأمين. وتكمن أهمية حساب هذه النسبة بالطريقة التي ذكرها الباحث في كونها تعبر بشكل أقرب عن النشاط التقني للشركة التي قامت به بنفسها وتبعد من الحساب عمليات إعادة التأمين سواء التعويضات المدفوعة أو التكاليف المسترجعة، وهو ما يبين لنا بدقة أكبر النتيجة التي حققتها الشركة من نشاطها الأساسي المتمثل في تحصيل أقساط الاكتتاب في الأخطار والتعويض عن الأضرار.

4. معدل التغير في حقوق المساهمين:

حقوق المساهمين المعدل للعام الحالي — حقوق المساهمين المعدل للعام السابق

حقوق المساهمين المعدل للعام السابق

بحيث: حقوق المساهمين المعدل = حقوق المساهمين + مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة
مصاريف الحصول على عمليات التأمين المسجلة =

$$\frac{1}{2} \frac{\text{مصاريف عمومية وإدارية وعمولات تكاليف الإنتاج * منحصات الأخطار السارية}}{\text{صافي الأقساط المكتتبة}}$$

تبين هذه النسبة التغير الذي طرأ على حقوق المساهمين في شركة التأمين خلال العام¹ وتمثل حقوق المساهمين الأموال الخاصة في جانب الخصوم من ميزانية الشركة وتشمل كل من رأس المال الاجتماعي والاحتياطيات المشكلة والأرباح الغير موزعة. تبين هذه النسبة مدى نجاح إدارة شركة التأمين في عملها، فالمساهمين في الشركة يهتمهم أساسا زيادة هذه النسبة لأنها تعبر عن زيادة ملكيتهم في الشركة.

5. معدل مساعد الفائض إلى الفائض:

$$\frac{\text{عمولة إعادة التأمين الصادر}}{\text{أقساط إعادة التأمين الصادر}} * \text{المال الاحتياطي لعمليات إعادة التأمين}$$

وتقيس هذه النسبة مدى اعتماد شركة التأمين على عمولات إعادة التأمين في دعم ملائتها المالية، وأيضا تشير بشكل غير مباشر إلى مدى جودة مزيج إعادة التأمين وهل الاتفاقيات الموقعة مع معيدي التأمين في

¹ ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق، ص 313.

صالح الشركة أم لا¹. وكلما زادت هذه النسبة دل هذا على عدم كفاية حقوق المساهمين (حقوق الملكية) على مواجهة الالتزامات المالية للشركة.

6. معدل أرباح شركة التأمين:

القدرة الاكتتابية أو الاستيعابية لشركة التأمين تبدأ من تقدير القدرة المالية للشركة على الاكتتاب، فإذا كان لدى شركة التأمين مستوى غير كافي من الأرباح ستصبح حقوق المساهمين أو احتياطي التعويضات كما تسمى أيضا غير كافي، وربما يعيق ذلك قدرتها على قبول أخطار جديدة.²

$$\text{معدل أرباح شركة التأمين} = \frac{\text{نتيجة الدورة}}{\text{صافي الأقساط المكتتبة}}$$

7. معدل الأرباح الإجمالية إلى الأموال الخاصة:

$$\frac{\text{الأرباح قبل فرض الضريبة}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

تقيس هذه النسبة معدل الربح بالمقارنة مع حقوق المساهمين³ قبل تطبيق وفرض الضرائب على نتائج الشركة. لتوضيح المردودية التي يحصل عليها المساهمين مقابل استثمار أموالهم في الشركة قبل فرض الضرائب.

8. معدل العائد على الاستثمارات:

$$\frac{\text{صافي الدخل من الاستثمار}}{\text{حجم الاستثمارات}}$$

والمقصود بصافي الدخل من الاستثمارات هو مجموع العوائد المتأتية من استثمار وتوظيف أموال الشركة مخصوما منها مصاريف الاستثمار وتحصيل الأرباح، وتمكن هذه النسبة من قياس مدى جودة استثمارات الشركة

¹ مصطفى كما مظهر، مرجع سابق، صص 17-18.

² عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص 116.

³ ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق، ص 318.

وقدرتها على تحقيق أكبر عائد ممكن من محافظتها الاستثمارية مقارنة بمعدلات الأرباح المسجلة من قبل الشركات المنافسة أو المعدلات المعيارية التي تضحها شركات متخصصة في التدقيق والاستشارات.

9. معدل العائد على التوظيفات المالية:

نتيجة التوظيفات

الأموال الموظفة

تستثمر شركات التأمين الأموال الكبيرة التي تحصل عليها من نشاطها الإنتاجي بغرض تحصيل عوائد مالية إضافية بدل بقاء هذه الأموال مجمدة في حسابات الشركة البنكية، فيمكنها على سبيل المثال توظيف أموالها في البورصة، في حسابات استثمار البنكية، في سندات الخزينة العمومية وغيرها، ولمعرفة حجم العوائد التي تتحصل عليها الشركة من توظيف أموالها نقوم بقسمة مجموع الأرباح المتحصل عليها من الأموال الموظفة على إجمالي قيمة أموال الشركة التي استثمرتها على شكل توظيفات.

المطلب الثالث: النسب المالية المعيارية المستخدمة في قطاع التأمين على الأضرار:

النسب المالية التي يتم حسابها بالاعتماد على البيانات المالية لشركات التأمين تكون بدون أي دلالة إذا لم يتم مقارنتها بمعايير ذات دلالة، وتشكل هذه النقطة تحديدا إشكالية كبيرة في قطاع التأمين، فما هي المعايير ذات الدلالة التي نأخذ بها لقياس مؤشرات شركات التأمين حيث يمكنك مقارنتها بعدد المؤشرات كمؤشرات أكبر عشرة شركات في السوق، أو بالمؤشرات التاريخية المحققة في الصناعة أو بمؤشرات الهيئات المختصة في التدقيق والرقابة، وغيرها، وهنا يرى الباحث أنه لقياس قدرة الشركة على المنافسة في السوق من الأفضل دراسة مؤشرات الشركة مع متوسطات مؤشرات الشركات الرائدة في السوق، ثم بعد ذلك يتم تحليل تطور أداء مؤشرات الشركة على مدى عدة سنوات ماضية لمعرفة التوجه العام لنشاط ومردودية الشركة وبعد إدخال معلومات المحيط الاقتصادي الذي تنشط في الشركة يمكن توقع أداء الشركة وقدرتها التنافسية في السنة التالية من النشاط.

أما لدراسة قدرة الشركة على الاستمرارية في السوق وعدم التعرض لخطر الإفلاس بسبب المخاطر التي تحرق بها والمتأتية أساسا من طبيعة نشاطها التقني أي الاكتتاب أو الاستثمار فلا تصح هنا مقارنتها مع النسب المحققة من الشركات المنافسة لها بل يجب مقارنتها مع نسب معدة خصيصا لهذا الغرض والتي في العادة تعدها

هيئات الاشراف والرقابة أو مؤسسات التدقيق والاستشارات بالاعتماد على البيانات التاريخية لعدد كبير من الشركات لمعرفة مؤشرات الشركات التي تعرضت للإفلاس ومؤشرات الشركات التي تمكنت من البقاء في السوق ثم بالاعتماد على هذه البيانات يتم استنباط معدلات معيارية يجب على الشركات الالتزام بها لتتمكن من الوفاء بكل التزاماتها وتحقيق الأرباح والاستمرارية في السوق دون التعرض لمخاطر الإفلاس.

ومن أهم النسب المعيارية المستخدمة في قطاع التأمينات بغرض تحليل الوضعية المالية لشركات التأمين عبر العالم نجد معايير نظام الإنذار المبكر IRIS الذي وضعه اتحاد مراقبي التأمين الأمريكي والذي لا يقتصر العمل به في الولايات المتحدة الأمريكية فقط بل في عديد البلدان الأخرى عبر العالم ومعايير مؤسسة ستاندر أند بورز، وهما المعيارين الذين يعتقد الباحث أنهم الأفضل للاستخدام كنسب معيارية للمقارنة نظرا للاستخدام الواسع لهما عبر العالم، دون اغفال الإشارة لوجود عديد المؤشرات المعيارية الأخرى المعدة من هيئات دولية لتقييم أداء شركات التأمين ودراسة مدى تعرضها لمخاطر الاكتتاب.

الفرع الأول: معايير نظام الإنذار المبكر IRIS:

تم انشاء نظام الإنذار المبكر من قبل اتحاد مراقبي التأمين في أمريكا بسبب حالات العسر المالي لشركات التأمين التي شهدتها الأسواق العالمية بين عامي 1978 و1994، رغم وفائها بمتطلبات الملاءة المالية؛ أي أن توفر أي شركة على ملاءة مالية جيدة لم يعد كافي لضمان استمرارية تواجدها رغم المخاطر التي تواجهها، وبالتالي كان لزاما على هيئات الرقابة وضع مقاييس إضافية تمكن من التنبؤ بمدى قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق من موجوداتها دون أي تعثر، وفي نفس الوقت عدم توفر الهيئات الرقابية على الإمكانيات البشرية والمادية لمراقبة نشاط شركات التأمين بشكل دقيق ودائم، لهذا تم وضع نظام الإنذار المبكر لقياس مدى قدرة شركات التأمين على الاستمرارية في النشاط وضمان تسديد الالتزامات. وبموجب معايير نظام الإنذار المبكر فإن الشركات التي لا تحقق المستوى المطلوب وفقا لهذا النظام تكون لها الأولوية لفحص مراكزها المالية.

يعرف اتحاد مراقبي التأمين في أمريكا نظام الإنذار المبكر بأنه مجموعة من الأدوات المستخدمة في تحليل الملاءة وقواعد البيانات مصممة لتقديم مقارنة متكاملة لسلطات الدولة المختصة بالتأمين تمكنهم من فحص وتحليل

الوضع المالي لشركات التأمين التي تعمل تحت سلطتها، ولا تهدف للحلول محل وسائل تحليل الوضعية المالية التي تستخدمها سلطات الدولة المختصة.¹

سبب اعتمادنا على معايير نظام الإنذار المبكر يعود لعدم وجود أنظمة مماثلة في الجزائر أو في بلدان مشابهة للجزائر في الخصائص الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى نظرا لوضع نظام الإنذار المبكر بالاعتماد على البيانات التاريخية لشركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية التي يشكل سوقها أكثر من ربع السوق العالمي (26.8% سنة 2014)² وتعرض شركات التأمين في هذا البلد للعديد من حالات الإفلاس بسبب عدم قدرتها على التحكم والتفوق على المخاطر، أي أن معدي هذا النظام قارنوا بين الوضعية المالية للشركات المفلسة مع تلك التي نجحت في مواصلة نشاطها ما يعطي مصداقية أكبر لهذا النظام، وبالتالي هناك توافق بين هذا النظام والدراسة التي يقوم الباحث بإعدادها لهذا تم اعتماده فيها.

وفي الجدول الموالي نلخص مقاييس المؤشرات المالية المستخدمة في قطاع التأمينات على الأضرار في نظام الإنذار المبكر.

جدول 1.1: جدول يبين معايير نظام الإنذار المبكر IRIS لتقييم شركات التأمين على الأضرار

اسم النسبة	الحد المقبول	التعليق
إجمالي الأقساط المكتتبة لحقوق المساهمين	أقل من 900%	تبين حجم الأخطار المقبولة من شركة التأمين، وكلما زادت النسبة زادت الخطورة على الشركة.
صافي الأقساط المكتتبة إلى حقوق المساهمين	من 220% إلى 300%	
التغير في الاكتتاب	بين -33% و +33%	الزيادة بنسبة أكبر قد يعرض الشركة للخطر، والنقص بنسبة أكبر يعني انكماش نشاط الشركة
مساعد الفائض إلى الفائض	أقل من 25%	زيادة النسبة تعني انخفاض احتفاظ شركة التأمين وزيادة الأخطار المرتبطة بملاءة معيدي التأمين.
ربحية الاكتتاب	أقل من 100%	تقيس متانة المركز المالي للشركة.
العائد على الاستثمار	أكثر من 6%	تبين مدى جودة محفظة استثمارات الشركة.

¹ National Association of insurance Commissioners, Insurance Regulatory Information System iris ratios manual, 2015 edition, United State of America, P1.

² Sigma, World insurance in 2014, Swiss Re, Number 4/2015, P 36.

التغير في حقوق المساهمين المعدل	من-10% إلى 50%	تعبّر عن التحسن أو الخلل الذي طرأ على الوضع المالي للشركة.
الخصوم على الأصول السائلة	أقل من 105%	تبين مدى قدرة شركة التأمين الوفاء بأي مطالبات مالية.
الأقساط تحت التحصيل على حقوق المساهمين	أقل من 40%	تبين مدى اعتماد الملاءة المالية لشركة التأمين على أصل قد لا يتحقق في حالة التصفية.
تطور الاحتياطات الفنية	أقل من 25%	تبين تعطي هذه النسبة مؤشر لدقة الاحتياطات الفنية التي تم تكوينها في العام السابق.
تغير الاحتياطات الفنية عن سنتين إلى حقوق المساهمين	أقل من 25%	تعطي هذه النسبة مؤشراً لدقة الاحتياطات المكونة في العام قبل السابق.
عجز الاحتياطات الفنية المقدرة الحالية لحقوق المساهمين	أقل من 25%	تعطي هذه النسبة مؤشراً للتنبؤ بدقة احتياطات هذا العام.

تم إعداد الجدول من قبل الطالب بالاعتماد على كتاب:

- ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العملي، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، 2002، ص [310-315].

ورغم أهمية تطبيق نسب نظام الإنذار المبكر في الرقابة على نشاط شركات التأمين لتفادي حدوث الأزمات في هذه الشركات، إلا أن هذا النظام يمتلك أيضا بعض نقاط الضعف حسب ما أظهرته عديد الدراسات خاصة بسبب اعتماد نظام الإنذار المبكر على التحليل أحادي الجانب، أبرز هذه الانتقادات ما يلي¹:

- كثرة الاختبارات المكونة لهذا النظام عن الحاجة الفعلية، وتفرعها لأمر مختلف عن بعضها غير أساسي.
- عدم مقدرة النظام على ترتيب الشركات حسب متانة المراكز المالية، لعدم وجود ترابط واضح بين النسب المكونة لهذا النظام.
- قابلية النظام للاستخراج الخاطيء في الأغراض المعيارية، فالاستخدام النمطي يؤدي إلى نتائج عكسية، إذ مرور الوقت سيتشكل لدى الشركات قدرة على فهم هذا النظام وتوليف أنشطتها وقوائمها لتجاوزه.
- إعطاء أهمية متساوية لجميع النسب مهما انخفضت أهميتها.

¹ رانيا الزرير ومحمد الجشي، تقييم أداء شركات التأمين السعودية باستخدام نظام الإنذار المبكر، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 5، 2015، ص 318.

ورغم نقاط الضعف السالفة الذكر إلى نظام IRIS يبقى يؤدي دوره في تشخيص الوضعية المالية لشركات التأمين بكفاءة عالية¹.

الفرع الثاني: معايير ستاندرد أند بورز:

تتولى العديد من وكالات التصنيف الائتماني مهمة تصنيف الشركات من ناحية ملاءمتها المالية لتمنحها تصنيفا يعبر على قوة أو ضعف مركزها المالي وكلما تم منح هذه الشركات تصنيف مرتفع أدى ذلك لزيادة الثقة فيها في أسواق المال ولدى المتعاملين معها. ووكالات التصنيف الائتماني هي مؤسسات خاصة تقدم آراء عامة للجمهور حول سلامة المركز المالي للشركات وجدارتها في الحصول على الائتمان. ويعتمد التقييم على المعلومات العامة التي تصدرها هذه الشركات.²

أهم وكالات التصنيف الائتماني في العالم ثلاثة وكالات أو ما يعرف بالثلاثة الكبار وهي مؤسسة ستاندرد أند بورز، مؤسسة فيتش ومؤسسة موديز، حيث تسيطر هذه المؤسسات الثلاثة على أكثر من 94% من السوق العالمي³، فيما حصلت على أزيد من 90% من السوق الأوروبي سنة 2014 حصلت منها مؤسسة ستاندرد S&P لوحدها على 39.69%⁴ حيث تعد أكبر وأهم وكالة تقييم مالي في العالم. وبالتالي تكتسي المعايير التي تعتمدها المؤسسة مصداقية كبيرة انطلاقا من مكانتها في السوق العالمي، وتتولى ستاندرد أن بورز مهمة القيام بتحليل القدرات المالية لمختلف أصناف الشركات⁵ بما فيها شركات التأمين ومدى قدرة هذه الأخيرة على مواجهة المخاطر والخسائر وسداد الديون المترتبة عنها، وكذا دراسة ما إذا كانت تطلب أسعار ملائمة مقابل التغطية التأمينية على مختلف الأخطار التي تواجه الأفراد والشركات أو لا، وتصدر ستاندرد أن بورز نقاط تصنيف بشكل دوري لعدد كبير من شركات التأمين حول العالم بناء على تحليلها لقدرات الشركة المالية ومحيطها الاقتصادي الذي تنشط فيه، لهذا قمنا بالاعتماد على معايير التقييم التي تستخدمها مؤسسة ستاندرد أن بورز في هذا البحث لنستخدم بالتالي معايير معتمدة من مؤسسة رقابية ذكرناها في الفرع السابق ومعايير أكبر وكالة تصنيف ائتماني في العالم نذكرها في هذا الفرع.

¹ المرجع نفسه، ص 318.

² Andrea Miglionico, Recasting Credit Rating Agencies' Responsibility: Suggestions for Reform, a document submitted to earn a Doctorate degree of Philosophy at Queen Mary University of London, december 2014, P1.

³ Emilian Constantin MIRICESCU, The role of rating agencies in international financial market, Theoretical and Applied Economics, Volume 22, No. 1(602), 2015, P 210.

⁴ European Security and Markets Authority, Credit Rating Agencies 2014 market share calculations for the purposes of Article 8d of the CRA Regulation, ESMA/2014/1583, P6.

⁵ Ibid, P7.

تستخدم مؤسسة ستاندرد أن بورز ثمانية مؤشرات لقياس الملاءة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين نبرزها في الجدول التالي:

جدول 2.1: جدول يبين معايير مؤسسة ستاندرد أن بورز لتقييم شركات التأمين على الأضرار

النسبة	الحد المقبول	التعليق
صافي الأقساط المكتتبة على حقوق المساهمين	من 200% إلى 330%	تقيس هذه النسبة إجمالي الاكتتابات الصافية للشركة المعرضة للخطر
التغير في صافي الأقساط المكتتبة	بين 10% و 30%	تهدف هذه النسبة للتحكم في معدل التغير في الأخطار التي تتحملها شركة التأمين.
الأقساط الصافي إلى إجمالي الأقساط	أكثر من 50%	تبين هذه النسبة مدى اعتماد الشركة على إعادة التأمين.
المخصصات الفنية على الأصول السائلة	أقل من 100%	توضح مقدرة الشركة على الاستجابة السريعة لسداد التعويضات.
متوسط الدخل من الاكتتاب إلى الدخل من الاستثمار	أكبر من 25%	على شركة التأمين التركيز على تحقيق الدخل من الاكتتاب وهذا المؤشر يبين ذلك
الأرباح قبل الضريبة على حقوق المساهمين	أكثر من 5%	يبين هذا المؤشر معدل الربح على حقوق المساهمين.
المخصصات الفنية وحقوق المساهمين على الأقساط الصافية	أكبر من 150%	المخصصات الفنية + حقوق المساهمين يجب أن تكون أكبر من الأقساط الصافية.
المخصصات الفنية على حقوق المساهمين	أقل من 350%	يقيس هذا المعدل النسبة بين حقوق المؤمن لهم (حملة الوثائق) وحقوق المساهمين.

تم إعداد الجدول من قبل الطالب بالاعتماد على كتاب:

- ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العملي، إيتراك للطباعة والنشر، مصر، 2002، ص [316-318].

المبحث الرابع: طرق التحليل المالي الديناميكي:

إلى جانب استخدام النسب المالية ووضعها في جدول لعدة سنوات للمقارنة بينها، هناك طرق أخرى مستخدمة في التحليل المالي الديناميكي هي: جدول التمويل أو جدول الموارد والاستخدامات وقائمة التدفقات النقدية.

المطلب الأول: جدول التمويل (قائمة الموارد والاستخدامات):

بغرض تحليل الوضعية المالية للمؤسسة نحتاج لمعرفة مصادر الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة وكيف قامت باستخدام هذه الأموال، وهو ما يتحقق لنا من خلال إعداد وتحليل جدول التمويل.

الفرع الأول: مفهوم جدول التمويل:

جدول التمويل يظهر الآثار المترتبة عن قيام المؤسسة بنشاطاتها وعملياتها في ميزانيتها عن طريق الزيادة أو النقصان في العناصر المختلفة للأصول والخصوم بما فيها الأموال الخاصة، ويمكن ملاحظة هذه التغيرات بواسطة مقارنة الميزانيات مع بعضها لعدة سنوات في شكل جداول موارد واستخدامات، وهذه الملاحظة تقدم كمية ضخمة من المعلومات التي لها قيمتها الكبيرة عند استخلاص أي رأي يتعلق بتطور المؤسسة وتقدمها، فللقيام بهذه المقارنة يمكن استخدام وسيلة على جانب كبير من البساطة هي جدول التمويل¹.

فمن المعروف أن الميزانية المحاسبية تظهر الأصول والخصوم بما فيها الأموال الخاصة في تاريخ معين فقط، بينما جدول التمويل يظهر المعلومات السابقة ولكن بتواريخ مختلفة، وهذا ما يمكن المحلل المالي من الاستفادة المعلومات التي يقدمها جدول التمويل لمتابعة تنفيذ الخطة المالية السابقة للمؤسسة.

ويسمى جدول التمويل أيضا باسم قائمة مصادر الأموال واستخداماتها، وأيضا باسم قائمة التغيرات في القيم²، وتبين هذه القائمة المصادر المختلفة للأموال التي حصلت عليها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة والاستخدامات التي وجهت إليها هذه الأموال والتغيرات التي حدثت على أصول وخصوم المؤسسة بين ميزانيتين متتاليتين³.

¹ مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 61.

² عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 131.

³ منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 118.

الفرع الثاني: أهمية قائمة الموارد والاستخدامات:

وتتمثل أهمية قائمة الموارد والاستخدامات (جدول التمويل) في تمكين المحلل المالي من الحصول على المعلومات التالية¹:

- إبراز التغيرات المالية التي لا تستطيع الميزانيات المحاسبة أو المالية إظهارها؛
- اظهار صافي التمويل الذاتي كمصدر أساسي للتمويل؛
- مساعدة المحلل المالي في اتخاذ القرارات المستقبلية التي تخص المؤسسة في الاستخدام الأمثل للأموال التي تحت تصرف المؤسسة وفي اختيار الاستثمارات مستقبلا.

الفرع الثالث: إعداد قائمة الأموال واستخداماتها:

يتطلب إعداد قائمة الموارد واستخداماتها توفر ميزانيتين متتاليتين على الأقل، ويتم بعد ذلك حساب التغيرات التي حدثت في كل بند من البنود المدونة والمتناظرة بالميزانيتين سواء بالزيادة أو النقصان، ثم نصنف هذه التغيرات إلى موارد واستخدامات، بحيث يخضع هذا التصنيف لمجموعة من القواعد² هي:

- الزيادة في أي بند من بنود الأصول يمثل استخداما للأموال، في حين الانخفاض في أي بند من بنود الأصول يمثل موردا أو مصدرا للأموال؛
- الزيادة في أي بند من بنود الخصوم بما فيها حقوق الملكية يمثل موردا للأموال، في حين يمثل الانخفاض في أي بند من بنود الخصوم استخداما للأموال.

جدول 3.1: الشكل المختصر لقائمة الموارد والاستخدامات في المؤسسة

استخدامات المؤسسة	موارد المؤسسة
الزيادة في الأصول	الزيادة في الخصوم
النقصان في الخصوم	النقصان في الأصول

- مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012، ص 63.

مع العلم أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار عند انشاء قائمة الموارد والاستخدامات تقسيم كل من الأصول والخصوم إلى أصول ثابتة وأصول متداولة وخصوم ثابتة وخصوم متداولة.

¹ مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 62.

² عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 132. -حيتصرف-

نحاول في عملية الإعداد نسج جدول له تفسير مالي فزيادة قيم الاستثمارات في الأصول يمثل استثمارات جديدة ونقصها يعبر عن التنازل عن جزء من الاستثمارات، وفي جانب الخصوم زيادة رأس مال الشركة ما هو إلا زيادة المساهمات ونقصه يعبر عن تنازل عن جزء من أسهم الشركة. بينما هناك بعض الحسابات نقلها إلى الجانب الآخر يفقدها ميزة التعبير مثل التمويل الذاتي كمورد من الضروري أن يظهر في جانب الموارد حتى ولو كان سالبا، كذلك بالنسبة لفرق إعادة التقييم فوجوده في جانب خصوم الميزانية له أكثر من دلالة وبالتالي أيضا من الضروري أن يظهر في جانب الموارد ولو كان سالبا¹.

جدول 4.1: شكل قائمة الموارد والاستخدامات في شركات التأمين:

التغير (أ - ب)		السنة السابقة (ب)	السنة الحالية (أ)	
الموارد	الاستخدامات			
				1 الأموال الدائمة
				2 الأصول الدائمة
				3 = رأس المال العامل الوظيفي (2-1)
				4 المؤونات التقنية الصافية من عمليات التنازل
				5 التوظيفات من دون ودائع إعادة التأمين
				6 = الحاجة للتغطية (5-4)
				7 الأصول الجارية
				8 الخصوم الجارية
				9 = الحاجة للتمويل (8 - 7)
				10 الخزينة الصافية = (الأصول - الخصوم) = (9-6+3)

Source : Khalid El Kammouri, L'expert comptable face aux particularités d'analyse financière des compagnies d'assurance au Maroc proposition d'une approche d'analyse adaptée, mémoire d'obtention du diplôme national d'expert comptable, institut supérieure de commerce et d'administration des entreprises, 2006, P228.

¹ مبارك لسلوس، مرجع سابق، صص [64-63]

يتم تسجيل المبالغ في جانب الاستخدامات في حالة ما إذا كان مقدار التغيير سالب، وفي جانب الموارد في حالة ما إذا كان موجب.

المطلب الثاني: قائمة التدفقات النقدية:

من أجل معرفة مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها النقدية نقوم بتحليل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة ونظرا لكون الميزانية العامة وقائمة الموارد والاستخدامات لا تبين ذلك نقوم بدراسة وتحليل قائمة التدفقات النقدية التي تفني بهذا الغرض.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن قائمة التدفقات النقدية:

مرت قائمة التدفقات النقدية بحقبة زمنية طويلة نسبيا تطورت خلالها من حيث الشكل والمضمون حتى استقرت على ما هي عليه الآن.

وظهرت أولا في الولايات المتحدة الأمريكية على شكل جدول تحليلي بسيط كان يطلق عليه في بداية الأمر "قائمة من أين أتت وإلى أين ذهبت"، ثم أطلق عليها بعد ذلك قائمة التدفقات النقدية cash flow statement دون وجود أي إلزام بإعداد هذه القائمة، ثم ما لبث معهد المحاسبين الأمريكيين (ALCPA) في عام 1961 بأن أوصى بضرورة قيام كل الشركات المساهمة بإعداد هذه القائمة والتصديق عليها من قبل المحاسب القانوني للشركة ووضعها في متناول المساهمين لهذه الشركات. وفي عام 1963 عدل مجمع المبادئ المحاسبية الأمريكي APB اسم القائمة ليصبح قائمة مصادر واستخدامات الموارد المالية دون أن يلزم الشركات بالتصديق عليها من قبل محاسب قانوني، لكنه عاد سنة 1971 ليغير اسمها ليصبح قائمة التغيرات في المركز المالي وينص على ضرورة التصديق عليها من قبل محاسب قانوني¹.

وفي سنة 1987 غير اسمها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB اسمها ليصبح قائمة التدفقات النقدية وجعلها من المتطلبات التي تلزم الشركات بإعدادها حسب المعيار الدولي SAS.NO.95 الذي أصدرها، وكذلك تطلبها المعيار الدولي IAS.NO.7 الصادر عن هيئة معايير المحاسبة الدولية IASC سنة 2000². وابتداء من 1 جانفي 2005 صارت المؤسسات الأوروبية المدرجة في البورصة ملزمة حسب القوانين الأوروبية بنشر

¹ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 194 -بتصرف-

² محمد مطر، مرجع سابق، ص 160 -بتصرف-

حساباتها حسب معايير IASB (هيئة معايير المحاسبة الدولية IASA) صارت تسمى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ابتداءً من 2001) بما فيها إلزامية نشر قائمة التدفقات النقدية¹.

وينحصر الفرق بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية في الاختلاف على مفهوم الأموال ففيما تقوم الأولى على مفهوم الأموال أي بمعنى رأس المال العامل تقوم الثانية على مفهوم الأموال بمعنى النقد والنقد المعادل، أي أن قائمة التغيرات في المركز المالي تركز على عرض مصادر واستخدامات رأس المال بقصد تحديد أسباب التغير في رصيد صافي رأس المال العامل خلال الفترة المحاسبية، تركز قائمة التدفقات النقدية على عرض مصادر واستخدامات النقد بقصد تحديد أسباب التغير في رصيد النقدية على مدار الفترة المحاسبية².

الفرع الثاني: تعريف قائمة التدفقات النقدية:

قائمة التدفقات النقدية تشرح التغير في الخزينة خلال فترة زمنية محددة ما يمكن المؤسسة من معرفة حجم التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة والخارجة منها خلال هذه الفترة، والمتعلقة بالعمليات التشغيلية وعمليات الاستثمار والتمويل³.

ويدخل ضمن بند الخزينة كل من الأموال النقدية التي تملكها المؤسسة في الصندوق والحسابات البنكية الجارية بما فيها الحسابات لدى البنك المركزي إن وجدت وسندات الخزينة والأوراق التجارية والاستثمارات التي تبقى أقل من 3 أشهر على أجل استحقاقها، أي الأوراق المالية التي تملكها المؤسسة والقابلة للتحويل لنقدية بسرعة.

الفرع الثالث: أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية:

تكتسي قائمة التدفقات النقدية أهمية كبيرة لكونها توفر معلومات إضافية لا توفرها الميزانية العامة للمؤسسة، وهي المعلومات المتعلقة بموارد ومدفوعات الشركة النقدية خلال الفترة المحاسبية ومصادرها وأوجه استخدامها من خلال التفريق بين نشاطات المؤسسة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وهي المعلومات التي تحدد قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها ومدى قدرتها على التوسع والنمو.

¹ Dov Ogien, Op.cit. p 62.

² محمد مطر، مرجع سابق، ص 160 -بتصرف-

³ Béatrice et Francis Grandguillot, Op.cit. P 163.

وتتمثل أهمية قائمة التدفقات النقدية فيما يلي¹:

- تقدير الآثار الناتجة عن الخيارات الاستراتيجية للمسيرين على خزينة المؤسسة؛
- معرفة مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية من خلال نشاطها، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتمويل سياستها التنموية دون الاضطرار للجوء إلى مصادر التمويل الخارجي
- تحليل أسباب العجز أو الفائض المحقق في خزينة المؤسسة؛
- دراسة كيفية استخدام المؤسسة لمواردها المالية؛
- قياس احتياجات المؤسسة للتمويل الخارجي؛
- انشاء مقارنات بين النتائج التي حققتها المؤسسة (نتيجة الاستغلال ...) وتدفقات الخزينة المقابلة لها؛
- تقييم الملاءة المالية للمؤسسة وخطر الإفلاس الذي يهددها، فالمؤسسة التي تولد نقدية مهمة بصفة دورية وفي نفس الوقت ملاءتها المالية جيدة وتحقق أرباح تكون قادرة على النمو²؛
- تسهيل المقارنة بين النتائج المالية التي حققتها المؤسسة مع نتائج المؤسسات الأخرى التي تنشط في نفس المجال من ناحية التدفقات النقدية ومقارنتها بالمؤشرات المالية الأخرى؛
- تكوين المؤونات للوفاء بالتزامات المؤسسة وتطوير مخطط التمويل الذي تتبعه.

الفرع الرابع: تبويب المعلومات في قائمة التدفقات النقدية:

بموجب الشروط التي تتطلبها المعايير المحاسبية التي أصدرتها المجاميع المهنية بشأن إعداد قائمة التدفقات النقدية ومنها المعيار المحاسبي الدولي IAS.NO.7 يتوجب تبويب أو تصنيف المعلومات التي تعرضها هذه القائمة في ثلاث أبواب رئيسية يتألف كل باب منها من نوعين من التدفقات، تدفقات نقدية داخلية وأخرى خارجة، وهذه هي كما يلي حسب ترتيب عرضها في القائمة:

- التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية،
- التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية،
- التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية.

¹ Ibid, P 164.

² Dov Ogien, Op.cit. p 62.

أولاً: التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:

الأنشطة التشغيلية هي كل ما تقوم به المؤسسة في إطار نشاطها العادي، وليس من السهولة تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية عملياً انطلاقاً من هذا التعريف الواسع، لهذا يمكن القول بأن الأنشطة التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة هي كل العمليات التي لا تدخل ضمن إطار النشاطات الاستثمارية أو التمويلية، أي عمليات الاستغلال إضافة إلى جوانب معينة من دورة التمويل وهي المصاريف المالية التي تتحملها المؤسسة، النواتج المالية الناجمة عن إدارة النقدية، الضرائب والرسوم، والعمليات الاستثنائية¹. كما يجب إبعاد البنود التي لا يترتب عليها إنفاق نقدي مثل استهلاك الأصول الثابتة وإطفاء الأصول غير الملموسة².

ثانياً: التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية هو الفرق بين استثمارات المؤسسة طويلة الأجل وتنازلها عن الاستثمارات طويلة الأجل مثل عمليات الاستحواذ والتنازل على العقارات والمعدات، والاستثمارات المالية المتمثلة في عمليات الاستحواذ أو التنازل على كل أو جزء من رأس مال المؤسسات الأخرى، كما يتم احتساب تكاليف البحث والتطوير وشراء البرمجيات ضمن الأنشطة الاستثمارية أيضاً، وتحتسب قيمة هذه الاستثمارات بسعر السوق خالي من الضرائب³.

ثالثاً: التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية:

الأنشطة التمويلية هي العمليات التي تحدث تغييراً في رأس مال الشركة أو في القروض طويلة الأجل، ويحتسب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية من خلال الفرق بين دخول وخروج النقدية المرتبطة بعمليات التمويل الخارجي للمؤسسة مثل عمليات زيادة رأس المال التي تدفع نقداً، الحصول على قروض جديدة أو تسديد ديون على عاتق المؤسسة أو أرباح الأسهم الموزعة⁴.

ولا تشمل قائمة التدفقات النقدية على المعاملات التالية وإنما يتم الإفصاح عنها بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية⁵:

¹ Hubert de La Bruslerie, Op.cit. p 314.

² محمد مطر، مرجع سابق، ص 167.

³ Hubert de La Bruslerie, Op.cit. p 316.

⁴ Béatrice et Francis Grandguillot, Op.cit. P 166.

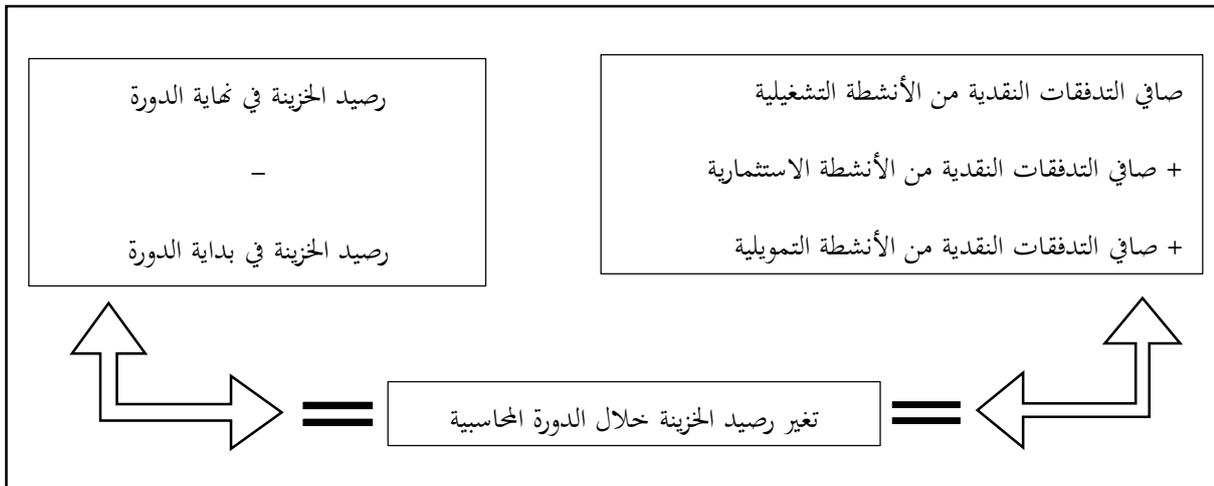
⁵ ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق، ص 256.

- المعاملات غير النقدية مثل شراء الاستثمارات العقارية أو الأصول الثابتة بالأجل أو من خلال عقود التمويل التأجيري، وكذا اقتناء أحد الشركات أو المشروعات عن طريق إصدار الأسهم أو تحويل الديون إلى حقوق ملكية؛
- الحركة بين بنود النقدية وما في حكمها مثل تحويل النقدية من حسابات جارية إلى إيداعات ثابتة قصيرة الأجل أو استخدام النقدية في شراء استثمارات قصيرة الأجل.

رابعاً: التغير في الخزينة:

حساب التغير في خزينة المؤسسة يكون من خلال جمع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، كما يمكن حسابها من أسفل الجدول من خلال الفرق بين رصيد الخزينة في نهاية الفترة المحاسبية ورصيد الخزينة في بداية الفترة المحاسبية¹. والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل 1.1: شكل يوضح تغيرات الخزينة بين بداية ونهاية الدورة المحاسبية



- Béatrice et Francis Grandguillot, Analyse financière, 7^e édition, Gualino, Paris, 2010, P 167.

الفرع الخامس: إعداد قائمة تدفقات الخزينة:

يتم إعداد قائمة تدفقات الخزينة بطريقتين هما الطريقة المباشرة انطلاقاً من نتيجة الاستغلال، والطريقة غير المباشرة انطلاقاً من نتيجة الدورة.

¹ Béatrice et Francis Grandguillot, Op.cit. P 167.

أولاً: الطريقة المباشرة:

من خلال هذه الطريقة نقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية من خلال أولاً إنقاص المشتريات النقدية والمصاريف التشغيلية النقدية من المبيعات النقدية للوصول إلى صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل كخطوة أولى، ثم يضاف صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار وصافي التدفق النقدي من عمليات التمويل للوصول إلى صافي التدفق النقدي خلال العام، ثم يضاف رصيد النقدية أول العام للحصول على رصيد النقدية في نهاية العام¹.

وفي الجدول التالي نبين شكل ومكونات قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة

جدول 5.1: قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة:

	<p>المبيعات النقدية</p> <p>(-) النقد المدفوع للعملاء</p> <p>(+/-) مصاريف أو مداخيل نقدية من النشاط:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مصاريف مالية • منتجات مالية • توزيعات أرباح مستلمة من الشركات التابعة • الضرائب على الشركة • مصاريف أو مداخيل نقدية استثنائية مرتبطة بنشاط المؤسسة • أخرى
	= صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (1)
	<p>النقدية المحصلة من بيع الاستثمارات</p> <p>(-) النقدية المدفوعة لشراء الاستثمارات</p>
	= صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية (2)
	<p>النقدية المحصل عليها من إصدار الأسهم</p> <p>(-) النقد المدفوع لإطفاء أسهم</p> <p>(+) النقد المحصل من السندات المصدرة أو القروض المصرفية طويلة الأجل</p> <p>(-) النقد المدفوع لإطفاء السندات أو لسداد القروض طويلة الأجل</p>

¹ منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 147.

	= صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية (3)
	صافي التدفقات النقدية خلال العام = (1) + (2) + (3) + رصيد النقدية في بداية العام = رصيد النقدية في نهاية العام

جدول من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 147.
- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتمائي، دار وائل، الطبعة الثانية، الأردن، 2006، ص 168.
- Hubert de La Bruslerie, Analyse Financière information financière diagnostic et évaluation, 4^e édition, Dunod, Paris, 2010, p 315.

ثانيا: الطريقة غير المباشرة:

الطريقة غير المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية تتمثل في احتساب التدفقات النقدية مع نتيجة الدورة على أساس الاستحقاق وتقوم بشكل غير مباشر بتعديل الفقرات النقدية التي أثرت على تحديده، وتتضمن عملية التعديل¹:

- التغييرات في الأصول المتداولة (غير النقدية) وكذلك الخصوم المتداولة
- الفقرات المضمنة بموجب صافي الدخل والتي لا تؤثر على النقدية

ومن أمثلة المصاريف التشغيلية التي لا تؤثر على خزينة المؤسسة هي مصاريف الاهتلاك لأنها لا تستلزم عمليات دفع نقدي، ولذلك ينبغي استبعادها عند قياس النقدية، وبما أن صافي الدخل هو نقطة البدء في قياس التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بموجب الطريقة غير المباشرة فإن مصاريف الاهتلاك ينبغي إضافتها إلى صافي الدخل. ويوضح الشكل الموالي كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة².

جدول 6.1: قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة:

	صافي الدخل (+) الاهتلاكات (-) مكاسب بيع الأصول الرأسمالية
--	---

¹ منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 148.

² المرجع نفسه، ص 149.

	<p>= صافي ربح التشغيل النقدي قبل التغيرات النقدية في بنود رأس المال العامل (-/+) الزيادة أو النقص في الأصول المتداولة (-/+) الزيادة أو النقص في الخصوم المتداولة</p>
	<p>= صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية (1)</p>
	<p>النقدية المحصلة من بيع الاستثمارات (-) النقدية المدفوعة لشراء الاستثمارات</p>
	<p>= صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار (2)</p>
	<p>النقدية المحصل عليها من إصدار الأسهم (-) النقد المدفوع لإطفاء أسهم (+) النقد المحصل من السندات المصدرة أو القروض المصرفية طويلة الأجل (-) النقد المدفوع لإطفاء السندات أو لسداد القروض طويلة الأجل</p>
	<p>= صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية (3)</p>
	<p>صافي التدفقات النقدية خلال العام = (1) + (2) + (3) + رصيد النقدية في بداية العام = رصيد النقدية في نهاية العام</p>

جدول من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 149.
- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتمائي، دار وائل، الطبعة الثانية، الأردن، 2006، صص [169-168]

المطلب الثالث: تحليل قائمة تدفقات الخزينة:

كنا تطرقنا في الفرع الثالث من المطلب السابق للأهمية الكبيرة التي تكتسبها قائمة التدفقات النقدية في تحليل وضعية المؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وإذا علمنا أن مؤسسات التأمين تحصل على الأموال بصفة مسبقة ثم تقوم بتعويض المتضررين جراء الحوادث المؤمن ضدها، فإننا ندرك مدى الأهمية الكبرى لهذا القائمة لتحديد إن كانت المؤسسة تستطيع الوفاء بالتزاماتها أو لا وإن كانت معرضة لخطر الإفلاس فهي يمكننا من معرفة نقاط القوة والضعف في نشاط شركة التأمين. فلا يكفي أن تحقق الشركة مداخيل لتكون في وضعية مريحة بل يجب الاهتمام بشدة بصافي التدفقات النقدية فهذه الأخيرة هي التي تحدد إن كانت المؤسسة يمكن تعاني عجزا في الدفع أو لا عندما نقارنها بالتزامات المؤسسة. ففي حالة لم تسدد شركة التأمين ما عليها من

التزامات لصالح زبائنهم فإن هذا قد يعرضها لخطر كبير يتمثل في فقدان أعداد كبيرة من الزبائن بسبب فقدانهم الثقة في المؤسسة، فالمؤمن له يدفع أقساط التأمين بغرض حصوله على تعويض في حالة تعرض الغرض المؤمن عليه لأحد الأخطار المذكورة في وثيقة التأمين، وإذا علم المؤمن له أنه سيجد صعوبة في الحصول على هذا التعويض فسيقوم بتغيير الشركة التي يؤمن لديها وسيوصي معارفه بتفادي التعامل معها أيضا، وهذا سيشكل خطرا كبيرا على الشركة يمكن أن يؤدي بها إلى الإفلاس.

ولقياس سلامة المؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها والطريقة التي تتصرف فيها بمدخيلها النقدية نشق بعض النسب المالية من قائمة التدفقات النقدية لتحقيق هذا الغرض.

الفرع الأول: نسب جودة الربحية:

انطلاقا من كون صافي الدخل يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي بموجب الأساس النقدي، فإن تحقيق المؤسسة لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا مرتفعا. ومن المتعارف عليه أنه كلما ارتفع صافي التدفق النقدي التشغيلي الذي حققته المؤسسة خلال العام كلما ارتفعت نوعية أو جودة الأرباح والعكس بالعكس¹.

$$\text{نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{متطلبات النقدية الأولية قصيرة الأجل}}$$

ويقصد بمتطلبات النقدية الأولية: التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية والفوائد المدفوعة وسداد الديون المستحقة قصيرة الأجل².

$$\text{مؤشر النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قصيرة الأجل}}{\text{صافي الدخل}}$$

$$\text{نسبة التدفق النقدي} = \frac{\text{جملة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}}$$

¹ محمد مطر، مرجع سابق، ص 162.

² منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 164.

ويوضح مؤشر النقدية التشغيلية مدى قدرة أرباح الشركة على توليد التدفقات النقدية التشغيلية، بينما تعكس نسبة التدفق النقدي مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية.

الفرع الثاني: نسب جودة السيولة:

بما أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل أساس توفير السيولة، فإن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة في هذا الجانب، كما توفر معلومات عن الكفاءة في سياسة التحصيل، وأهم نسب قياس جودة السيولة هي¹:

$$\text{نسبة تغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية}}$$

$$\text{مؤشر التدفقات النقدية الضرورية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الديون المستحقة الأداء ومدفوعات التأجير قصيرة الأجل}}$$

$$\text{نسبة الفائدة المدفوعة} = \frac{\text{الفوائد المدفوعة}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$$

تبين نسبة تغطية النقدية ما إذا كانت المؤسسة تحصل نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية ومدى حاجتها للتمويل عن طريق الاقتراض، بينما يعكس مؤشر التدفقات النقدية الضرورية على مدى قدرتها على إنتاج نقدية من أنشطتها الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية.

الفرع الثالث: نسب تقييم السياسات المالية للمؤسسة:

يمكن استخراج مجموعة من النسب من قائمة التدفقات النقدية ومقارنتها لعدد من السنوات لغرض التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية. ومن أهم هذه النسب²:

$$\text{نسبة التوزيعات النقدية} = \frac{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$$

¹ المرجع نفسه، صص [165-166]

² محمد مطر، مرجع سابق، ص 165.

$$\frac{\text{المتحصلات النقدية المحققة من إيرادات الفوائد والتوزيعات}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}} = \text{نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة}$$

الإنفاق الرأسمالي

$$\frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات}}{\text{الإنفاق الرأسمالي}} = \text{نسبة الإنفاق الرأسمالي}$$

توفر نسبة التوزيعات النقدية معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة الشركة في مجال توزيع الأرباح ومدى استمرار واستقرار هذه السياسة كما تعتبر مؤشرا لقدرة الشركة على توزيع أرباح نقدية عن طريق عرض مقلوب هذه النسبة. بينما تقيس نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية. في حين نسبة الانفاق الرأسمالي أهمية مصادر التمويل الخارجي في تمويل الانفاق الرأسمالي المستثمر في حيازة الأصول الإنتاجية الثابتة، كما تعكس أيضا مدى نجاح إدارة الشركة في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل¹.

¹ المرجع نفسه، صص [165-166]

خلاصة الفصل الأول:

من خلال الفصل الأول تبين لنا الأهمية الكبيرة لاستخدام مختلف أساليب التحليل المالي الديناميكي في شركات التأمين على الأضرار وهذا لدراسة الوضعية المالية للمؤسسة للتأكد من سلامة ملاءتها المالية وتوفيرها على السيولة اللازمة لمواجهة التزاماتها المستقبلية المتمثلة في طلبات التعويض المحتمل أن يتقدم بها زبائنها في حال تعرضهم للأخطار المؤمن ضدها، إضافة للتحقق من مدى التزامها بالمتطلبات القانونية والمعايير المستخدمة في نشاط التأمين. وهذا لكون مؤسسة التأمين لا تتصرف في أموالها الخاصة وإنما هي تدير أموال زبائنها الذين قاموا بالتأمين لديها لهذا يهتم جميع الأطراف سواء أكانوا إدارة شركة التأمين والمستثمرين فيها أو زبائنها أو مؤسسات الدولة أن تتسم المؤسسة بوضعية مالية مريحة وتدير الأموال بشكل مثالي يمكنها من تحقيق عوائد مالية جيدة وفي نفس الوقت تتمكن من الوفاء بمختلف التزاماتها.

ويمكن للتحليل المالي في شركة التأمين أن يبرز أي خطأ في تسعير الأقساط أو سوء انتقاء الأخطار المؤمن أو تحديد حجم المؤونات التقنية المخصصة لمواجهة هذه الأخطار وهو ما يمكن المؤسسة من سرعة تدارك الأمر سواء بتغيير الأسعار المعتمدة أو بوضع شروط وقواعد جديدة لاتباعها من طرف الأعوان في الوكالات التجارية المكلفين بعملية الاكتتاب، كما يبرز ما هي أبرز النشاطات التي يتركز عليها المؤسسة ومصادر الأموال المستخدمة في استثماراتها قصيرة وطويلة الأجل وهي المعلومات التي تقدم قيمة كبيرة لمدرء الشركة لاتخاذ قرارات مناسبة تمكن المؤسسة الاستمرار في النشاط وتحقيق النمو والتطور.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الإطار النظري لمخاطر الاكتتاب في شركات التأمين على الأضرار:

تمهيد:

كباقي الشركات الأخرى تواجه شركة التأمين العديد من المخاطر التي تهدد وجودها ومستقبلها، والتي تتأتى من نشاطها المتمثل أيضا في التأمين ضد المخاطر - تختلف الأخطار التي تتعرض لها شركة التأمين عن الأخطار التي تؤمن ضدها- حيث تجمع مجموعة كبيرة من الزبائن في محافظ مختلفة حسب نوع الخطر المؤمن ضده وفق قانون الأعداد الكبيرة ومن خلال الأقساط التي تُحصّل عليها تقوم بتعويض الزبائن الذين يتعرضون للخطر، ومن مبدأ العمل هذا كان لا بد على شركة التأمين أن تحسن اختيار المخاطر التي تغطيها حتى لا تجد نفسها في مواجهة طلبات تعويض كثيرة من حيث العدد أو كبيرة من حيث الحجم.

وقد زاد حجم الاهتمام كثيرا بالمخاطر التي تواجه شركات التأمين بعد إفلاس عدد كبير منها في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة بسبب التنافس الشديد بينها ما جعلها تتخذ قرارات أدت للتساهل في طرق عملها من أجل جلب أكبر عدد من الزبائن لكن عدد كبير منها لم يستطع مواجهة طلبات التعويض الكثيرة التي جاءت بها فيما بعد حتى اضطرت لإعلان إفلاسها.

وستتطرق في هذا الفصل إلى المخاطر التي تتعرض لها شركة التأمين بشكل عام في المبحث الأول كمدخل لدراسة مخاطر الاكتتاب في المبحث الثاني، لنبين بعدها كيفية تقييم وإدارة مخاطر الاكتتاب في المبحث الثالث.

المبحث الأول: مدخل لدراسة المخاطر في شركات التأمين:

قبل التعمق في دراسة مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين لا بد من التطرق للمخاطر التي تواجهها مختلف شركات التأمين في نشاطاتها.

المطلب الأول: تعريف وأركان الخطر القابل للتأمين:

الفرع الأول: تعريف الخطر:

لم يتفق الكتاب والباحثين على تعريف موحد للخطر، فقد اختلفت تعاريفهم بحسب اختلاف مدارسهم والأهداف التي يعرفون الخطر من أجلها.

فقد عرفه كل من وليامز وهابنيز Williams and Heins بأنه: "الخطر هو حالة من عدم التأكد" وعرفه البروفيسور نايت Knight "إن الخطر حالة عدم التأكد الممكن قياسها"¹.

وعرفه ويلييت Willet بأنه: "عدم التأكد الموضوعي المتعلق بتحقيق حادث غير مرغوب فيه" ويركز هذا التعريف على الموضوعية في عدم التأكد ليعد خطراً، أي أن الخطر يقتصر على حالات الشك أو عدم التأكد الممكن قياسه².

في حين عرفه ريجدا Redjda: "هو عدم التأكد من حدوث خسارة مالية" ويركز هذا التعريف على الربط بين عدم التأكد والنتائج التي قد تترتب على تحققه وهي الخسارة المالية³.

ومن التعاريف السابقة نجد أن أغلب الباحثين عرفوا الخطر على أنه حالة من عدم التأكد أو الشك أو الخوف من تحقق ظاهرة معينة أو موقف معين، بالنظر لما قد يترتب عليه من نتائج ضارة من الناحية المالية والاقتصادية.

ويمكننا عرض تعريف موحد يشمل التعاريف السابقة كالتالي: "الخطر هو حالة من عدم التأكد يمكن قياسها تتعلق بحادث غير مرغوب فيه وتسبب خسارة مادية".

ومن الضروري التفريق بين الخطر الموضوعي والخطر غير الموضوعي.

¹ حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر: النظرية والتطبيق، دار وائل، عمان، 2008، ص 11.

² عيد أحمد أبو بكر ووليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري، عمان، 2009، ص 26.

³ نفس المرجع، ص 27.

أولاً: الخطر الموضوعي:

يعرف الخطر الموضوعي بأنه الاختلاف النسبي للخسارة الفعلية عن الخسارة المتوقعة. فإذا كانت شركة تأمين تمتلك 1000 منزل مؤمن عليها لمدة طويلة وفي المتوسط يحترق كل عام 1% أو 100 منزل فسوف يكون من النادر احتراق 100 منزل كل عام ففي بعض السنوات قد يحترق 90 منزل وفي سنوات أخرى قد يحترق 110 منزل ويتناقص الخطر الموضوعي كلما زاد عدد الوحدات المعرضة للخطر¹.

ثانياً: الخطر غير الموضوعي:

يُعرف الخطر غير الموضوعي بأنه عدم التأكد مبني على حالة ذهنية لشخص ما أو حالة عقلية، مثل العميل الذي يكثر من شرب الخمر ويقود سيارته إلى المنزل فهو غير متأكد إن كان سيتم إيقافه من الشرطة للقيادة في حالة سكر أم لا، إذا عدم التأكد الفكري هنا يسمى خطراً غير موضوعي. ويختلف تأثير الخطر غير الموضوعي اعتماداً على الفرد².

الفرع الثاني: أركان الخطر³:

من خلال مجموعة التعاريف السابقة للخطر فإنه يمكن أن نستخلص العناصر المميزة أو الأركان الأساسية للخطر التي تساعدنا في تحليل مفهوم الخطر.

1. **عدم التأكد:** وهو شعور أو إحساس يتولد لدى الشخص نتيجة موقف معين أو يصاحب مرحلة اتخاذ قرار معين وتقديراته الشخصية للنتائج المتوقعة أو المحتملة، ولا بد من إمكانية القياس الموضوعي لظاهرة عدم التأكد باستخدام نظرية الاحتمالات.
2. **أن يكون نتيجة احتمال مفاجئ:** بمعنى أن يكون تحقق الخطر نتيجة حادث عرضي لا إرادي بمعنى أنه يجب ألا يكون متعمد من جانب المؤمن له، أو أحد تابعيه.
3. **الاحتمالية:** بمعنى أن ينصب احتمال تحقق الخطر على المستقبل وبحيث يكون محتمل الحدوث فلا يكون مؤكّد الحدوث ولا يكون مستحيل الحدوث.

¹ جورج ريجدا، مرجع سابق، ص 25.

² المرجع نفسه، ص 26.

³ عيد أحمد أبو بكر ووليد إسماعيل السيفو، مرجع سابق، ص 31.

4. **الخسارة المالية:** بمعنى أن ينتج عن تحقق الخطر خسارة مالية، وهذا يتطلب إهمال الخسارة المعنوية، وذلك لصعوبة قياسها كمياً، وتعتبر الخسارة المادية الركن الرئيسي للخطر ومن أهم عناصره، فلا يمكن أن نتناول الخطر كظاهرة موضوعية دون أن نتناول الخسارة والعنصر المادي أو المالي كعنصر أساس.

الفرع الثالث: متطلبات الأخطار القابلة للتأمين:

ليس كل خطر قابل للتأمين بل يجب أن تتحقق بعض الشروط حتى تتمكن شركات التأمين من التغطية على الخطر وهي¹:

أولاً: توافر عدد كبير من الوحدات المعرضة للخطر: يجب أن تكون هناك مجموعة كبيرة من الوحدات المعرضة للخطر المتشابهة تقريباً، وليست بالضرورة متطابقة، والتي تكون معرضة لنفس مصدر الخسارة أو لمجموعة مصادر الخسارة. والغرض من هذا الشرط هو تمكين شركة التأمين من التنبؤ بالخسارة بناء على قانون الأعداد الكبيرة. فيمكن جمع بيانات الخسارة التاريخية، ويمكن التنبؤ بالخسارة للمجموعة كلها ببعض الدقة، بغرض توزيع الخسارة على كل المؤمن لهم في فئة الاكتتاب.

ثانياً: الخسارة عرضية وغير متعمدة: الخسارة يجب أن تكون غير متعمدة خارج تحكم المؤمن له، وعليه إذا سبب فرد ما خسارة ما بشكل متعمد فلا يتم تعويضه عن الخسارة. ويكون هذا الشرط ضرورياً لسببين، الأول، إذا تم سداد الخسائر المتعمدة فإن مسببات الخسائر الإرادية ستزداد بشكل كبير، والثاني لأن قانون الأعداد الكبيرة مبني على الحدوث العشوائي للأحداث وإحداث خسارة بشكل متعمد لا يعتبر حدثاً عشوائياً.

ثالثاً: إمكانية تحديد وقياس الخسارة: فالخسارة يجب أن تكون محددة كسبب وزمن ومكان ومبلغ، ويحقق التأمين على الحياة في معظم الحالات هذا المتطلب بسهولة، حيث يمكن أن يتم تحديد سبب وزمن الوفاة بسرعة في معظم الحالات، وإذا كان الشخص مؤمناً عليه فإن المبلغ الاسمي في وثيقة التأمين على الحياة يكون هو المبلغ المسدد. أما بعض الخسائر فيكون من الصعب تحديدها مثل العجز عن العمل فقد يعتمد بعض المؤمن عليهم التظاهر بالمرض أو الإصابة للحصول على تعويض من المؤمن.

¹ جورج ريجدا، مرجع سابق، ص [54-57] بتصرف.

رابعاً: الخسارة ليست كبيرة: الخسارة لا يجب أن تكون هائلة أو عامة، هذا يعني أن الممتلكات الكبيرة المعرضة للخطر لا يجب أن تجلب خسارة في نفس الوقت، فإذا حققت معظم أو كل الوحدات المعرضة للخطر في فئة معينة خسارة في نفس الوقت، فإنه يتم انهيار أسلوب التجميع الذي يعتبر أساس نشاط التأمين ويصبح غير صالح للعمل، لكن في الواقع لا يمكن تجنب الخسائر الهائلة لأنها تنتج دورياً من الفيضانات والزلازل والأعاصير والكوارث الطبيعية الأخرى. لكن هناك طريقتين لمواجهة هذه المشكلة، الأولى باستخدام إعادة التأمين والذي عن طريقه يتم تعويض شركة التأمين من معيدي التأمين عن الخسائر الفاجعة، والثانية من خلال التغطية على منطقة جغرافية كبيرة وبالتالي يقل احتمال الخسائر الكبيرة.

خامساً: إمكانية حساب فرصة الخسارة: يجب أن تكون شركة التأمين قادرة على حساب كل من متوسط التكرار ومتوسط حدة الخسائر المستقبلية ببعض الدقة وهذا بغرض تحديد القسط الذي يجب فرضه والذي يكون كافياً لسداد كل المطالبات والمصاريف ويحقق ربحاً خلال فترة الوثيقة.

سادساً: قسط مناسب اقتصادياً: بمعنى أن يكون المؤمن له قادراً على سداد القسط، أي يكون القسط متناسباً مع قدرته الشرائية.

وبناء على المتطلبات السابقة يمكن التأمين على الأخطار الشخصية، أخطار الممتلكات وأخطار المسؤولية لأنها تحقق متطلبات الخطر القابل للتأمين، بينما معظم الأخطار السوقية والمالية والسياسية لا يمكن التأمين عليها مثل خطر تغير أذواق المستهلكين وخطر الحروب لأنه لا يمكن حساب احتمال حدوثها واحتمال الخسارة الكبيرة فيها يكون كبيراً.

المطلب الثاني: المخاطر التي تواجه شركات التأمين على الأضرار:

في المطلب السابق تحدثنا عن الأخطار بشكل عام وهي المخاطر التي تقوم شركة التأمين بتوفير التغطية التأمينية لها في حالة كانت تحقق المتطلبات اللازمة، أما في هذا المطلب فنتطرق للمخاطر التي تواجه شركة التأمين وهي تختلف عن المخاطر العادية لأنها مرتبطة بنشاط الشركة في حد ذاته.

فشركة التأمين قد تجد نفسها مطالبة بالوفاء بالتزامات تفوق قدرتها المالية سواء كانت في صورة احتياطات أو مخصصات فنية أو رؤوس أموال، لهذا ما يهم شركة التأمين هو التقلبات غير المرغوب فيها أو بمعنى آخر التقلبات التي تؤدي إلى زيادة كبيرة في التعويضات المطلوبة عن الأقساط الصافية¹.

الفرع الأول: تعريف الخطر في شركة التأمين²:

اختلف العلماء والمتخصصون في إدارة الخطر والتأمين في تحديد تعريف محدد للخطر، وذلك بسبب اختلاف وجهات النظر التي استند إليها كل منهم في تعريف الخطر، فعلماء الاقتصاد والاستثمار يعتمدون في تعريفهم للخطر على ما يتعلق بنقص أو فقدان الثروة أو الدخل، بينما علماء التأمين يعتمدون عند تعريفهم للخطر على الأساليب الرياضية والاحصائية التي تستخدم في اكتشاف، تحليل، قياس وإدارة الخطر.

يعرف البعض الخطر بأنه "الانحراف في النتائج التي يمكن أن تحدث خلال فترة محددة في وقت معين"، ويقصد بالانحراف في النتائج بالانحراف غير المرغوب فيه عن النتائج المتوقعة أو التي يأمل تحقيقها، بينما الانحرافات المرغوب فيها لا تمثل خطر بالنسبة للشركة.

بينما يرى آخر أن الخطر هو: "الفرق الموجب بين الاحتمال الفعلي والمتوقع للخسائر المادية المحتملة"، وهذا التعريف يتبنى وجهة نظر شركات التأمين، حيث أن شركة التأمين تقوم بحساب معدل الخسارة الذي على أساسه تحسب أقساط التأمين مقدما وتحصلها في معظم الأحوال مقدما، وبالتالي فإن الخطر بالنسبة لها بما يتعلق بعملها الأساسي وهو التأمين يتمثل في الفرق الموجب بين معدل الخسارة الفعلي ومعدل الخسارة المتوقع الذي حسبت على أساسه الأقساط.

بينما يعرفه البعض الآخر بأنه "الخوف من تجاوز الخسائر المادية الفعلية للخسائر المتوقعة نتيجة حادث مفاجئ" ومن هذا التعريف يتضح لنا أن الخطر يتمثل في تجاوز الخسائر المادية الفعلية للخسائر المتوقعة.

الفرع الثاني: المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين:

تتعرض شركة التأمين للعديد من المخاطر التي تأتي من طبيعة نشاطها نبرزها فيما يلي:

¹ عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص 225.

² المرجع نفسه، صص [226-228] -بتصرف-

أولاً: مخاطر الاكتتاب:

هو الخطر الذي يحدث عندما يكون متوسط قيمة طلبات التعويض الفعلية سوف يختلف عن القيمة المتوقعة عند بيع وثائق التأمين، وتسعى شركات التأمين إلى تخفيض خطر الاكتتاب من خلال بيع عدد كبير جداً من وثائق التأمين وتقديم أنواع مختلفة من التغطيات التأمينية وذلك في مناطق جغرافية مختلفة، وانخفاض خطر الاكتتاب يخفض كمية رأس المال المطلوبة لمستوى معين من خطر العسر المالي.¹

تنبع أهمية الاكتتاب من حقيقة مفادها أن نتائج الاكتتاب المواتية ضرورية لبقاء ونمو شركة التأمين دون إفلاس، حيث تساعد عملية الاكتتاب شركة التأمين على البقاء في سوق التأمين لتمنح الحماية التأمينية لحاملي وثائق التأمين الجدد منهم والقادمي، كما تساهم أرباح عملية الاكتتاب في زيادة حقوق المساهمين، ولتحقيق ذلك يجب على إدارة الاكتتاب تجنب الاختيار ضد صالح شركة التأمين، ويحدث هذا الاختيار عندما تصبح مجموعة الوثائق التي تصدرها شركة التأمين لا تمثل عينة عشوائية من المجتمع، بمعنى أنها تمثل عينة متميزة تجاه الأخطار الرديئة في المجتمع. ويمكن القول بأن هناك علاقة مباشرة بين حجم الأقساط المكتسبة ومستوى الملاءة المالية لإحدى شركات التأمين، فإذا تم التمسك باختيار الجيد من الأخطار كمبدأ فإن ذلك سوف يظهر في نقص الأقساط التي يتم تحصيلها في مقابل توفير الحماية التأمينية وبالتالي لا يتحقق قانون الأعداد الكبيرة، وبنفس الكيفية إذا حدث تساهل في قبول أخطار غير جيدة أدى ذلك إلى زيادة الأقساط وارتفاع احتمالات تعرض شركة التأمين للعسر المالي.²

وحسب دراسة لشركة A.M. Best أجرتها على 638 شركة تأمين في الولايات المتحدة الأمريكية بين الفترة 1969 و1998 لمعرفة أسباب العسر المالي تبين أن 265 من أصل 638 شركة بمعدل 41% أفلست بسبب مخاطر الاكتتاب³ وهذا يبين مدى أهمية التقليل من خطر الاكتتاب في شركات التأمين.

ثانياً: مخاطر السوق:

تحدث مخاطر السوق عندما تكون قيمة الأصل متغيرة بالارتباط مع عوامل نظامية (التغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية) والتي تعتبر في أغلب الأحيان من مصادر هذه المخاطر غير القابلة للتنوع ولا يمكن

¹ المرجع نفسه، ص 60.

² المرجع نفسه، ص 61.

³ Sigma, Solvency of non-life insurers balancing security and profitability expectations, Swiss Re, Number 1/2000, p 6.

تجنبها، فالمؤسسات المالية تأخذ على عاتقها هذا النوع من المخاطر كلما كانت الأصول المملوكة أو الحقوق المصدرة قابلة للتغير في القيمة كنتيجة للشروط الاقتصادية الواسعة. ومخاطر السوق تأتي في عدة أشكال مختلفة كتغير نسب الفائدة، ومخاطر نسبة الفائدة هي مخاطر الخسارة المرتبطة بالتغير المعاكس لأسعار الفائدة، لذا نسبة فائدة مصدر المال يجب أن تكون أقل من نسبة الاقتراض من أجل السماح للمؤسسة المالية بالحصول على عوائد. وبالإضافة لمخاطر نسبة الفائدة هناك أيضا خطر تغير أسعار صرف العملات فإذا كانت الشركة تنشط في أكثر من دولة أو لديها تعاملات كثيرة مع المتعاملين من خارج البلد الذي تتواجد فيه فقد تتعرض لخطر ارتفاع أو انخفاض أسعار صرف العملات الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية وهو ما قد يؤثر على نتائجها المالية بشكل كبير.

هناك مخاطر السيولة التي تعرف على أنها: مخاطر في فترة معطاة، عند عدم القدرة على مواجهة الخصم المستحق بالأصل الممكن تحقيقه أو الجاهز. ومن أجل تعويض التوظيف يجب امتلاك ليس فقط رؤوس أموال كافية وإنما يجب أن تكون هذه الأموال جاهزة، بمعنى آخر الأصول المتوفرة القابلة للتحويل إلى سيولة.¹

ثالثا: مخاطر الاستثمار:

وتسمى أحيانا بمخاطر الأصول وذلك من منطلق أن محفظة الاستثمارات في شركة التأمين تعكس مخاطر الاستثمار المختلفة بالإضافة إلى العائد على الاستثمار في كل وجه من الأوجه الاستثمارية.

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار المبادئ التي يجب توافرها في استثمارات شركات التأمين والتي تتمثل في الضمان والربحية والسيولة والتنوع وذلك عند تحديد السياسات الاستثمارية المختلفة لأي من شركات التأمين، كذلك يجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضا تحليل وقياس مخاطر الاستثمار عند رسم السياسة الاستثمارية لأموال شركات التأمين، وهناك نماذج عديدة لتحليل مخاطر الاستثمار مثل نظرية المحفظة الحديثة ونماذج تسعير الأصول الرأسمالية ونموذج ماركويتز وغير ذلك من النماذج الإحصائية والنماذج الرياضية ونماذج بحوث العمليات. ومما سبق يمكن القول أن تركيبة محفظة الاستثمارات في شركات التأمين يجب أن تأخذ في اعتبارها العوامل السابقة

¹ عبد القادر عصماني، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة المالية، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص 7.

عند تحقيق أهدافها في مزيج من الأصول الاستثمارية سوف يكون له أثر على الملاءة المالية لشركة التأمين، وتعرض شركة التأمين للمخاطر الاستثمارية عندما تواجه المواقف التالية¹:

- حالة العسر القانوني، وهي تحدث عندما تكون الأموال المتاحة للاستثمار أقل من الحد الأدنى للاحتياطيات التقنية.
- حالة العسر التقني، وهي تحدث عندما لا تكفي الأموال المتاحة للاستثمار والتي يمكن توفيرها فوراً لمواجهة التعويضات المستحقة.
- حالة العسر الحقيقي، وهي تحدث عندما لا تكفي إيرادات شركات التأمين المختلفة (الأقساط وإيرادات الاستثمار وغيرها) لمواجهة الالتزامات المختلفة.

رابعاً: مخاطر السيولة:

تعرف مخاطر السيولة على أنها "مخاطر حدوث أزمة تمويل ومثل هذا الوضع يرتبط مع حدث غير متوقع مثل مطالبة هامة، فديون شركات التأمين غير سائلة ومع ذلك أصولها أقل، وخاصة عندما تستثمر في توظيفات خاصة وعقارات.²

وتعتبر مخاطر السيولة من أهم الأسباب التي قد تعرض الشركة للإفلاس في حالة لم تتحكم بها بشكل جيد، فشركة التأمين عليها أن تحسن توظيف أموالها بشكل يسمح لها بتسديد طلبات التعويض التي تصلها عند تعرض المؤمن لهم للأخطار المكتتب فيها، فإذا استثمرت الشركة أموالها في استثمارات طويلة الأجل وكانت عقود التأمين المكتتبه قصيرة الأجل فلن تستطيع في هذه الحالة الوفاء بالتزاماتها تجاه زبائنها وسيضطرها ذلك لبيع استثماراتها طويلة الأجل بأقل من قيمتها الحقيقية من أجل جمع السيولة اللازمة لتسديد قيمة طلبات التعويض.

خامساً: المخاطر الاستثمارية:

¹ عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص 65.

² Myriam Ouattara, les déterminants de la gestion du risque de taux d'intérêt des compagnies d'assurance de dommage, HEC Montréal, 2007, p19.

الفرع الثالث: إفلاس شركات التأمين بسبب المخاطر:

أفلس عدد كبير من شركات التأمين بسبب عدم التحكم الجيد في المخاطر التي تواجهها، وتعتبر شركات التأمين على الأضرار العدد الأكبر من الشركات المفلسة مقارنة بشركات التأمين على الحياة مثلما وهو ما يمكن أن نلاحظه من خلال الجدول التالي:

جدول 1.2: توزيع نسب الشركات المفلسة بين شركات التأمين على الأضرار والحياة

2005 – 2001	2001 – 1996	
65%	85%	شركات التأمين على الأضرار
35%	15%	شركات التأمين على الحياة

جدول من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- Etude préparatoire à solvabilité 2 sur l'Europe des 17 incluant de P.Sharma

وإذا أردنا تفصيل في الأسباب الرئيسية لإفلاس شركات التأمين نجد هناك اختلافات جوهرية بين مسببات الإفلاس في شركات التأمين على الأضرار وبين مسببات الإفلاس في شركات التأمين على الحياة، حيث تعتبر المخاطر التقنية التي تكتتب فيها الشركة المسبب الرئيسي لإفلاس شركات التأمين على الأضرار، بينما تعتبر خسائر الأصول السبب الرئيسي لإفلاس شركات التأمين على الحياة.

المطلب الثالث: تعريف وأهمية إدارة المخاطر في شركات التأمين:

تمر عملية إدارة المخاطر في أي شركة ب 4 مراحل وهي مرحلة تحديد الخطر، مرحلة تقييم الخطر، مرحلة

الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر:

يقصد بإدارة الخطر "التحكم بوقوع الخطر عن طريق تحديد أسباب حدوثه وحساب احتمال تحققه وحجم الخسارة المتوقعة وقياسها كميًا حال حدوثه، ثم اختيار وتطبيق أفضل الوسائل لمواجهة تلك الأخطار والحد من آثارها، ومن ثم مراقبة فعالية وملائمة هذه الوسائل"¹

¹ هاني جزاع أرتيمة وسامر محمد عكور، إدارة الخطر والتأمين منظور إداري كمي وإسلامي، دار الحامد، عمان، 2010، ص 25.

ويمكن أن نعطي مفهومًا لإدارة الخطر بأنها عملية التعرف والتقييم للأخطار الصافية المختلفة والتي يمكن أن تواجه الشركة أو الشخص، ومن ثم اختيار أفضل الوسائل لمواجهة هذه الأخطار الصافية ولا تقف مهام الإدارة عند اختيار الوسيلة فقط، بل يجب عليها القيام على إدارة هذه الوسيلة أيضًا¹.

الفرع الثاني: أهمية إدارة المخاطر في شركة التأمين:

تلعب إدارة الخطر في شركة التأمين دورًا هامًا بالنسبة لشركة التأمين فهي مسؤولة عن²:

1. تركيب محفظة الشركة وطبيعتها من حيث أنواع التأمين المختلفة والمكونة لها ومن حيث حجمها وتجانس التغطيات من كل نوع، وبهذا تتدخل إدارة الخطر لتحديد سياسة الاكتتاب المباشر في الشركة؛
2. تقسيم الأخطار المقبولة على أسس فنية يوعي كامل لخطورة هذه العملية والتي ترقى إلى مستوى القرار المالي الذي يترتب عليه تحديد التزامات لشركة التأمين ومعيدي التأمين؛
3. تحديد معدل احتفاظ الشركة العام من كل نوع من أنواع التأمين ومن كل خطر مقبول؛
4. تحديد هيكل إعادة التأمين بما يتفق وتركيب الأخطار المقبولة وحدودها وشروطه؛
5. مراجعة تقديرات إدارات المطالبات المباشرة للمخصصات الفنية والتأكد من كفايتها لمقابلة التزامات الشركة المستقبلية مستخدمة في ذلك أدوات علمية في التحليل مع إضافة العامل الشخص المبني على خبرة فعلية بالواقع؛
6. مساعدة إدارة إعادة التأمين - أو الإدارات الفنية بالشركة - إذا لم توجد إدارة متخصصة لإعادة التأمين على مستوى الشركة في تحديد حدود الاحتفاظ بالنسبة للأخطار المختلفة وتقييم اتفاقيات إعادة التأمين وتحديد نواحي القصور فيها واقتراح الحلول المناسبة لمعالجة هذا القصور، وبما يضمن لشركة التأمين أحسن سياسة يمكن إتباعها لإدارة الأخطار المقبولة لديها؛
7. مساعدة إدارة الاستثمار بالشركة في إدارة أموال شركة التأمين أو تكوين محفظة الاستثمارات الخاصة بها في ضوء القواعد الفنية والقانونية للاستثمار ودراسة هياكل الاستثمار الموجودة بالشركة وتحديد

¹ يوسف حجيم الطائي وآخرون، إدارة التأمين والمخاطر، دار البازوري، عمان، ص 31.

² عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، صص [246-247]

- نواحي القصور بها ومدى كفاءتها واقتراح الحلول المناسبة في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والمساهمة في تنفيذ هذه الحلول؛
8. مساعدة إدارة العلاقات العامة في شركة التأمين لتحديد أنسب سياسات الدعاية والترويج للتغطيات التأمينية التي تقدمها شركة التأمين؛
9. إدارة أخطار الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تقوم بها شركة التأمين ككيان اقتصادي؛
10. اقتراح التغطيات التأمينية الجديدة التي يمكن لشركة التأمين تقديمها وفقا لاحتياجات السوق من واقع الدراسات التي تم إعدادها عن الأخطار التي يتعرض لها العملاء.

ولكي تقوم إدارة الأخطار بشركة التأمين بما سبق فإنه يتطلب منها التالي:¹

1. الفهم الكافي للتغطيات التأمينية وشروطها؛
2. القدرة على تصميم هيكل إعادة التأمين اللازم لحماية الشركة من
 - * الأخطار الفردية الكبيرة؛
 - * الخسائر المتعددة نتيجة تحقق حادث واحد؛
 - * الخسائر المتعددة خلال عام واحد ذات تكرار.
3. القدرة على استخدام أدوات التحليل العملية والتي تخدم أهداف إدارة الخطر؛
4. إمكانية توظيف التكنولوجيا الحديثة واستخدامات الحواسيب لتنفيذ العمليات الإحصائية والمكتبية لتوفير الوقت والجهد؛
5. الفهم العميق للأصول والقواعد المحاسبية، حيث أنه مما لا شك فيه أن إدارة الخطر في شركة التأمين هي المنوط بتجميع البيانات والعمليات الحسابية للشركة وإعدادها بالصورة التي تقوم الإدارة المالية بتسجيلها بالدفاتر كأمر واقعي، كما تشارك في الشكل النهائي للمركز المالي وحساباتها الختامية.

¹ عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص 248.

المبحث الثاني: عملية الاكتتاب في شركة التأمين:

الاكتتاب هو عملية اختيار وتصنيف طالبي التأمين والمكتب هو الشخص الذي يقرر قبول أو رفض الطلبات، والهدف الأساسي للاكتتاب هو إظهار أرباح في دفاتر العمل التجاري، ويسعى المكتب دائما لاختيار أنواع معينة من طالبي التأمين ورفض الأخرى وذلك للحصول على محفظة مربحة من الأخطار القابلة للتأمين.

المطلب الأول: تعريف وأهمية عملية الاكتتاب في شركات التأمين على الأضرار:

الفرع الأول: تعريف عملية الاكتتاب:

عملية الاكتتاب هي تلك العمليات أو الإجراءات المتعلقة بانتقاء الأخطار التي تقبلها شركة التأمين عن طريق دراسة وفحص وتقييم الأخطار المعروضة وتقدير درجة الخطورة المتعلقة بهذه الوحدات تمهيدا لاتخاذ قرار الاكتتاب المناسب، من حيث قبول التغطية التأمينية أو رفضها أو القبول بشروط، بالتالي تكوين محفظة أعمال متوازنة مما يمكن شركة التأمين من تحقيق التزاماتها تجاه المؤمن له. ويسري هذا التعريف على كافة الأخطار¹.

ويعرفها Frederick G. Grane على أنها عملية تحديد لماهية الأخطار التي يجب قبولها وكيفية التأمين عليها، حيث يتولاها أشخاص في شركة التأمين يطلق عليهم مكنتبي التأمين **underwriting**، يقومون باستلام طلبات التأمين **Application Frame** من منتجي الشركة **Company Agent's** وفحصها وإعطاء قرار بقبول التأمين على الأخطار أو عدمه، وفي حالة القبول يقوموا بتحديد الأسعار الملائمة للأخطار المقبولة حسب درجة خطورتها.²

بينما يعرفها جورج ريجدا بأنها عملية اختيار وتصنيف طالبي التأمين، والمكتب هو الشخص الذي يقرر قبول أو رفض طلبات التأمين، والهدف الأساسي لعملية الاكتتاب هو إظهار أرباح في دفاتر العمل التجاري، ويعمل المكتب دائما على اختيار أنواع معينة من طالبي التأمين ورفض الأخرى وذلك للحصول على محفظة مربحة للأخطار القابلة للتأمين³.

¹ محمود عبدالعال محمد، ترشيد قرارات الاكتتاب في خطر الفساد بشركات التأمين، مجلة أفق جديدة، العدد الأول والثاني، جانفي وأفريل 2011، ص 57.

² عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص 79.

³ جورج ريجدا، مرجع سابق، ص 796.

الفرع الثاني: أهمية عملية الاكتتاب:

تعتبر عملية الاكتتاب في شركات التأمين من أهم وأعقد العمليات التي يجب أن توليها الشركة اهتماما خاصا، حيث أن كل نتائج الأنشطة الأخرى - من استثمار وإعادة تأمين - تترتب على نتائج عملية الاكتتاب، وتعتبر عملية الاكتتاب هي العملية الفنية لجوهر العملية التأمينية¹.

وبذلك فإن عملية فحص واختيار الأخطار تعتبر عملية جوهرية يتوقف عليها نجاح شركة التأمين، حيث إذا لم تتم على الوجه الملائم فإن عدد وحجم الخسائر التي تلزم بها شركة التأمين قبل المستأمنين تربوا عن الأقساط التي تحصلها وهذا يعرض شركة التأمين للإفلاس، ولهذا فإن عملية اختيار الأخطار ليس الغرض منها تجنب الاكتتاب في الأخطار الرديئة فقط بل الهدف منها زيادة حجم وربحية العمليات التأمينية التي تقوم بها شركة التأمين عن طريق الاختيار الملائم للأخطار.

فضلا عن ذلك فإن مدى توفيق مكنتي التأمين في الفحص والتصنيف الملائم للأخطار يتوقف عليه نتائج أعمال شركة التأمين، ولهذا أصبحت عملية الاكتتاب من أهم النواحي التقنية للتأمين التي ينبغي على شركة التأمين أن توليها عناية فائقة وعدم تركها كلية للعامل الشخصي، الذي يعتمد على منطق التجربة والخطأ بل يجب أن تعتمد على أسلوب علمي مبني على الخبرة الفعلية لشركة التأمين.²

المطلب الثاني: أساسيات عملية الاكتتاب في شركات التأمين على الأضرار:

الفرع الأول: المبادئ الأساسية للاكتتاب:

يعتبر الهدف الرئيسي للاكتتاب هو الحصول على أعمال مربحة، ولتحقيق هذا الهدف يتم إتباع ثلاثة مبادئ مهمة للاكتتاب يمكن ذكرها فيما يلي:

1. اختيار طالبي التأمين بموجب معايير الاكتتاب التي تحددها الشركة: ويعني هذا المبدأ أن يتم انتقاء طالبي التأمين من الأفراد أو الهيئات الذين يكون لديهم معدل الخسارة ضمن المعدل الطبيعي المعياري بحيث لا يزيد معدل الخسارة لديهم عن معدل الخسارة المفترض لمصلحة شركة التأمين والذي يعني

¹ عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، 2011، ص 77.

² المرجع نفسه، ص 81.

- قيام الأفراد أو المؤسسات بالحصول على الأسعار المعيارية العادية مع العلم أن معدل الخسارة لديهم أعلى من المعدل المعياري¹، وهو ما يمكن أن يعرض الشركة لتحمل خسائر أعلى مما توقعته.
2. الحفاظ على التوازن بين الفئات المختلفة لكل نوع من التأمينات المختلفة في حال أن الشركة تمارس أكثر من نوع من أنواع التأمين، أي عمل موازنة صحيحة داخل كل تصنيف سعري. وهذا يعني أنه يجب إجراء التوازن بين المؤمن له الذي ترتفع خسائره عن المتوسط، والمؤمن له الذي تنخفض خسائره عن المتوسط في فئة الاكتتاب، حتى يكون سعر المجموعة ككل كافياً لدفع كل طلبات التعويض والمصاريف².
3. تطبيق مبادئ العدل والانصاف على جميع حملة وثائق التأمين. حيث يجب أن يكون قسط التأمين متساوي ودرجة احتمال حدوث الخطر متساوية، لكيلا تدعم مجموعة من مالكي الوثائق مجموعة أخرى غير ملائمة لها. فعلى سبيل المثال إذا تقدم صاحب مصنع لتصنيع المواد الكيماوية وصاحب مصنع لتصنيع الآجر للحصول على بوليصة تأمين ضد الحريق بمبلغ متساوي فبالطبع هنا سيختلف قسط التأمين نظراً لاختلاف درجة وجسامته حدوث خطر الحريق في كل من المصنعين³.

الفرع الثاني: مراحل الاكتتاب:

عند رغبة المؤمن له في الاكتتاب في إحدى وثائق التأمين فإنه يقوم بالاتصال بفريق المبيعات ويبدأ الاكتتاب المبدئي مع الوكيل في الخارج، وهذا عادة ما يسمى بالاكتتاب الخارجي ويتم إبلاغ الوكيل بأنواع طالبي التأمين المقبولين، المرفوضين والمختلف عليهم.

وتمتلك الوكيل في تأمينات الممتلكات والمسؤوليات السلطة لإبرام العقد في الحال، بشرط ألا يتم رفض الطلب أو إلغاؤه من قبل مكتب الشركة، لذلك يجب أن يتبع الوكيل سياسة الشركة عند الإلحاح على طالبي التأمين. ولتشجيع تقديم الأعمال المرحة فقط من قبل الوكيل يتم دفع عمولة تتوقف على حجم الخسائر المختلفة التي يبرمها الوكيل أو ما يسمى بعمولة الاشتراك في الأرباح⁴.

¹ حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر النظرية والتطبيق، دار وائل، الأردن، 2008، ص 51.

² جورج ريجدا، مرجع سابق، ص 797.

³ أسامة عزمي سلام وسقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد، الأردن، 2007، ص 159.

⁴ جورج ريجدا، مرجع سابق، ص 798.

الفرع الثالث: مصادر المعلومات المطلوبة لعملية الاكتتاب:

تطلب شركة التأمين أنواعا معينة من المعلومات لتقرير ما إذا كانت سوف تقبل أو ترفض تقديم خدمة التأمين لطالب التأمين. وتختلف أنواع المعلومات المطلوبة باختلاف نوع التأمين، ففي تأمين الممتلكات، يلزم الأخذ في عين الاعتبار الخصائص الطبيعية للممتلكات وكذلك الصفات الشخصية لطالب التأمين. وتشمل الخصائص الطبيعية للممتلكات: نوع البناء، طريقة استخدامه، جودة وسائل الحماية من النيران، الإمدادات من المياه، مدى تعرض المبنى لأخطار متأتية من المباني المجاورة له. أما بخصوص الصفات الشخصية لطالب التأمين فهي بغرض استبعاد طالبي التأمين الذين يتسببون في الخسائر عن عمد أو يطالبون بتعويضات تفوق القيمة الفعلية. لهذا من المهم معرفة الحالة المالية لطالب التأمين، الخسائر الماضية المسجلة، عاداته في الحياة.¹ ويمكن الحصول على معلومات الاكتتاب من مصادر متعددة أهمها²:

1. طلب التأمين: وهو المصدر الأساسي والرئيسي للمعلومات والذي تصوغه شركة التأمين ويقوم طالب التأمين بتعبئته.
2. تقرير وكيل أو مندوب شركة التأمين: حيث يقوم المندوب أو الوكيل بتقييم الشخص طالب التأمين.
3. الاستعلام عن سمعة طالب التأمين: حيث تقوم الشركة بالاستعلام عن طالب التأمين من مصادر خارجية مثل: المركز المالي، حالته الاجتماعية، حجم الديون التي عليه، الأحكام الصادرة بحقه، ...
4. الكشف عن الممتلكات المطلوب التأمين عليها: حيث يقوم موظف أو مندوب للشركة بعمل تقرير يبين فيه تفاصيل هذه الممتلكات المطلوب التأمين عليها.
5. الفحوصات الطبية: حيث تطلب شركة التأمين من طالب التأمين الصحي أو التأمين على الحياة أن يتم الكشف الطبي عليه من قبل طبيب تحدده الشركة مثلا أو طبيب معتمد لديها، وإذا كان يعاني من مرض معين فتطلب تقريرا مفصلا حول هذا المرض.

¹ جورج ريجدا، مرجع سابق، ص 800.

² حربي محمد عربيات وسعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 52.

الفرع الرابع: اتخاذ قرار الاكتتاب:

بعد تقييم شركة التأمين للمعلومات المجمعة حول طلب التأمين تقوم باتخاذ قرار الاكتتاب، والذي يتمثل في ثلاثة خيارات هي إما قبول طلب التأمين، رفضه أو قبول الطلب بشرط إضافة تعديلات معينة أو قيود، كأن يطلب من طالب التأمين ضد السرقة وضع قضبان حديدية على النوافذ أو تركيب نظام إنذار يعطي إشارات لشرطة المنطقة في حالة وجود عملية سطو. أو أن يتم طلب دفع أقساط أكبر في وثائق التأمين على الصحة إذا كانت حالة طالب التأمين الصحية أقل من العادية.

كما يمكن للشركة رفض طلب التأمين، لكن يجب أن يكون هذا الرفض مبنيًا على أسباب قوية تمنع الوصول إلى المستويات الدنيا التي تشترطها شركة التأمين عند الاكتتاب، لأن عمليات الرفض المبالغ فيها تؤدي للتقليل من أرباح الشركة.

وفي الوقت الحالي سمحت برامج الكمبيوتر التي تستخدمها شركات التأمين بتسهيل عمليات الاكتتاب خاصة في أنواع معينة من التأمينات الشخصية التي يمكن قياسها مثل التأمين على السيارات والتأمين على المنازل، وكنتيجة لذلك سهلت أيضا عملية اتخاذ قرارات الاكتتاب¹.

المطلب الثالث: النموذج الأمثل لمحفظة الاكتتاب في شركات التأمين على الأضرار:

من المعروف أن أهداف شركات التأمين مثل أي شركة أخرى تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن بأقل تكلفة ممكنة وذلك من الناحية الاقتصادية، بالإضافة لذلك فإن هدف شركات التأمين ضمان الاستمرارية في السوق.

وقد أثبتت الدراسات أن هامش ربح شركات التأمين يعتبر عملية عشوائية وبالتالي فإن هدف الشركة يجب أن يكون متماشيا مع الطبيعة العشوائية للأرباح وعدم التأكد المرتبط بالوصول إلى أي مستوى من الربح، كما أن الربح أو الخسارة الناتج عم عملية الاكتتاب في تأمينات الممتلكات والمسؤوليات يفترض في ضوء العديد من الدراسات أنه يمثل متغيرا عشوائيا بتوزيع معتدل ويكون مستقرا مع الزمن.

¹ جورج ريجدا، مرجع سابق، ص 802 -بتصرف-

وفي هذا الإطار قدم بعض الكتاب نموذجاً رياضياً لتحديد المزيج أو المركب الأمثل لمحفظة الاكتتاب في تأمينات الممتلكات السنوية وهناك دراستان لكل من ¹Bachman – Ferrari.

تم من خلالها استخدام معيار التوزيع الكفاء المبني على الوسط والتباين للمحفظة ولا يعني ذلك اتباع شركة التأمين هذا المعيار للحصول على المزيج الأمثل لمحفظة الاكتتاب ولكن يستخدم لغرض التنبؤ في المستقبل لكره شركات التأمين للخطر مما يجعلها تقوم بعمل أعباء تحميلية لمقابلة الطوارئ أو التقلبات العكسية إلى جانب لجوء الشركة لإعادة التأمين.

وتحدد درجة الخطر بواسطة حد احتفاظ الشركة المسندة وهي علاقة عكسية فكلما زاد حد الاحتفاظ فكلما زاد حد الاحتفاظ لكما زادت شدة كره الخطر لدى الشركة، كما أن هامش ربح الاكتتاب يفترض أن يكون متغيراً عشوائياً يتبع توزيع معتدل.

وعملياً تحديد المركب الأمثل تعني تحديد أو تخصيص الأقساط بين الأنواع المختلفة ويعتمد تحديد المركب على تعظيم هامش ربح الاكتتاب لمحفظة الأنواع في ضوء مستوى معين للخطر يمكن للشركة قبوله.

ولهذا يعتبر أسلوب الدراستين لتحديد المزيج الأمثل للاكتتاب بمثابة مشكلة برمجية غير خطية لها قيود خطية ودالة هدف على هيئة برمجة تربيعية يمكن حلها باستخدام السيمبلكس المعدلة².

وهذا يعتمد على تعظيم هامش ربح الاكتتاب مع ثبات مستوى معين لخطر المحفظة وبهذا فالهدف هو تعظيم الربح إلا أن بعض أنواع تأمينات الممتلكات لا تحقق أرباح في سنوات معينة وعليها فهامش الربح يكون سالباً.

ولتفادي هذه العيوب تم اقتراح نموذج رياضي يأخذ في الحسبان معدلات الخسارة المركبة بدلاً من هامش ربح الاكتتاب ووضع هدفين للمحفظة المثلى بدلاً من هدف واحد أحدهما تقليل معدل الخسارة المركب للمحفظة إلى أدنى درجة والآخر تخفيف وتقليل خطر المحفظة إلى أدنى حد ممكن وبذلك نكون قد تخلصنا من مشكلة هامش الربح السالب في حالة زيادة معدلات الخسارة المركبة³ عن 100%

¹ علي سيد بخيت، تحديد مكونات محفظة الاكتتاب في التأمينات العامة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، مصر، جوان 2005، ص 138.

² المرجع نفسه، ص 139.

³ المرجع نفسه، صص 139-140.

الفرع الأول: معدل الخسارة المركب:

عبارة عن مجموع معدل الخسارة الفني ومعدلات العمولات وتكاليف الإنتاج ومعدل المصروفات العمومية والإدارية على أساس الاكتتاب الإجمالي (الاكتتاب المباشر بالإضافة إلى عمليات إعادة التأمين الوارد المحلي والخارجي)¹.

$$\text{معدل الخسارة الفني} = \frac{\text{التعويضات التحميلية على أساس إجمالي الاكتتاب}}{\text{الأقساط المكتسبة على أساس إجمالي الاكتتاب}}$$

$$\text{معدل العمولات وتكاليف الإنتاج} = \frac{\text{العمولات وتكاليف الإنتاج}}{\text{إجمالي إكتتاب الشركة}}$$

$$\text{معدل المصروفات العمومية والإدارية} = \frac{\text{المصروفات الإدارية والعمومية}}{\text{إجمالي إكتتاب الشركة}}$$

مع العلم أن معدل الخسارة المركبة إذا كانت أقل من 100%، فإن الفرق يمثل هامش ربح الاكتتاب وإذا كان أكثر من 100% فإن الفرق يمثل خسارة الاكتتاب.

المبحث الثالث: مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين على الأضرار:

تعرف مخاطر الاكتتاب (underwriting risk بالإنجليزية) في شركات التأمين على الأضرار بأنها مخاطر الخسارة أو التغيرات الكبيرة في قيمة التزامات شركة التأمين بسبب عدم كفاية التسعير والاحتياطات² وتنقسم مخاطر الاكتتاب إلى 3 أقسام هي مخاطر تحديد القسط ومخاطر الاحتياطات ومخاطر الكوارث.

¹ المرجع نفسه، ص141.

² Sampo Group's Annual Report 2013, p 100.

المطلب الأول: خطر تحديد القسط:

يتمثل خطر تحديد القسط (premium risk بالإنجليزية) في تحديد القسط أقل مما هو مطلوب في الواقع، حيث تصبح في هذه الحالة تكلفة التعويضات المستقبلية أكبر من مجموع الأقساط المجمعة.

الفرع الأول: تعريف القسط:

عرف المشرع الجزائري القسط الوحيد بأنه المبلغ الذي يجب على مكتب التأمين أداءه دفعة واحدة عند اكتتاب عقد التأمين قصد التحرر من التزامه والحصول على الضمان¹.

بينما عرف قسط الجرد بأنه القسط الصافي المطابق لتكلفة الخطر مضافا إليه نفقات التسيير الواقعة على عاتق المؤمن².

في حين عرف القسط الدوري بأنه القسط الذي يدفعه مكتب التأمين كلما حل أجل الاستحقاق طوال المدة المحددة في العقد³.

وتأخذ شركة التأمين عند حساب قسط التأمين المتفق عليه عند إصدار عقد التأمين الذي يغطي الخسائر المتوقعة عند وقوع الخطر أمران أساسيان هما:⁴

- أن يكون هذا القسط كافيا لتغطية التكاليف الناتجة عن الخسائر المتوقعة والمصاريف الإضافية المختلفة التي تتحملها شركة التأمين؛
- أن يحقق هذا القسط هامش ربح يعوض التكاليف الناتجة عن احتجاز رأس مال كاف لتغطية الخسائر المتوقعة.

ويوصف القسط الذي يحقق هذان الأمران بأنه القسط العادل ويعرف بأنه القسط الذي يغطي تكاليف الخسائر المتوقعة والمصاريف الإضافية - مثل مصاريف الإصدار ومراقبة سير أعمال العقود ومصاريف جباية

¹ الأمر رقم 07-95 المؤرخ في 25 يناير 1995 المتعلق بالتأمينات، المادة 79.

² الأمر رقم 07-95 المؤرخ في 25 يناير 1995 المتعلق بالتأمينات، المادة 80.

³ الأمر رقم 07-95 المؤرخ في 25 يناير 1995 المتعلق بالتأمينات، المادة 81.

⁴ هاني جزاع أرتيمة وسامر محمد عكور، مرجع سابق، ص 123.

الأقساط وغيرها من المصاريف الإدارية والعمومية – وكذلك يحقق هامش ربح، وبالوقت نفسه يكون قسطا منافسا في السوق، ويسمى القسط العادل أيضا بالقسط التجاري أو القسط المحاسبي.¹

الفرع الثاني: حساب القسط:

عند تسعير خدمة التأمين نحاول التوصل إلى تكلفة متوقعة ونعتمد في تقدير التكلفة المتوقعة على الخبرات في الماضي بشرط أن تكون هذه الخبرة كافية بقدر يسمح بتطبيق قانون الأعداد الكبيرة، وكلما كانت الخبرة الماضية دقيقة وتقترب من النتائج الفعلية المحققة. وبالاعتماد على الأسس الرياضية والإحصائية يتم حساب قسط التأمين على مرحلتين هما القسط الصافي ثم القسط التجاري، هذا فيما يتعلق بالتأمينات على الأضرار أو تأمينات الممتلكات والمسؤولية، أما في حالة التأمينات على الحياة فتحسب من خلال التوقع الرياضي ويتم حساب القسط الصافي على أساس الخبرة الماضية للأخطار المختلفة من حيث عدد الحالات المحققة فعلا فيها الخسائر والمقدار المادي لكل خسارة وذلك بافتراض أن التاريخ سيعيد نفسه أي ستظل ثابتة في المستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار معامل تعديل مناسب لمواجهة التغيرات المتوقعة عن المحققة فعلا في المستقبل وهذا المعامل يسمى معامل التقلبات العكسية.²

شكل 1.2: شكل يبين مكونات القسط التجاري:

القسط التجاري	القسط الخام	قسط الخطر	القسط الصافي	التكلفة الإحصائية للخطر
				مصاريف الخبرة لحساب الخطر والمصاريف القانونية
				مصاريف تسيير الخطر
				تكاليف تجميع العقود
				التكاليف التجارية
				الضرائب والرسوم

Source : Stéphane Marquetty, L'Activité d'assurance aspects économiques, comptables, actuariels, Economica, Paris, 2012, p 77.

¹ المرجع نفسه، ص 123.

² أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 129.

أولاً: القسط الصافي:

عند حساب القسط الصافي نفترض مبدأ تعادل التزامات المؤمن لهم مع التزامات المؤمن أي أن الأقساط:

$$\text{الأقساط الصافية المحصلة} = \text{التعويضات المدفوعة}$$

وتحسب هذه الأقساط بافتراض أن المؤمنين معرضين لنفس الخطر وبنفس احتمال الخسارة المتوقعة¹

مع ملاحظة أن الأقساط المحصلة تؤخذ في بداية السنة في حين أن التزامات شركة التأمين بدفع التعويضات تكون في نهاية السنة وبالتالي فإنه يتجمع لدى شركة التأمين مبالغ نقدية تقوم باستثمارها محققة بذلك عائد، وعليه فعند تحديد القسط الصافي يجب أن نأخذ بعين الاعتبار معدل الفائدة أو العائد على الاستثمار للمبالغ النقدية. وبالتالي فإن القيمة الحالية للأقساط = القيمة الحالية للتعويضات المدفوعة

وبالتالي يمكننا وضع معادلة لحساب القسط الصافي كالتالي:

القسط الصافي = معدل حدوث الخطر X مبلغ التأمين X القيمة الحالية لدينار واحد عند سعر فائدة معين
لكن في التأمينات على الممتلكات والمسؤوليات نقوم بإهمال القيمة الحالية للنقود لأنه بالعادة تكون عقود التأمين لأقل من سنة.²

وفي حالة لم يكن معدل حدوث الخطر معروفاً نلجأ إلى البيانات الإحصائية الخاصة بموضوع الخطر لتحديد هذا المعدل وذلك بالاعتماد على المعادلة التالية³:

$$\text{معدل الخسائر} = \frac{\text{قيمة الخسائر الناتجة}}{\text{قيمة الممتلكات المؤمن عليها}}$$

وكذلك يمكن حساب قيمة الممتلكات في منطقة ما وحجم الخسائر الناتجة عن الأضرار التي لحقت بهذه المباني خلال فترة معينة لتحديد معدل الخسائر.

ثانياً: القسط التجاري:

¹ هاني جزاع أرثيمة وسامر محمد عكور، مرجع سابق، ص 125.
² أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 129.
³ هاني جزاع أرثيمة وسامر محمد عكور، مرجع سابق، ص 127.

يتكون القسط التجاري من القسط الصافي مضافا إليه الإضافات التالية:¹

- المصروفات الإدارية والتنفيذية العمومية
- هامش الربح المضاف
- احتياطي لمواجهة الخسائر التي تزيد عن قيمة القسط الصافي
- الضرائب والرسوم²

المطلب الثاني: خطر عدم كفاية الاحتياطيات:

ويتمثل هذا الخطر في سوء تقدير المخاطر المكتتب فيها ما يجعل الاحتياطيات المخصصة لمواجهة طلبات التعويض غير كافية.

الفرع الأول: تعريف خطر الاحتياطيات:

احتياطيات المخاطر (reserve risk بالإنجليزية) أو خطر عدم كفاية الاحتياطيات يمثل خطر الخسارة أو التغيرات المؤثرة في قيمة التزامات شركة التأمين المتوقعة الناجمة عن التغير في توقيت وحجم طلبات التعويض بسبب حوادث حصلت قبل تاريخ إعداد الميزانية³.

والمقصود باحتياطيات المخاطر كل من الاحتياطيات التي تحجزها الشركة من أرباحها إما لتدعيم مركزها المالي أو لمواجهة خسائر أو التزامات احتمالية غير مؤكدة الحدوث، والمؤونات التقنية التي تعتبر جزء من إيرادات الشركة المحتجزة لمقابلة خسائر معينة أو التزامات مؤكدة الحدوث لكن يصعب تحديدها بدقة.

وعلى ذلك فإن الاحتياطي يتوقف على النتيجة النهائية لأعمال الشركة ويتم تكوينه فقط إذا وجدت أرباح ولا يتم تكوينه في حالة تحقق خسائر، لكن المؤونات التقنية (المخصصات التقنية) لا يتوقف على نتيجة النشاط وإنما هو تكلفة الحصول على الإيراد أو يساهم في الحصول على الإيراد ويجب خصمه من الإيرادات قبل الوصول لصافي الدخل. والاحتياطي هو حق من حقوق المساهمين ولهم الحق بالمطالبة به إذا زاد عن الحد

¹ المرجع نفسه، ص 132.

² Stéphane Marquetty, L'Activité d'assurance aspects économiques, comptables, actuariels, Economica, Paris, 2012, p 77.

³ Sampo Group's Annual Report 2013, op.cit, p 103.

القانوني أي أنه جزء من رأس المال المملوك للمؤسسة، أما المؤونات التقنية فتعتبر التزامات على المؤسسة تجاه المؤمن عليهم.¹

وترتبط المؤونات التقنية في شركات التأمين بطبيعة عمليات التأمين والخصائص الفنية التي تميزها وبالتالي يقتصر تكوين هذا النوع من المؤونات على الشركات التي تزاول عمليات التأمين دون غيرها من الشركات والهيئات، وهناك عدة طرق يمكن استخدامها للتأكد من كفاية المؤونات التقنية لتأمينات الحياة والتأمينات العامة للتأكد من عدم المغالاة في تقدير قيم هذه المؤونات من قبل هيئات الرقابة، إذ قد تعتمد بعض الشركات إلى المبالغة في تقدير المؤونات أو المطالبات لإظهار معدل الخسارة بقيمة أكبر من قيمته الحقيقية بهدف الاستمرار في تقاضي أسعار مرتفعة أو سعياً وراء زيادة الأسعار بدون وجه حق.²

الفرع الثاني: أهم أنواع الاحتياطات والمؤونات التقنية:

أولاً: مؤونة الأخطار السارية:

تحدد طبيعة هذا المخصص كون معظم عقود تأمينات الممتلكات والمسؤولية عقود سنوية بمعنى أنها تصدر لمدة سنة تبدأ من تاريخ إصدار العقد، ولما كانت شركة التأمين تصدر عقوداً بصفة مستمرة وفي كل شهر من أشهر السنة، أي أن عقود التأمين تصدر على مدار السنة ولفترات متفاوتة، وهذا يعني أن بعض هذه العقود تبقى سارية المفعول بعد انتهاء السنة المالية للشركة.

وعند إقفال حسابات الشركة في نهاية السنة يتضح أن القسط المدفوع خلال السنة يتكون من جزئين: جزء يخص هذا العام وحتى تاريخ إقفال الحسابات الختامية وجزء يخص مدة أخرى بعد تاريخ إقفال الحسابات الختامية وعمل الميزانية، وهذا الجزء من القسط الذي يخص سنة أو سنوات تالية يعتبر مدفوعاً مقدماً، أي يعتبر جزء غير مكتسب للعام موضوع الدراسة.

ومما سبق يمكن تعريف مؤونة الأخطار السارية على أنه "ذلك الجزء من أقساط التأمين المصدرة خلال السنة ويخص الفترة التالية من تاريخ انتهاء هذه السنة لمواجهة الأخطار السارية لعقود التأمين في المدة الباقية والتي تدخل في السنة المالية التالية ويطلق عليه أيضاً مخصص الأخطار غير المكتسبة"³

¹ ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق، ص 43.

² المرجع نفسه، صص [44-43]

³ أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 324.

ثانيا: مؤونة التعويضات:

تواجه شركات التأمين حوادث تتحقق خلال العام ويتم إبلاغها للشركة فعلا قبل إعداد الحسابات الختامية ولكن لا يتم سدادها أو تسويتها خلال نفس العام، حيث يتم تسويتها خلال العام أو الأعوام القادمة، كما أن هناك حوادث تتحقق خلال العام وقبل إعداد الحسابات الختامية ولم يتم الإبلاغ عنها بعد. ولذلك تقوم شركات التأمين بحجز مبالغ من الإيرادات لتسوية خسائر هذه الأخطار التي تتحقق في صورة حوادث ولم يتم تسويتها بعد أو تلك التي تم تسويتها ولم تسدد بعد أو تلك التي لم يبلغ عنها بعد وهذه المبالغ تحتجز في صورة مخصص للسنة المالية التي تعد عنها الحسابات وتعتبر مؤونة التعويضات حق من حقوق حملة الوثائق ونفقة واجبة الخصم قبل الوصول للأرباح القابلة للتوزيع.¹

ثالثا: مؤونة التقلبات في معدلات الخسائر:

ترجع أهمية تكوين هذه المؤونة إلى أن الخسائر تختلف من عام لآخر وبالتالي تختلف معدلات الخسائر من سنة إلى أخرى وبالتالي تختلف معدلات الخسائر من سنة إلى أخرى ونظرا لصعوبة تغيير القسط السنوي إذا ما تغيرت معدلات الخسائر عن المعدلات المحسوبة وإتباع شركة التأمين نظام القسط الثابت السنوي وهذا القسط يجب أن يكون كافيا لتغطية التعويضات عن الخسائر والحوادث التي تحدث في السنوات المستقبلية كلها، وقد تتعرض شركات لسنوات تكون فيها الخسائر أقل من الأقساط وسنوات أخرى تكون فيها الأقساط غير كافية لتغطية الخسائر والتعويضات، والمفروض وفقا لنظام القسط الثابت السنوي أن يتحقق التوازن بين السنوات الحسنة والسنوات السيئة، وعلى ذلك فإن الأمر يتطلب أنه في السنوات الحسنة التي تتحقق فيها أرباح نتيجة انخفاض مستوى الخسائر عن مستوى الأقساط أن يتم احتجاز جزء منها في مخصص خاص يسمى "مؤونة التقلبات في معدلات الخسائر" يخصص لمقابلة السنوات التي تتسم بارتفاع الخسائر.²

رابعا: الاحتياطي الحسابي أو الرياضي:

تخص هذه المؤونة شركات التأمين على الحياة والتي تمتاز بأنها عقود طويلة الأجل ويقابل هذا الاحتياطي احتياطي الأخطار السارية في التأمينات على الأضرار، وكما هو معروف في تأمينات الحياة فإن شركات التأمين تحصل على الأقساط من المؤمن لهم وهذه الأقساط المحصلة تتجاوز قيمة الأقساط اللازمة لمواجهة

¹ المرجع نفسه، ص 326.

² ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق، ص 57.

خطر الوفاة أو الخطر المؤمن ضده في السنوات الأولى لعقد التأمين، ولهذا السبب فإن شركة التأمين تحتجز الفائض في القسط عما تحتاجه لمواجهة الخطر كاحتياطي لمواجهة التزامات شركة التأمين مستقبلا عند تحقق الخطر المؤمن ضده.¹

المطلب الثالث: خطر الكوارث:

خطر الكوارث (catastrophe risk بالإنجليزية) هو خطر مشكل من حادث واحد أو عدة حوادث ذات حجم كبير وعادة خلال فترة قصيرة لا تتجاوز 72 ساعة تؤدي إلى انحراف كبير بالزيادة في قيمة طلبات التعويض عن الحجم المتوقع مسبقا.²

ومن التعريف السابق يتبين لنا أن خطر الكوارث هو ذلك الخطر الذي يتشكل من وقوع حوادث كبيرة الكوارث الطبيعية مثلا ما ينجم عنه زيادة في عدد طلبات التعويض التي تأتي للشركة بشكل كبير جدا يفوق توقعاتها التي حسبتهما وفقا للظروف العادية. وهو ما يؤثر بشكل كبير على الوضعية المالية لشركة التأمين يمكن أن يصل إلى درجة إعلان الإفلاس إذا كان حجم طلبات التعويض يفوق حجم احتياطياتها.

وحتى تقلل شركة التأمين من حجم هذا الخطر عليها الاحتفاظ فقط بجزء من الأخطار التي يمكن أن تتحكم فيها والتخلي عن الجزء الباقي لشركات إعادة التأمين خاصة إذا كانت قيمة الممتلكات المؤمن عليها كبيرة. كما عليها أن تعمل على اكتتاب عقود التأمين في منطقة كبيرة فكلما كانت المنطقة الجغرافية التي تنشط فيها الشركة كبيرة كلما قل خطر الكوارث فعندما تحدث كارثة في منطقة ما يتم تعويضها من كل المداخل التي جمعتها الشركة من المناطق التي تعمل بها.

المبحث الرابع: تقييم وإدارة مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين:

بما أن مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين على الأضرار تعتبر من أبرز المسببات التي قد تؤدي لإفلاس الشركة وما يترتب عليه من ضرر مادي كبير لعملائها نتيجة عجزها على دفع التزاماتها نحوهم في حالة

¹ أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 333.

² Solvency 2 glossary, CEA Insurers of europe, p 18.

تحقق الخطر المؤمن ضده وما يلي ذلك من خسائر كبيرة للاقتصاد الوطني، كان لا بد من تقييم مخاطر الاكتتاب وإدارتها بالشكل الأمثل للتقليل من إمكانية حدوثها بشكل كبير.

المطلب الأول: الطاقة الاكتتابية لشركة التأمين:

تعتبر الطاقة (القدرة) الاكتتابية أو الطاقة الاستيعابية العامل الرئيسي المؤثر في تحديد ما تستطيع شركة التأمين الاكتتاب فيه من الأخطار، إذ أن أي شركة يجب أن تقيس قدرتها على تحمل الأخطار، وذلك حتى لا يكون التوسع في الاكتتاب عشوائياً.

الفرع الأول: تعريف الطاقة الاكتتابية:

من بين التعاريف السائدة للطاقة الاكتتابية (الاستيعابية) (البعثة الاقتصادية للأمم المتحدة) أن هذه الطاقة تضع حدوداً لكمية الاستثمار التي يمكن استثمارها بكفاءة، كما أن الطاقة التي تزيد كلما زاد الاستثمار ومن ناحية أخرى تضع حداً لمعدل التنمية خاصة في الأجل القصير وبذا تكون الطاقة الاستيعابية محدد للاستثمار. ويمكن تعريف الطاقة الإكتتابية لشركات التأمين بأنها " أقصى كمية للأقساط المباشرة وأقساط إعادة التأمين التي يمكن للشركة تقبلها أو تكتتب فيها دون تعريض هامش ملائتها المالية للخطر".¹ وعرفها نيلسون Nielson بأنها: أقصى حجم للأقساط تستطيع أن تكتتب فيه شركة التأمين لخطر ذي صفات محددة عند احتمال انهيار أصغر قيمة معينة.

وعرفها Gameso Mo Stone بأنها: الفرق بين معدل التعرض الممكن قبوله، ومعدل التعرض الفعلي، وحدد معدل التعرض بأنه الانحراف المعياري للخسارة المتوقعة إلى قيمة المتوسط الحسابي للخسارة.

الفرع الثاني: العوامل المحددة للطاقة الاكتتابية لشركة التأمين:

أولاً: قوانين الاشراف والرقابة:

¹ حامد عبد القوي الخواجة ومحمود عبدالعال مشعل، تقدير الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين التعاوني في السوق السعودي ملف محمل من قاعدة البيانات mandumah.com بتاريخ 30 ماي 2013، ص 188.

تعتبر قوانين الاشراف والرقابة من أهم العوامل التي تحد أو تزيد من القدرة الاكتتابية لشركة التأمين، إذ أن هيئات الإشراف والرقابة هي المنظم للعملية التأمينية، ومن ثم تقوم بدور واضح وفعال في مراقبة العملية التأمينية التي تراوحتها، وذلك بهدف ضمان سلامة وعدالة تلك العمليات وحماية لحقوق طالبي التأمين.

وقد تشدد هيئات الاشراف والرقابة على ضرورة توافر حد أدنى لرأس مال شركات التأمين المزمع انشاؤها، كذلك تشدد على ضرورة وجود مستوى معين من الفائض أو ضرورة حصول شركة التأمين على موافقة رسمية عند أي تغيير في الأسعار، وتتأثر القدرة الاكتتابية لشركة التأمين بكل هذه المتطلبات.¹

ثانيا: مستوى ربحية شركة التأمين:

إذا كان لدى شركة التأمين على الأضرار مستوى غير كافي من الأرباح سيصبح الفائض أو احتياطي التعويضات أيضا غير كافي، وربما يعيق ذلك قدرة الشركة على قبول أخطار جديدة.² بينما زيادة أرباح الشركة يعتبر عامل جذب هام للمستثمرين للدخول في رأس مال الشركة أو شرائهم لأسهمها في حالة ما إذا كانت مدرجة في البورصة وهو ما يؤدي لزيادة رأسمال الشركة، الذي يعتبر بدوره عامل أساسي في تحديد قدرة شركة التأمين على الاكتتاب فزيادته تعني زيادة قدرتها الاكتتابية.

ثالثا: التحكم بالسوق:

يعتبر التحكم بالسوق من أهم العوامل التي تؤثر على تحديد السياسة الاكتتابية إذ لا يمكن أن نفصل أنشطة الاكتتاب في أية شركة عن البيئة التي تعمل فيها، ومن ثم على مكتب التأمين التعرف على السوق، كيف يفكر الآخرون، ماذا يريد المؤمن لهم، ما هي الشروط والتغطيات الموجودة، هل يمر السوق بمرحلة مرنة أو متشددة، من هم المؤمن لهم المرغوب في إضافتهم إلى المحفظة التأمينية، من هم باقي المكتسبين في السوق، والاقتراب منهم على المستوى الشخصي، ولا يجب أن تقتصر معرفة مكتب التأمين على المستوى المحلي أو على فرع تأميني معين، بل يقتضي الأمر التعرف على أسواق التأمين وإعادة التأمين العالمية، وتوجهات تلك الأسواق والمنتجات التأمينية المتوفرة.³

¹ وائل محمود علي محمد، تقييم السياسة الاكتتابية لشركات التأمين المصرية بالتطبيق على تأمينات الممتلكات والمسؤوليات ملف محمل من قاعدة البيانات mandumah.com بتاريخ 30 ماي 2013، ص 319.

² عادل منير عبد الحميد، محددات القدرة الاستيعابية لشركات التأمين في السوق المصري، ملف محمل من قاعدة البيانات mandumah.com بتاريخ 30 ماي 2013، ص 2.

³ وائل محمود علي محمد، مرجع سابق، ص 371.

رابعاً: معدل نمو شركة التأمين:

تعرض شركات التأمين التي تنمو بسرعة إلى تقلص الفائض بدرجة أكبر من تلك الشركات التي تتعرض لمعدل تناقص وليس نمو، وهذا يجعل القدرة الاكتتابية للشركة ذات معدل النمو السريع تتجه لتصبح أكثر تعقيداً ومحدودية عن الشركات الأخرى.¹

خامساً: المعرفة والمهارة لمكتب التأمين:

أثبتت بعض الدراسات (Fougner, 1979) أن توافر مستوى عالي من المعرفة والمهارة والخبرة للمكتب قد تساعد على زيادة القدرة الاستيعابية التأمينية، ففي حالة تجاهل مكنتي التأمين الخصائص الفردية لنشاط المؤمن لهم قد تؤدي إلى زيادة درجة عدم التأكد لدى المكتب فيما يخص طبيعة الخطر الحقيقية التي قبل الاكتتاب فيه، وعدم التأكد الناتج عن التجاهل سوف يؤدي إلى زيادة حذر المكتب كما يخفض الرغبة في التأمين، كذلك تتأثر القدرة الاستيعابية للتأمين بكلا من رغبة وقدرة المؤمن في قبول الخطر.²

سادساً: تسهيلات إعادة التأمين:

تعتبر طبيعة ومدى اتفاقيات إعادة التأمين من المؤثرات الهامة على القدرة الاكتتابية للمؤمن، من الواضح أنه عندما يقوم المؤمن المباشر بتحويل الخطر إلى الآخرين تزداد قدرته الاستيعابية على قبول وحدات خطر جديدة على الأقل مؤقتاً، ولسوء الحظ يوجد بعض أنواع اتفاقيات إعادة التأمين ذات تكلفة أعلى نسبياً للمؤمن المباشر قد تؤدي في المدى الطويل إلى تخفيض قدرته الاكتتابية كنتيجة لانخفاض نمو الأرباح والفائض عن المستوى الذي كان يمكن تحقيقه.³

سابعاً: الوضع الاقتصادي للبلد:

تتأثر القدرة الاكتتابية لشركة التأمين بتطور أو تخلف البلد الذي تنشط به الشركة، ففي البلدان المتقدمة تكثر الطلبات على التغطية التأمينية على مختلف الأخطار التي يتعرض لها الأفراد أو المؤسسات حيث تعتبر بوليصة التأمين من الأشياء الضرورية وبالتالي تزيد القدرة الاكتتابية لشركة التأمين. أما في البلدان المتخلفة فحجم

¹ حامد عبد القوي الخواجة ومحمود عبدالعال مشعال، مرجع سابق، ص 190.

² المرجع نفسه، ص 190.

³ المرجع نفسه، ص 190.

الاقتصاد يكون صغير نسبيا وفي أغلب الأحيان اقتصاد زراعي أو يعتمد على استخراج الموارد الباطنية ما يسبب انخفاض الدخل الفردي للمواطنين وبالتالي تقل طلباتهم على خدمات التأمين ما عدا بعض خدمات التأمين الاجتماعية.

الفرع الثالث: معوقات إجراءات الاكتتاب:

تواجه شركة التأمين العديد من المعوقات عند قيامها بالعملية الاكتتابية نبرز أهمها فيما يلي¹:

أولا: تعقد إجراءات الاكتتاب:

تمر عملية الاكتتاب بكم كبير من الإجراءات والمراحل ماعدا في بعض الأنواع مثل التأمين على السيارات، وتحتاج إلى موافقة عدد كبير من الأشخاص على المستويات الوظيفية المختلفة، وقد يتعارض رأي أحد الأشخاص مع شخص آخر فتكون نتيجة ذلك الاختلاف التأخر في إصدار الوثيقة إضافة للحاجة لكمية كبيرة من المستندات وبالتالي يحصل العميل على الوثيقة في وقت أطول مما يجب.

ثانيا: ضعف مهارات القائمين بعملية الاكتتاب:

معظم العاملين بقسم الاكتتاب ليسوا من حملة شهادات متخصصة في التأمين، وبالتالي لا تتوفر فيهم المعرفة بالنواحي التقنية للتأمينات، فدورهم يتمثل في استكمال إنجاز الأوراق التي تطلب منهم، مما يؤدي إلى عدم الاهتمام الكافي بخطوات عملية إصدار وثائق التأمين.

ثالثا: عدم استخدام أجهزة الكمبيوتر بالشكل الملائم:

يتمثل ذلك في عدم توافر شبكة اتصالات ملائمة بين الإدارات المختلفة داخل شركة التأمين والمشاركة في إصدار الوثائق، حيث أن عملية إصدار الوثيقة تتطلب تنسيق بين العديد من الإدارات مثل إدارة التحصيل، مراقبة التحصيل، إدارة إعادة التأمين، إدارة التعويضات، لكن يلاحظ أن عملية التنسيق هذه تتم يدويا دون أن يكون هناك شبكة ربط داخلية بين تلك الإدارات للحصول على البيانات بسرعة وكفاءة أعلى وأدق.

رابعا: استغراق وقت طويل في اتخاذ قرار الاكتتاب:

¹ وائل محمود علي محمد، مرجع سابق، ص [272-273]

وهذا بسبب ضعف الخبرة التقنية للقائمين على عملية الاكتتاب، حيث نجد أن أغلب العمليات التأمينية التي تعرض على قسم الاكتتاب تستغرق وقت طويل لحين اتخاذ قرار الاكتتاب، ويكون نتيجة التأخر في ذلك تحول العميل إلى شركة أخرى، كذلك نجد في حالات أخرى عدم الجرأة، وانعدام الخبرة يؤدي إلى التأخر في إصدار القرار المناسب.

خامسا: ضعف عمليات المعاينة وعدم إتمامها على المستوى المطلوب:

لا يحمل أغلب المعانين الموظفين بشركات التأمين الخبرات التي تؤهلهم للقيام بعملية المعاينة على أكفأ وجه ما يؤدي للقصور والإهمال المتمثل في:

- هناك بعض العمليات الكبيرة التي لا بد من توفر معانين كفاء متخصص، حتى يتمكن المكتب من صياغة وإعداد مشروع وثيقة التأمين بالطريقة التي يجب أن تكون عليها، ولكن ذلك لا يحدث في الواقع ويتم الاعتماد على تقرير معانين دون المستوى المطلوب للقيام بالمعاينة، وبالتالي يكون التقرير غير دقيق ما قد يتسبب في تكبد الشركة خسار ضخمة ويدخلها في نزاعات قضائية.
- هناك بعض عمليات التأمين الصغيرة غير المتخصصة التي لا تحتاج لأخذ وقت في معاينتها تأخذ وقت أكبر من اللازم لإتمام عملية المعاينة.
- عدم القيام بالمعاينة في كثير من الأحيان في حالة الأخطار العادية والمتوسطة مثل التأمين على المباني والمستودعات للاعتقاد بأنه لا داعي لتكبد المصاريف في هذا النوع من الاكتتاب في الأخطار.

سادسا: ربط الحوافز بحجم الأقساط المكتتبة:

يؤدي ربط المكافآت والحوافز بحجم الأقساط المكتتبة وليس بمقدار الربحية المحققة من محفظة العمليات المكتتبة لاهتمام الموظفين بالكم وليس بالكيف مما ينتج عنه خسائر محققة بسبب عدم الاهتمام بانتقاء الأخطار.

سابعا: التساهل في السياسة الاكتتابية لتصبح أكثر مرونة:

يؤدي عدم اهتمام شركة التأمين بمحددات الاكتتاب وتساهلها في عملية قبول الأخطار إلى:

- قبول الأخطار بأسعار منخفضة لا تتناسب مع قيمة الخطر.

- زيادة التعويضات المدفوعة، ذلك أن محفظة الأخطار أغلبها رديئة نتيجة إتباع سياسة اكتتابية تتصف بالتساهل.
- تحقيق نتائج ضعيفة تحقق خسارة اكتتابية بسبب نقص الاحتياطيات الفنية، وعدم القدرة على قبول الأخطار الكبيرة.

ثامنا: مخالفة المبادئ التأمينية:

قيام بعض الموظفين بمخالفة إجراءات الاكتتاب ما يؤدي إلى سوء عملية الاكتتاب مثل إصدار وثائق بأثر رجعي، وتمديد وثائق التأمين المنتهية ثم إلغائها للحصول على عمولات الاكتتاب، وكذا التأخر في تحصيل الأقساط المستحقة عن الوثائق الصادرة لمدة طويلة. وتسجيل بعض الوثائق المصدرة لصالح أفراد على أساس أنها مصدرة لصالح شركات تربطها معها اتفاقية تأمين بغرض الحصول على تخفيض في حجم قسط الاكتتاب.

المطلب الثاني: قياس مخاطر الاكتتاب باستخدام تحليل التمايز:

يعتبر أسلوب تحليل التمايز أحد أساليب التحليل المتعدد Multivariate analysis، وفي ظل هذه الأساليب يتم تحليل التغيرات الداخلة في النموذج بطريقة مترابطة مع الأخذ في الحسبان العلاقات المتداخلة بين هذه المتغيرات، ويتم التفريق بين الأساليب متعددة المتغيرات إلى مجموعتين¹:

1. الأساليب الإحصائية التي تستخدم عندما يتم تحليل المتغيرات كلها كمجموعة واحدة دون تقسيمها إلى متغيرات تابعة ومتغيرات مستقلة، مثل التحليل العاملي والتحليل العنقودي.
2. الأساليب الإحصائية التي تستخدم عندما يتم تقسيم المتغيرات إلى متغيرات تابعة ومتغيرات مستقلة، ويكون الهدف هو التنبؤ بالمتغير التابع بمعلومية المتغير المتغيرات المتقلة، وأهم هذه الأساليب تحليل الانحدار المتعدد وتحليل التمايز.

وكون أن قياس أخطار الاكتتاب في شركات التأمين على الأضرار يدور حول تقسيم المتغيرات إلى متغيرات تابعة وأخرى مستقلة بهدف التنبؤ بسلوك المتغير التابع بمعلومية المتغيرات المستقلة، يؤدي بنا لاستخدام نموذج

¹ عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص 119.

تحليل التمايز من النوع الثاني من الأساليب الإحصائية متعددة المتغيرات دون الأساليب التي تتعلق بدراسة المتغيرات لمجموعة واحدة.

الفرع الأول: مفهوم أسلوب تحليل التمايز:

يأخذ هذا الأسلوب في الاعتبار العلاقات بين مختلف المفردات أو النسب المالية، ويستخدم هذا الأسلوب للتمييز بين مجتمعين أو أكثر بناء على خصائص المجتمع والتي يعبر عنها في صورة قيمة المتغيرات المستقلة. كما يعتمد هذا الأسلوب على الوصول لقيمة واحدة تعرف ب $Z - score$ والتي تمثل ترجمة للعديد من الأبعاد المختلفة للحالة المالية للشركة، حيث تترجم في رقم واحد يمكن على أساسه تقييم الشركة.¹

الفرع الثاني: مبررات استخدام تحليل التمايز:

يستخدم أسلوب تحليل التمايز في بناء نموذج كمي لقياس أخطار الاكتتاب حيث يعد من الأساليب متعددة المتغيرات وهدفه النهائي التوصل إلى إجراء ما لتصنيف عدة مفردات إلى مجتمع معين من بين عدة مجتمعات بالاعتماد على عينة من المفردات مأخوذة من المجتمعات، وذلك لبناء قاعدة يمكنها المساعدة في تحديد المجتمع الذي تنتمي إليه مفردات جديدة مستقبلاً، وتظهر أهم مبررات استخدام تحليل التمايز في قياس أخطار الاكتتاب فيما يلي²:

1. يعتبر تحليل التمايز من الأساليب الإحصائية التي تستخدم في تحليل المجتمعات الإحصائية متعددة المتغيرات، غير أن هذا الأسلوب يفضل استخدامه في حالة كون المتغير التابع متغيراً وصفيًا يأخذ قيمتين أو أكثر وهو ما يتسق مع مشكلة قياس أخطار الاكتتاب، حيث يتم التمييز بين مجتمع شركات التأمين ذات الربحية العالية وتلك الشركات ذات الربحية المنخفضة، أي أن المتغير التابع يكون متغيراً وصفيًا؛

2. وجود مجتمعين متشابهين ولكنهم منفصلين إحصائياً رغم تداخلهما فيما بينهما يتناسب مع مشكلة قياس أخطار الاكتتاب حيث يتم تقسيم شركات التأمين إلى مجتمعين؛

¹ عيد أحمد أبو بكر، تطور التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية في شركات التأمين على الحياة بالتطبيق على سوق التأمين المصري، ملف محمل من الرابط iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/11/32.pdf بتاريخ 25 مارس 2016، ص 27.

² عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص 126.

3. يقوم تحليل التمايز بتكوين قاعدة للفصل الاحصائي بين المجتمعات محل الدراسة بناء على عينة مفردات تنتمي إلى مجتمع معروف مقدما ويقاس لكل مفردة مجموعة من الصفات المميزة (المتغيرات) التي تستخدم في عملية التمييز، وهذا يلائم الهدف الرئيسي لمشكلة قياس أخطار الاكتتاب وهو التوصل إلى نموذج كمي للفصل بين شركات التأمين ذات الربحية العالية وشركات التأمين ذات الربحية المنخفضة؛
4. يأخذ تحليل أسلوب التمايز في الحسبان العلاقات المتداخلة بين المتغيرات المستخدمة في التحليل ويحدد معامل لكل متغير في دالة التمايز بطريقة تجعل تجميع كل المتغيرات المستخدمة في التحليل معا تميز أفضل ما يمكن بين المجتمعات.
5. الهدف الأساسي لأسلوب تحليل التمايز هو استخدام قاعدة للفصل التي تم التوصل إليها في تصنيف مفردات جديدة ليس معروف المجتمع الذي تنتمي إليه.
6. القاعدة المستخدمة في تصنيف المفردات تمكن من تدنيه احتمال التصنيف الخطأ لأي مفردة لأحد المجتمعات محل الدراسة.
7. قاعدة الفصل التي تم التوصل إليها عادة ما تأخذ شكل تجميع خطي لمجموعة المتغيرات (الصفات) المميزة؛
8. يستخدم هذا الأسلوب في التمييز بين مجتمعين أو أكثر وبالتالي يمكن استخدامه في مجال تحليل وقياس ربحية الاكتتاب في تأمينات الممتلكات والمسؤوليات (التأمينات على الأضرار)؛
9. رغم اختلاف صيغ قياس متغيرات التمايز، حيث يتم قياس بعض المتغيرات في صورة قيمة، والبعض الآخر في صورة نسبة وبعضها في صورة متغير صوري، إلا أنه يمكن إجراء عملية معايرة standardization للبيانات، بحيث تظهر جميعها في صورة مطلقة يمكن على أساسها مقارنتها ببعضها البعض.

المطلب الثالث: إدارة مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين على الأضرار:

بعد التعرف على مختلف المخاطر التي تتعرض لها شركة التأمين من خلال التحليل والتقييم لا بد من وضع أدوات مناسبة لإدارة هذه الأخطار للتقليل من حدتها بشكل ملحوظ.

الفرع الأول: مفهوم إدارة أخطار الاكتتاب في شركات التأمين:¹

تهدف إدارة الأخطار في شركة التأمين إلى الحد من آثارها التي تهدد نشاط شركات التأمين عن طريق ضياع رؤوس أموال وإيرادات هذه الشركات أو الاثنين معاً.

يقصد بإدارة أخطار محفظة الاكتتاب في شركات التأمين المباشر التوصل لوسائل محددة للتحكم في الخطر عن طريق الحد من تكرار تحقق حدوثه أو التقليل من حجم الخسائر التي تترتب عن ذلك مما يترتب عليه تخفيض درجة الخطر لدى إدارة شركة التأمين بالنسبة لمحفظة الاكتتاب الموجودة لديها بأقل تكلفة.

ويتم التحكم في الخطر عن طريق التقليل أو الحد من ظاهرة عدم التأكد عن طريق التنبؤ الدقيق، ورسم برنامج لتصور إمكانية حدوث الخسارة مقدماً، ثم اتخاذ الوسائل التي تنفي بمواجهة الخسائر المتوقعة.

كما تهدف إدارة أخطار محفظة الاكتتاب في شركات التأمين إلى اختيار السياسة الملائمة التي تؤدي إلى تخفيض الخطر أو التخلص منه أو مواجهة الخسائر المتوقعة والحد منها، ويكون ذلك عادة في ضوء العلاقة بين تكلفة السياسة والعائد على الشركة ومركزها المالي.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن إدارة أخطار محفظة الاكتتاب في شركات التأمين تهدف أساساً إلى وضع سياسة مثلى ذات أهداف محددة لمواجهة الخسائر المتوقعة أو الحد منها بأقل تكاليف ممكنة، في حدود الظروف والملايسات والامكانيات والنتائج المتوقعة والمتعلقة بموضوع المحفظة من ناحية والقائمين على إدارتها من ناحية أخرى.

الفرع الثاني: خطوات إدارة أخطار الاكتتاب في شركات التأمين:

تنحصر إدارة مخاطر الاكتتاب في الخطوات التالية:

- اكتشاف الأخطار الخاصة بكل عملية اكتتاب على حدة؛
- تحليل الأخطار التي يتم الاكتتاب فيها؛
- القياس الكمي للأخطار المقبولة؛
- اختيار أنسب الوسائل لإدارة الأخطار المقبولة؛

¹ عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، صص [252-253]

أولاً: اكتشاف الأخطار الخاصة بكل عملية اكتتاب على حدة:

يصعب على شركة التأمين اكتشاف الأخطار في كل عملية تأمينية بدقة إلى إذا توفر مبدأ منتهى حسن النية لدى المؤمن له، وذلك بالكشف عن جميع البيانات الجوهرية المتعلقة بالخطر المؤمن منه، والتي تؤثر على قبول أو رفض التأمين على الخطر من ناحية وعلى حساب القسط الصافي والكافي من ناحية أخرى.

ومهما قيل عن ضرورة تطبيق مبدأ منتهى حسن النية، ومهما قيل عن فائدته لشركة التأمين إلا أنه يبقى وفي جميع الحالات على شركة التأمين أو تقوم بواجبها تجاه نفسها من ضرورة عمل المعاينة اللازمة على موضوع التأمين قبل قبول الاكتتاب فيه، والحد الفاصل بين معاينة وأخرى يكون عادة في المصاريف اللازمة لعمليات المعاينة التقنية، والتي قد تستغرق وقتاً طويلاً وتكلف الكثير من المصاريف، وخاصة بالنسبة لبعض الأخطار المركبة والمعقدة وغير التقليدية.¹

ثانياً: تحليل الأخطار التي يتم الاكتتاب فيها:

تتمكن شركة التأمين عادة من تحليل الأخطار قبل الاكتتاب فيها أو أثناء عملية الاكتتاب، ثم أثناء السنة المالية، وخاصة بعد معاينتها وجمع البيانات الدقيقة عنها وتحليل كل خطر معروض للتأمين تم قبوله، يصبح ضرورياً لمعرفة طبيعة الخطر ومسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى الموجودة بمحفظة الاكتتاب.

ويعتبر تحليل الأخطار جزءاً أساسياً من عمليات متعددة يتم القيام بها في شركات التأمين، إذ تظهر أهميته بالنسبة لعمليات الاكتتاب وتحديد الأسعار ورسم سياسة حدود الاحتفاظ وما يترتب عليها من اتخاذ السياسة المناسبة والمثلّى لإعادة التأمين.²

ثالثاً: القياس الكمي للأخطار المقبولة:

يقصد بالقياس الكمي للخطر بصفة عامة عدة عمليات فنية أهمها:

- قياس درجة الخطورة
- احتمال حدوث الحادث
- تقدير أقصى خسارة متوقعة

¹ المرجع نفسه، ص 253.

² المرجع نفسه، ص 254.

- عمل المقارنات اللازمة لكل خطر على حدة
- ترتيب الأخطار الموجودة لدى شركة التأمين ترتيباً كيميا سليماً

وكل ذلك يساعد على سهولة اتخاذ قرار بشأن الأخطار المقبولة وخاصة من ناحية اختيار أنسب الوسائل لإدارتها، وهنا يجب أن نوضح الدور الذي تقوم به شركات التأمين المباشر، حيث يكون لديها من المعلومات والبيانات والخبرة الكافية لكل خطر على حدة من ناحية، ومثل تلك الأخطار مجتمعة ومنفردة في السنوات السابقة من ناحية أخرى، مما يساعدها على عمل النماذج اللازمة لقبول الأخطار، ولحساب حدود الاحتفاظ، ومن ثم يمكن أن ترسم لنفسها سياسة إعادة التأمين سواء بشكل سنوي عند تجديد الاتفاقيات أولاً بأول أو عند التعاقد على إعادة التأمين الاختياري.¹

رابعاً: اختيار أنسب الوسائل لإدارة الأخطار المقبولة:

تنحصر أهم وسائل إدارة أخطار الاكتتاب في شركات التأمين المباشر بصفة عامة فيما يلي:

- تجنب الاكتتاب في الأخطار الرديئة؛
- تخفيض الخطر بالنسبة لمحفظة الاكتتاب؛
- الاحتفاظ بالخطر أو جزء منه في حدود إمكانيات الشركة؛
- نقل الخطر إلى شركة أو شركات أخرى عن طريق إعادة التأمين.

ويعتمد اختيار السياسة المناسبة لإدارة أخطار الاكتتاب في شركة التأمين على بعدين يحكمان تحقق الخسائر وهما²:

- البعد الأول: معدل تكرار الخسائر
- البعد الثاني: شدة الخسائر

ويمكن توضيح كيفية اختيار أنسب وسيلة لإدارة أخطار الاكتتاب بالاعتماد على البعدين السابقين من خلال الشكل التالي:

¹ المرجع نفسه، ص 255.

² المرجع نفسه، ص 256.

شكل 1.2: مصفوفة اختيار أنسب وسيلة لإدارة أخطار الاكتتاب:

		شدة الخسائر	
		مرتفعة	منخفضة
معدل تكرار الخسائر	مرتفعة	تجنب الخطر	التحكم في الخسارة (سياسة الاكتتاب)
	منخفضة	نقل الخطر (إعادة التأمين)	الاحتفاظ بالخطر

المصدر: عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب، أخطار الاستثمار)، دار صفاء، عمان، 2011، ص 257.

من المصفوفة السابقة يتضح أن:

1. إذا كان الخطر يتميز بتكرار مرتفع ودرجة الخطورة مرتفعة فيجب رفض الاكتتاب في الخطر؛
2. إذا كان معدل تكرار الخطر مرتفع ودرجة الخطورة منخفضة فإنه يمكن التحكم في الخطر من خلال سياسات الاكتتاب، حيث يتم الاكتتاب في الخطر بشروط خاصة تحد من تكرار حدوثه، مثل التركيز على وسائل الوقاية.
3. إذا كان معدل الخطر منخفض ولكن درجة خطورته مرتفعة (بمعنى أن شدة الخسارة كبيرة دون تكرار أو بتكرار قليل) فإنه يجب نقل الخطر من خلال إعادة التأمين، كون أنه من وظائف إعادة التأمين هي حماية شركات التأمين المباشر من التقلبات الحادة والكبيرة في الخسائر غير المتكررة.
4. إذا كان معدل تكرار حدوث الخطر منخفض ولكن درجة خطورته منخفضة أيضا فإنه يجب الاحتفاظ بالخطر، حيث أنه يعتبر خطر جيد من وجهة نظر شركة التأمين.

الفرع الثالث: سياسات إدارة أخطار الاكتتاب في شركات التأمين:

بعد أن وضحنا خطوات إدارة مخاطر الاكتتاب في الفرع السابق نبرز سياسات الاكتتاب المنبثقة من هذه الخطوات في هذا المبحث وهي السياسات التي تتمثل في سياسيتين أساسيتين هما سياسة تجنب الخطر وسياسة التحكم في الخطر.

أولاً: سياسة تجنب الخطر:

المقصود بسياسة تجنب الخطر هو تجنب الاكتتاب في الأخطار الرديئة التي تكون احتمالات حدوث الخطر فيها مرتفعة عن المعدل المتوسط ما يؤدي لتحمل شركة التأمين أعباء مالية كبيرة.

لكن قرار رفض الاكتتاب في الأخطار الرديئة ليس بالقرار السهل الذي يمكن لشركة التأمين أن تتخذه، فمن ناحية رفض الاكتتاب يضيع على الشركة فرصة من فرص الربح المحتمل، ومن ناحية أخرى قبول الاكتتاب في الأخطار الرديئة قد يؤدي إلى خسارة محتملة كبيرة.

وفي الأسواق المتقدمة تأمينا تختار الشركة لنفسها سياسة عامة ثابتة بالنسبة للأخطار الرديئة، فهناك من الشركات ما ترى الاقتصار على الأخطار الجيدة فقط، وهناك النقيض وهي تلك التي تخصص في قبول الأخطار الرديئة فقط، وبينهما توجد شركات تقبل كل نوع يتناسب مع مقدرتها الفنية والمالية.

وقد أثبتت دراسة ل Fougner أن توافر مستوى عالي من المعرفة والمهارة والخبرة للمكتب قد تساعد على زيادة القدرة الاستيعابية التأمينية، فعلى سبيل المثال من المحتمل أن نجح شركات التأمين المتخصصة في قبول الأخطار المرفوضة بواسطة شركات تأمين أخرى يرجع إلى المهارة والمعرفة الخاصة للمكتبتين بأنشطة معينة بتلك الشركات.¹

ويساعد وضع هيكل عام لأسعار التأمين والصفات الواجب توافرها في تلك الأسعار على إمكانية ممارسة الاكتتاب في الأخطار الرديئة إلى حد ما بالنسبة لشركات التأمين التي تسمح سياساتها العامة بذلك، ويجب أن تكون الأسعار كافية وغير مبالغ فيها وتناسب مع درجة الخطر المراد التأمين عليه. هذه الصفات تؤدي لإمكانية عمل هيكل من الأسعار المتباينة لنفس الشيء موضوع التأمين، ولكن كل سعر يتناسب مع درجة خطورة موضوع التأمين.

ويتضح مما سبق أن الأخطار الرديئة لا تعدم وجود شركة تأمين تقبل بها ما يحقق فائدة للمجتمع والاقتصاد تتمثل في تغطية الأخطار بسعر مناسب. كما أن عملية الاكتتاب في الأخطار الرديئة تنتج عنها عادة أرباح

¹ المرجع نفسه، ص 256.

كبيرة لشركة التأمين التي تقوم بها، خاصة إذا كانت تنتهج سياستي اكتتاب وتسعير سلیمتین وهو ما لوحظ على نتائج صناديق تأمين السيارات في السوق الأمريكي التي تغطي الأخطار المرفوضة من شركات التأمين.¹

ثانيا: سياسة التحكم في الخطر:

تستخدم سياسة التحكم في الخطر من خلال عمليات الاكتتاب عندما تتميز الأخطار التي تتعرض لها شركات التأمين بتكرار أكبر وبشدة خطورة أقل مما يجعلها تؤدي إلى خسائر اجمالية جسيمة قد تسبب في إفلاس الشركة، وتعني هذه الحالة أن هناك خللا بعملية الاكتتاب فقد لا يكون الضعف في الأخطار ذاتها وإنما في عملية الاكتتاب.

تعتبر سياسة التحكم في الخطر من السياسات الهامة لمواجهة الأخطار التي تتعرض لها شركات التأمين، حيث يتم التحكم في الخطر إما من خلال تخفيض معدل تكرار الخسارة أو من خلال تخفيض شدتها في حالة حدوثها أو الاثنين معا، وتتميز سياسة التحكم في الخطر من خلال الاكتتاب بميزة فريدة هي أنها تمنع أو تخفف الخسارة التي تتعرض لها شركات التأمين دون أن تعطل بداية أو استمرارية الأنشطة التي تخلق الأخطار وبذلك تظهر أهمية سياسة التحكم في الخطر من حيث أنها أكثر الطرق تأثيرا في الخطر وعناصره.

بمعنى أن هذه السياسة تختلف عن سياسة تجنب الخطر التي يتم تنفيذها من خلال تجنب الاكتتاب في الأخطار الرديئة، كما أنها تختلف عن سياسة نقل الخطر من خلال إعادة التأمين والتي يتم من خلالها تحويل عبء الخطر إلى طرف آخر (شركة إعادة التأمين) يتحمل الخسائر الناتجة عن تحقق الخطر، ولكن لا تمنع أو تخفف من قيمة الخسارة أي لا تؤثر في الخطر ولا في عناصره.²

وقد ظهرت ضرورة وأهمية التحكم في الخطر من خلال عمليات الاكتتاب بالنسبة لمحفظة الاكتتاب في شركات التأمين في حالات الأخطار المركزة جغرافيا، ماليا أو أخطار الكوارث التي غالبا ما تظهر مجتمعة في محفظة الشركة.

وفي السنوات الأخيرة اتضحت الخسائر الفادحة التي تتعرض لها شركات التأمين، في مثل تلك الأخطار المذكورة مثل الأخطار النووية وأخطار المسؤولية غير المحدودة المترتبة عليها، أخطار الزلازل والبراكين والأعاصير

¹ المرجع نفسه، ص 260.

² المرجع نفسه، ص 261.

خاصة في البلدان المعرضة لها بكثرة، وهو ما صعب على شركات التأمين وإعادة التأمين على المستويين المحلي والعالمي أن تستوعبها كلها أو معظمها. وقد استعانت شركات التأمين في معالجة تلك الأخطار بطرق متعددة للتحكم في الخطر أهمها:¹

1. التدقيق في عمليات فحص الأخطار قبل الاكتتاب فيها واختيار الأنسب منها، مما يقلل من درجة عدم التأكد من نتائج التأمين؛
2. تحديد مسؤولية الشبكة عن طريق وضع حد أعلى لمبلغ التأمين أو مبلغ التعويض؛
3. تحديد مسؤولية الشركة عن طريق وضع شروط في وثائق التأمين لاستثناء بعض الأخطار أو بعض الخسائر من التغطية؛
4. الاكتتاب المباشر وغير المباشر الجماعي syndicate underwriting.
5. اللجوء إلى إعادة التأمين لدى الشركات المتخصصة؛
6. إعادة التأمين لدى هيئات حكومية تنشأ خصيصاً لقبول أخطار يكون من الصعب إعادة التأمين عليها عالمياً، ويظهر ذلك بوضوح في الأخطار السياسية وكذلك الأخطار الاجتماعية التي لا ينتج عن أعمالها أرباح جيدة لشركات التأمين.

¹ المرجع نفسه، ص 262

خلاصة الفصل الثاني:

تعد مخاطر الاكتتاب من أبرز المخاطر التي تواجهه شركات التأمين لكونها مرتبطة أساسا بنشاط الشركة الأساسي وهو تأمين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين ضد المخاطر التي تواجههم، فالأخطاء التي قد ترتكبها الشركة في تحديد الأقساط أو المخصصات، إضافة لسوء انتقاء المخاطر التي يتم الاكتتاب فيها قد يؤدي بشركة التأمين لإعلان إفلاسها في حالة تلقيها طلبات تعويض تفوق الحجم الذي توقعته عند تسعيرها للأقساط المطلوبة مقابل التغطية التأمينية التي تقدمها لزيائنها.

وعليه تكتسي عملية تقييم مخاطر الاكتتاب التي تواجه شركات التأمين بصفة عاملة وشركات التأمين على الأضرار بصفة خاصة أهمية كبيرة في الحد من المضاعفات التي قد تنجم من الأخطاء التي ترتكبها شركة التأمين في عملية الاكتتاب، وهذا من خلال مراقبة مختلف المؤشرات التي تراقب المؤشرات المالية للشركة، والعمل على عدم تجاوزها لحد طاقتها الاكتتابية، وأيضا وضع سياسة سليمة لتسيير عملية الاكتتاب في الأخطار بالشكل الذي يمكن الشركة من الاكتتاب في عدد أخطار يناسب مخططات نموها وفي نفس الوقت انتقاء الابتعاد عن الأخطار الرديئة ذات درجة التحقق العالية للحصول على محافظ أخطار جيدة تتناسب مع سياسة شركة التأمين الموضوعة.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: تقييم مخاطر الاكتتاب في الشركة الجزائرية للتأمين الشامل:

تمهيد:

تعتبر الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT واحدة من أهم مؤسسات التأمين العمومية في الجزائر، وكغيرها من المؤسسات التأمينية لا بد من قياس وتحليل المخاطر التي تحيط بها، بغية التحوط واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها وكذا الالتزام بالقوانين التنظيمية التي يفرضها المشرع الجزائري.

في هذا الفصل نقوم بتقييم مخاطر الاكتتاب في الشركة الجزائرية للتأمينات ومدى التزامها بتحقيق مختلف متطلبات المعايير الدولية وهذا في الفترة الزمنية الممتدة ما بين 2011 2014 أي لمدة 5 سنوات وهي فترة مناسبة لاستخدام أسلوب التحليل المالي الديناميكي.

المبحث الأول: تقديم الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT:

شركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT هي واحدة من أشهر شركات التأمين في الجزائر المملوكة للدولة، وتحتل الشركة منذ تأسيسها مكانة هامة في السوق الجزائرية منذ تاريخ تأسيسها إلى اليوم.

المطلب الأول: نشأة وتطور الشركة الجزائرية للتأمينات:

الفرع الأول: تطور الشركة الجزائرية للتأمينات:

تأسست الشركة بتاريخ 30 أفريل من سنة 1985 بموجب المرسوم رقم 82-85 (الملحق رقم 1) بعد إعادة هيكلة قطاع التأمينات في الجزائر، والذي كان حينها في النظام الاشتراكي مملوكا كلية للدولة من خلال مؤسساتها، لتكون الشركة الجزائرية للتأمين الشامل بعد قرار انشائها تحت تسمية الشركة الجزائرية لتأمينات النقل متخصصة في التأمين على مخاطر النقل البري، الجوي والبحري ابتداء من تاريخ جانفي 1986 بشكل احتكاري، حيث تقرر حينها تخصص كل شركة تأمين من شركات التأمين العمومية التخصص في نشاط تأميني معين. كما تم تحديد المهام التالية للشركة¹:

- تغطية الأخطار المتعلقة بمجال تخصص الشركة؛
- تجميع الادخار بغرض المساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني؛
- خلق مناصب شغل.

وفي شهر أكتوبر 1989 عرفت الشركة محطة جديدة في تاريخ تطورها مع بداية مرحلة الإصلاحات والانتقال إلى مرحلة التسيير الذاتي التي عرفتها الجزائر في ذلك الوقت مع أزمة انخفاض أسعار النفط بغض التوجه نحو اقتصاد السوق، حيث تم تحويل الشركة إلى شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم EPE/SPA لتعرف الشركة بعدها تحولين هامين في نشاطها هما:

- الغاء تخصصها في التأمين على النقل ما سمحها لها بالنشاط في جميع فروع التأمينات؛
- انتهاء احتكار الدولة لعمليات التأمين وإعادة التأمين بعد صدور قانون النقد والقرض 07-95 بتاريخ 25 جانفي 1995.

¹ Compagnie Algériens des assurances, 30 ans d'expérience au service des assurés, 2015, p9.

بعد هذا التحول الكبير في طبيعة النشاط في سوق التأمينات في الجزائر حافظت الشركة على ريادتها لفرع التأمين على النقل وهو مجال تخصصها - كما حافظت الشركات العمومية الأخرى على ريادتها لمجال تخصصها- وفي نفس الوقت قامت باستثمارات هامة في الفروع الأخرى خاصة في فرع التأمين على الأخطار الصناعية، مع التركيز على تحسين جودة خدماتها من خلال:

- إعادة تنظيم الشركة؛
- توسيع شبكة الوكالات التجارية؛
- العمل مع وسطاء التأمين؛
- زيادة ممتلكات الشركة العقارية؛
- استخدام تكنولوجيات الإعلام الآلي الحديثة؛
- العمل على تحسين مستوى كوادر وموظفي الشركة؛

ثالث محطة هامة في تاريخ الشركة حسب رأي الباحث كانت بعد صدور القانون 04-06 بتاريخ 20 فيفري 2006، والذي نص على الفصل بين شاط التأمينات على الأضرار ونشاط التأمينات على الأشخاص، ما أدى لتغيير وضع الشركة لتصبح شركة متخصصة في التأمينات على الأضرار بعد صدور القرار الوزاري بتاريخ 14 جويلية 2011، مع انشاء شركة جديدة متخصصة في التأمين على الأشخاص تحت اسم "تأمين Life الجزائر" TALA بالشراكة مع الصندوق الوطني للاستثمار وبنك الجزائر الخارجي، حيث تمتلك الشركة الجزائرية للتأمين الشامل 55% من أسهم الشركة.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT:

أولا: المديرية العامة:

يسير الشركة الجزائرية للتأمينات رئيس مدير عام بمساعدة مديرين عامين مساعدين هما مدير عام مكلف بالجانب الإداري مرتبط بالمديريات المركزية، مدير عام مكلف بالجانب التقني مرتبط بالأقسام.

ثانيا: المديريات الجهوية:

الشركة مكونة من 7 مديريات وكل واحدة منها منظمة على الشكل الآتي :

✓ مدير الوحدة.

✓ أربع أقسام: قسم التسويق، قسم الإنتاج، قسم المالية، والإدارة.

ثالثا: الوكالات:

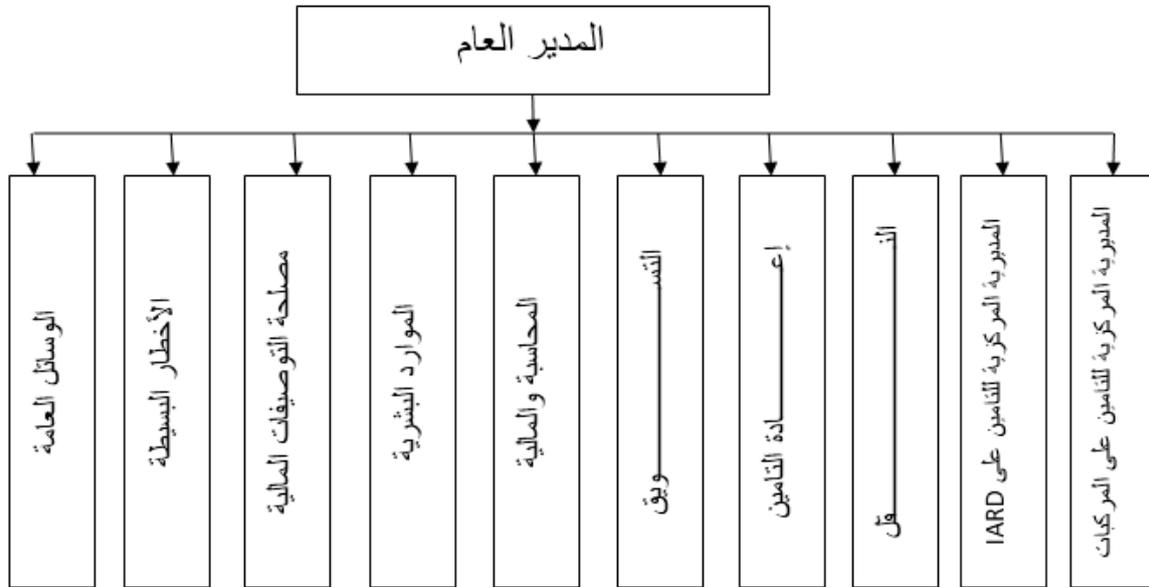
مسيرة من طرف مدير الوكالة وتحتوي على المصالح التالية:

✓ المصلحة التقنية التجارية.

✓ مصلحة الأضرار.

✓ مصلحة المحاسبة.

شكل 1.3: الهيكل التنظيمي للمديرية العام للشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT:



الفرع الثالث: منتجات الشركة الجزائرية للتأمينات:

بعدما كانت متخصصة في التأمين على النقل فقط عند نشأتها سنة 1986، تنشط الشركة الجزائرية للتأمين الشامل حاليا في مختلف الفروع وتمتلك تشكيلة واسعة من المنتجات التأمينية التي تقدمها (الملحق 2)، تتمثل في التأمين على السيارات الذي يعتبر تأمينا إلزاميا حسب القوانين الجزائرية وأسعاره تحدد من قبل وزارة المالية، التأمين على النقل والذي تنقسم منتجاته إلى ثلاثة فروع هي التأمين البحري، التأمين البري والتأمين الجوي، التأمين على الأخطار الصناعية (مثل الحرائق، خسائر الاستغلال)، التأمين الشامل على مخاطر الإعلام الآلي،

التأمين على ورشات البناء والتركيب، التأمين على السكن متعدد الأخطار، التأمين على أضرار الكوارث الطبيعية، تأمين الأخطار المهنية.

الفرع الرابع: الموارد البشرية للشركة الجزائرية للتأمين الشامل:

تسيير الموارد البشرية في الشركة الجزائرية للتأمين الشامل يقوم على احترام الأهداف الموضوعية وتطوير ثقافة المؤسسة وتثمين والاستغلال الأمثل للقدرات البشرية التي تملكها الشركة من خلال ضمان الحركية والحيوية داخل المؤسسة، التكوين المستمر للموظفين وتوظيف المهارات والخبرات اللازمة للتماشي مع زيادة النمو وتوسيع شبكة الوكالات التجارية وتحسين الخدمات المقدمة للزبائن.

جدول 1.3: توزيع عدد موظفي الشركة حسب المستوى الوظيفي:

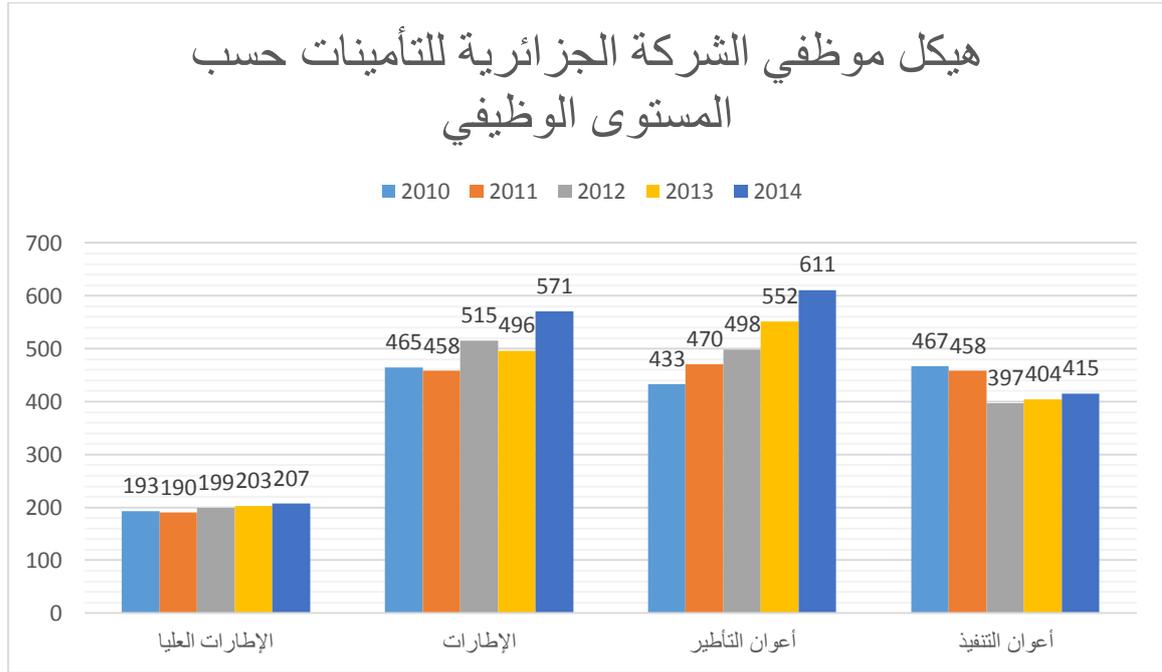
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	التغير (%)
الإطارات العليا	193	190	199	203	207	7,25
الإطارات	465	458	515	496	571	22,80
أعوان التأطير	433	470	498	552	611	41,11
أعوان التنفيذ	467	458	397	404	415	11,13-
المجموع	1558	1576	1609	1655	1704	9,31

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة الجزائرية للتأمينات.

من البيانات السابقة نلاحظ التغير الطفيف في عدد الإطارات العليا للشركة شهد تغير طفيف مقارنة بالنمو في عدد الإطارات وأعوان التأطير خلال الفترة بين سنتي 2010 و2014، ففي الوقت الذي زاد فيه عدد الإطارات العليا بنسبة 7,25% ارتفع عدد الإطارات بنسبة 22,8% وعدد أعوان التأطير بنسبة 41% ويفسر هذا بزيادة الوكالات التجارية للشركة، وبالتالي يستلزم توظيف إطارات وأعوان تأطير لتسيير هذه الوكالات. بينما يرجع الانخفاض الذي حصل في عدد أعوان التنفيذ إلى ترقيةهم إلى أعوان التأطير بعد الخبرات التي اكتسبوها وبرماج التكوين التي تحصلوا عليها.

أما من الناحية الإجمالية فقد ارتفع عدد موظفي الشركة من 1558 موظف سنة 2010 إلى 1704 موظف خلال سنة 2014 دون حساب العمال الذي يشتغلون في إطار عقود ما قبل التشغيل، وهو ما يتناسب مع زيادة شبكة وكالات الشركة التجارية.

شكل 2.3: هيكل موظفي الشركة حسب المستوى الوظيفي:



وتتمحور سياسة التوظيف الخاصة بالشركة الجزائرية للتأمين الشامل على التوظيف الانتقائي للخبرات في المناصب المطلوبة من قبل مختلف شبكتها التجارية والإدارية لتغطية مختلف الحاجيات من اليد العاملة الكفأة، وهذا بغرض تحسين طرق التسيير والتقليل من المخاطر التشغيلية المرتبطة بالأخطاء المهنية للموظفين وزيادة إنتاجية الشركة وقدرتها على المنافسة في ظل العدد الهام من الشركات العمومية والخاصة الناشطة في قطاع التأمينات بالجزائر.

كما تولي الشركة الجزائرية للتأمينات أهمية كبيرة جدا للتكوين، حيث أنشأت لهذا الغرض 3 مراكز تكوين تابعة للشركة في كل من الأغواط، زرالدة وأرزو للقيام ببرامج تكوين تأهيلية لموظفي الشركة إضافة إلى الاتفاقيات التي تملكها مع العديد من مؤسسات التكوين العالي في الجزائر والخارج لتكوين الموظفين في برامج التكوين المتخصص والتكوين فيما بعد التدرج. ويمكن ملاحظة جهود واهتمام الشركة بالتكوين في الرقم الذي خصصته لهذا الغرض سنة 2013 حيث قدر ب 28 مليون دج خصص لتكوين 235 عون في تلك السنة فقط.

المطلب الثاني: تطور أعمال الشركة الجزائرية للتأمين الشامل:

تمكنت الشركة الجزائرية للتأمينات أن تصبح ثاني أكبر شركة تأمينات في الجزائر من حيث رقم الأعمال المسجل ابتداءً من سنة 2013، بعد تجاوز رقم أعمالها 6 مليار دج، ومع سنة 2013 تحصلت الشركة 17% من سوق التأمينات في الجزائر.

الفرع الأول: تطور الإنتاج:

عرف رقم أعمال الشركة الجزائرية للتأمينات نمو كبير منذ تاريخ نشأتها أين تطور رقم الأعمال يقدر ب 399 ألف دج فقط سنة 1986 سنة بداية الشركة في النشاط (مع العلم أن قيمة الدينار في ذلك الوقت كانت مرتفعة) إلى 20 مليار دج سنة 2014 مثلما يوضحه الجدول التالي.

جدول 2.3: تطور انتاج الشركة الجزائرية للتأمينات حسب الفروع (الوحدة: ألف دج):

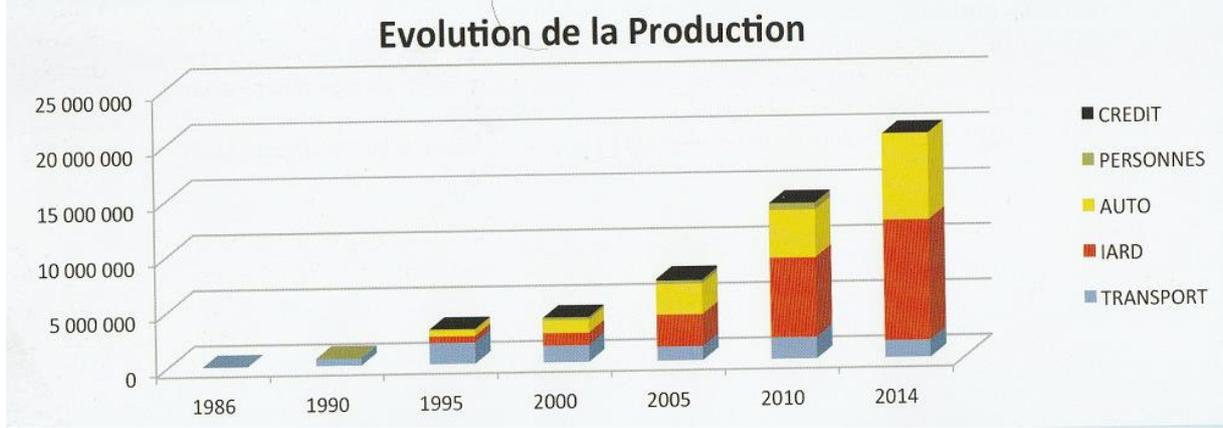
الفروع	1986	1990	1995	2000	2005	2010	2014
النقل	399	659363	1915186	1513840	1260233	1939696	1529429
IARD	-	-	593849	1131571	2887995	7211077	10885814
السيارات	-	-	514037	1149616	2774643	4266883	7798569
الأشخاص	-	22	106709	237174	313208	626208	0
القروض	-	-	423	17682	156115	393170	1247
المجموع	399	659385	3.130204	4.049883	7.392194	14.083234	20.215059

Source : Compagnie Algériens des assurances, **30 ans d'expérience au service des assurés**, 2015, p12.

من الجدول نلاحظ التطور الكبير في رقم أعمال الشركة بين سنتي 1986 و 2014 حيث استفادت الشركة كثيرا من تحرير قطاع التأمينات في الجزائر لتتمكن من رفع رقم أعمالها ب 100 ضعف بين سنتي 1986 و 1995، ويتأتى هذا أساسا بفضل ريادتها لسوق التأمين على النقل، وعملها على تطوير محفظتها في الأخطار الصناعية إضافة للتأمين على السيارات والأشخاص وهي الاستراتيجية التي وضعتها الشركة بعد السماح لشركات التأمين العمومية بالنشاط في جميع فروع التأمينات. رقم أعمال الشركة استمر في التطور ليزداد ب 6 أضعاف ونصف بين سنتي 2000 و 2014 ويمكن إرجاع هذا النمو الكبير لزيادة حجم الاستثمارات العمومية مع البرامج الخماسية التي أطلقتها الدولة الجزائرية، ما أدى لبعث العديد من المشاريع والنشاطات

التي لا بد أن ترافقها تغطية تأمينية، وكذا عمل الشركة على أخذ حصة هامة في سوق التأمينات المتنامي مع استمرار النمو في الاقتصاد الجزائري.

شكل 3.3: تطور إنتاج الشركة الجزائرية للتأمينات حسب الفروع (الوحدة: ألف دج):



وبالنظر لإنتاج الشركة حسب الفروع نلاحظ كيف بدأت استراتيجية الشركة في التركيز على الأخطار الصناعية بتحقيق النتائج بشكل جلي مع بداية الألفية حيث قارب حجم إنتاج فرع التأمينات على الحرائق، الحوادث والأخطار المختلفة IARD إنتاج فرع التأمينات على النقل وهو مجال نشاط الشركة الأول، ليتجاوزه بعد ذلك مواصلا النمو بشكل كبير قارب 10 أضعاف بين سنتي 2000 و2014 ليمثل هذا الفرع نسبة 53% من رقم أعمال الشركة الجزائرية للتأمينات سنة 2014 بعدما كان يمثل 28% فقط سنة 2000.

رقم أعمال فرع التأمين على السيارات عرف هو الآخر نمو كبير منتقلا من نصف مليار دج سنة 1995 إلى 7,8 مليار دج سنة 2014 بنسبة نمو قدرها 1500% ليمثل هذا الفرع سنة 2014 نسبة 38% من رقم أعمال الشركة الإجمالي. ويمكن إرجاع نمو فرع التأمين على السيارات لسببين رئيسيين هما النمو الكبير الذي عرفته الحظيرة الوطنية للسيارات والاتفاقيات العديدة التي أبرمتها الشركة مع عدة مؤسسات وقطاعات لاستفادة موظفيها من التأمين بأسعار مخفضة.

أما بخصوص التأمينات على الأشخاص فيرى الباحث أن قرار انشاء شركة TALA سنة 2011 للتخصص في فرع التأمينات على الأشخاص هو القرار الأفضل رغم أنه كان مفروضا عليها بقوة القانون، وهذا لكون أن هذا الفرع يمثل نسبة ضئيلة من حجم نشاط الشركة فهو لم يتجاوز 4,5 بالمئة سنة 2010، وبالتالي يمكن للشركة الجديدة أن تركز جهودها على تطوير هذا الفرع.

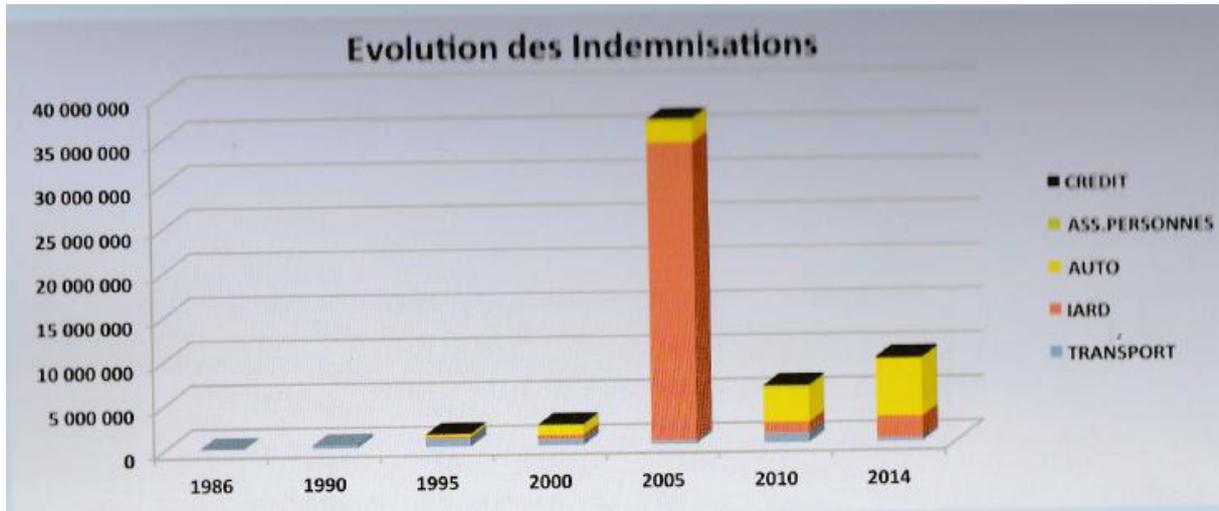
الفرع الثاني: تطور التعويضات:

جدول 3.3: تطور التعويضات المقدمة لزبائن الشركة الجزائرية للتأمينات حسب الفروع (الوحدة ألف دج):

الفروع	1986	1990	1995	2000	2005	2010	2014
النقل	363	329688	921044	669309	339871	1025674	396636
IARD	-	-	195198	518112	31639575	1289845	2444105
السيارات	-	-	216073	997926	2375175	3833177	6512672
الأشخاص	-	-	89336	203678	221888	273607	0
القروض	-	-	0	9297	6355	100259	269060
المجموع	363	329688	1421654	2398322	36799031	6522562	9622473

المصدر: بالاطلاع على وثائق الشركة الداخلية

شكل 4.3: تطور التعويضات المقدمة لزبائن الشركة الجزائرية للتأمينات حسب الفروع (الوحدة ألف دج):



تولي الشركة الجزائرية للتأمين أهمية كبيرة لتعويض زبائنها على مختلف الأضرار المغطاة في عقود التأمين المبرمة، وهي وظيفة أساسية على أي شركة تأمين القيام بها بشكل سريع لكسب ثقة عملائها، وتوضح أرقام حجم التعويضات المبينة في الجدول رقم 2.3 ارتفاعها من 329 مليون دج سنة 1990 إلى 1,4 مليار دج سنة 2000 لتبلغ 9,6 مليار دج سنة 2014 وهي زيادة كبيرة بلغت 2000% بين سنتي 1990 و 2014 ورغم أن هذه الزيادة كبيرة جدا إلا أنه بالمقارنة مع ارتفاع حجم الإنتاج المبين في الجدول 1.3 والذي بلغ 3000% خلال نفس الفترة يتبين أن الشركة تحقق نتائج جيدة جدا.

الاستثناء صنعتته نتائج سنة 2005 التي تم فيها تحقيق رقم استثنائي لحجم التعويضات والذي بلغ 36,8 مليار دج وهذا يرجع أساسا لدفع التعويضات النهائية الخاصة بمركب تجميع الغاز الطبيعي GNL بسكيكدة التابع لمؤسسة سوناطراك وهو الذي تعرض لحريق سنة 2004، وهو الحادث الذي كلف 32 مليار دج ما يعادل 450 مليون دولار بأسعار صرف سنة 2005. ويمكن الملاحظة أن هذا الرقم كان يمكن أن يؤدي إلى إفلاس الشركة بالمقارنة مع النتائج السنوية التي تحققتها، لكن لجوء الشركة لمعيدي التأمين لإعادة تأمين جزء هام من الأخطار الكبرى مكنها من تجنب خطر الإفلاس وأيضا مكن مؤسسة سوناطراك من الحصول على مبلغ هام لإعادة بناء المركب من جديد.

وعلى مستوى الفروع يلاحظ الباحث أن فرع التأمين على السيارات يمثل الفرع رقم 1 في قسمة التعويضات المقدمة ابتداء من سنة 2000 وهذا رغم أنه يحتل المرتبة الثانية في الإنتاج، ففي سنة 2014 مثل نسبة 67,7 بالمئة من حجم التعويضات الإجمالية في حين مثل نسبة 38,6% فقط من حجم الإنتاج الإجمالي، بينما في نفس السنة فرع التأمينات IARD الذي مثل 54% من حجم الأقساط المكتتبة، شكّل 24,4% من حجم التعويضات، وبالتالي يتبين حجم الخسائر التي يسببها قطاع التأمين على السيارات للشركة الجزائرية للتأمين الشامل في حين يمثل فرع IARD يمثل منجم لتحقيق أرباح جيدة، وبالتالي فعلى الشركة إعادة النظر في سياسة الاكتتاب الخاصة بقطاع التأمين على السيارات للتقليل من الخسائر الكبيرة التي تتعرض لها مع الاهتمام بتطوير فرع الأخطار الصناعية أكثر لكن بشكل حذر مع وضع سياسة إعادة تأمين جيدة لتفادي تأثير الحوادث الكارثية الكبرى مثلما حدث مع مركب تجميع الغاز بسكيكدة سنة 2004.

الفرع الثالث: النتيجة الصافية:

في الجدول الموالي النتيجة الصافية التي حققتها الشركة من تاريخ تأسيسها إلى سنة 2014.

جدول 4.3: تطور النتيجة الصافية للشركة الجزائرية للتأمينات (الوحدة: ألف دج):

السنة	1986	1990	1995	2000	2005	2010	2013
النتيجة الصافية	75	83181	288522	547737	186816	829327	1925666

Source : Compagnie Algériens des assurances, 30 ans d'expérience au service des assurés, 2015, p14.

تحقق الشركة نتائج مالية إيجابية بشكل سنوي ويتبين ذلك في حجم المردودية السنوية المحققة التي تقارب 12%. كما انتقلت النتيجة الصافية المحققة من 83 مليون دج سنة 1990 إلى 547 مليون دج سنة 2000 ثم 1.9 مليار دج سنة 2014، باستثناء سنة 2005 أين لم تحقق الشركة نتائج في نفس المستوى بسبب تسديد التعويضات الخاصة بمركب تمييع الغاز GNL حيث رجحت 186 مليون دج فقط. وتبين هذه النتائج بشكل مبدئي حسن التسيير في الشركة الجزائرية للتأمينات.

المبحث الثاني: تحليل وضعية الشركة الجزائرية للتأمينات باستخدام النسب المالية:

وبغرض الوصول لفهم تأثير مخاطر الاكتتاب على نكتفي باستخدام النسب المالية التي تمكننا من قياس هذه المخاطر وتحليلها وتقييمها بالمقارنة مع القوانين الجزائرية والمعايير الدولية إضافة إلى مقارنة تغيرات هذه النسب بشكل موجب أو سالب وتأثير ذلك على نشاط وقدرة الشركة المالية وبالتالي نعرف قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه زبائنها.

ونقوم في هذا المبحث نقوم بحاسب النسب المالية الخاصة بالهيكل المالي، النشاط، السيولة، الربحية والمردودية للشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2010-2014 بغرض تقييم وضعية الشركة الجزائرية للتأمين الشامل ومدى قدرتها على مجابهة مختلف التزاماتها تجاه حملة الوثائق أي الزبائن.

المطلب الأول: نسب الهيكل المالي:

تعتبر نسب الهيكل المالي مؤشر مهم جدا لتحليل الصلابة المالية للشركة ومدى التزامها بمختلف القوانين والتشريعات التي تضبط الحد الأدنى لهذه النسب.

بالاعتماد على ميزانيات سنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014 نقوم بحساب أبرز النسب المالية المستخدمة في تحليل الوضعية المالية لشركات التأمين على الأضرار مثلما بينها في الفصل الأول من هذا البحث.

جدول 5.3: حساب نسب الهيكل المالي للشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2010 – 2014:

النسبة	2010	2011	2012	2013	2014
هامش الملاءة المالية (مليار دج)	16.09	16.8	17.98	18,87	19.57
مؤشر الملاءة المالية للديون التقنية (%)	115,53	112,77	113,24	111,75	108,94
مؤشر الملاءة المالية لصافي الأقساط (%)	213,20	195,61	193,63	177,30	165,37
صافي الأقساط المكتتبة لحقوق المساهمين (%)	62.72	75.28	81.6	91.7	103.2
كفاية الأموال الخاصة (%)	230,25	228,03	214,25	215,81	196,22

جدول من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج للشركة الجزائرية للتأمينات.

من خلال النتائج المبينة أعلاه نلاحظ الزيادة السنوية التي شهدتها الملاءة المالية للشركة بين سنتي 2010 و 2014 حيث انتقلت من قيمة 16.09 مليار دج إلى 19.57 مليار دج سنة 2014 بارتفاع نسبته 22% خلال السنوات الخمسة محل الدراسة، وتفسر هذه الزيادة أساسا بزيادة الاحتياطيات التي انتقلت من قيمة 3 مليار دج سنة 2010 إلى 5.39 مليار دج سنة 2014، وبدرجة أقل زيادة المؤونات القانونية التي ارتفعت خلال نفس الفترة بنصف مليار دج.

نلاحظ أن الشركة تحترم بهذه النسبة الملاءة التي حققها قوانين المشرع الجزائري والمعايير الدولية حيث تفوق نسبة مؤشر الملاءة للديون التقنية في كل سنة 100% حيث قدرت ب 115,35% سنة 2010 لتعرف انخفاض طفيف بسبب ارتفاع الديون التقنية بشكل أكبر من ارتفاع الاحتياطيات والمؤونات التقنية في حين بقي رأس المال الاجتماعي على حاله طوال سنوات الدراسة. وأيضا مؤشر الملاءة المالية لصافي الأقساط التي بلغت

213% خلال سنة 2010 ثم تنخفض إلى 195% سنة 2011 و 193% سنة 2012 و 177% سنة 2013 و 165% سنة 2014. ومن شأن هذه النسب التي تفوق 7 أضعاف الحد الأدنى المقبول لنسبة الملاءة المالية للديون التقنية و 11 ضعف الحد الأدنى المقبول لنسبة الملاءة المالية لإجمالي الأقساط أن تمكن الشركة الجزائرية للتأمين الشامل من اثبات قدرتها على الوفاء وسداد مختلف التزاماتها تجاه المؤمن لهم وهو ما يعمل على زيادة ثقتهم بها لأنه في شركات التأمين المعروفة بانعكاس دورة الإنتاج يهتم المؤمن له بمعرفة مدى قدرة الشركة على الاستمرارية في عملها وبالتالي قدرتها على التعويض طوال مدة سيران الأصل الذي أمن عليه لديها.

وبخصوص نسبة كفاية الأموال الخاصة يظهر جليا الارتفاع الكبير لهذه النسبة حيث بلغت 230% سنة 2010 لتتخفف إلى غاية 196% سنة 2014 وهي معدلات جد إيجابية تفوق 100%، وهذا يرجع إلى امتلاك الشركة الجزائرية للتأمين الشامل أموال خاصة كبيرة وخاصة رأس المال الاجتماعي الذي يشكل النسبة الأكبر من هذه الأموال حيث يقدر بأزيد من 11 مليار دج وهو مبلغ يفوق لوحده قيمة التعويضات السنوية التي دفعتها الشركة. ففي سنة 2010 قدرت التعويضات المدفوعة للمؤمن لهم ب 6,5 مليار دج لترتفع بشكل سنوي حتى تبلغ 9,6 مليار دج سنة 2014.

من خلال دراسة وضعية الملاءة المالية للشركة نستنتج أنها تولي أهمية كبيرة لهذا المعيار وخاصة أنه شرط منصوص عليه في القانون الجزائري وكل شركة مجبرة على الالتزام به، وترجع الأريحية التي تتمتع بها الشركة في هذا الجانب إلى ارتفاع رأس مالها مقارنة بباقي العوامل الأخرى حيث شكل معامل 0,71 سنة 2010 من قيمة متغيرات البسط المحددة لهامش الملاءة المالية في شركات التأمين، وبقي محافظا على أهميته رغم ثبات حجمه وزيادة حجم الاحتياطيات والمؤونات التقنية ليشكل معامل 0,61 سنة 2014 أما العامل الثاني المتحكم ملاءة الشركة فهو الديون التقنية التي أدت زيادتها لنقصان بحوالي 7% في هامش الملاءة بين سنتي 2010 و 2014 بسبب زيادة مخصصات التعويضات للزبائن نتيجة عن تكلفة تعويض الحوادث غير المسددة. لكنه رغم ذلك يبقى مرتفع بشكل كبير عن النسبة القانونية المقدرة ب 15% من الديون التقنية و 20% من رقم الأعمال.

المطلب الثاني: نسب السيولة:

بالاعتماد على ميزانيات سنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014 نقوم بحساب أبرز النسب المالية الخاصة بتحليل السيولة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل مثلما بينها في الفصل الأول من هذا البحث.

جدول 6.3: حساب نسب السيولة للشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2010 – 2014:

الوحدة: %

النسبة	2010	2011	2012	2013	2014
الخصوم الجارية على الأصول الجارية	105.05	91,63	81.13	83,09	85,5
القيم الجاهزة على الخصوم الجارية	10,30	9,89	9.84	12.06	9,10
تطور الاحتياطيات الفنية	36.15	14,4	23.95	13,41	8.93
رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل لإجمالي الأقساط	27,30	30,53	42,15	31,33	30,58
معدل الأصول سريعة التحول إلى الخصوم المتداولة	46,00	56,83	65,77	67,37	59,06
الأصول السائلة على التعويضات المدفوعة في السنة الماضية	31,67	32,69	32,77	40,05	29,54
معدل سيولة المؤونات التقنية	77,43	89,50	93,07	77,90	109,85
تطور الاحتياطيات الفنية عن سنتين لحقوق المساهمين	-	8,53	7,70	7,97	6,15
المؤونات التقنية وحقوق المساهمين على الأقساط الصافية	238,88	209,81	202,66	191,15	178,69
المؤونات التقنية على حقوق المساهمين	10,76	11,75	13,01	13,57	14,59

جدول من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج للشركة الجزائرية للتأمينات.

تمنحنا نسب السيولة دلالة على قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها نحو الزبائن المتمثلة في طلبات التعويض، ومن المعروف في التحليل بشكل عام، أنه يجب تغطية الأصول الدائمة بأموال دائمة، مثلما هو

من المهم أن تكون قيمة الأصول الجارية أعلى من قيمة الخصوم الجارية، لكون الأصول الجارية سريعة التحول إلى نقدية وبالتالي يمكن للشركة الوفاء بالتزاماتها بسرعة ودون تحمل خسارة قيمة مالية معتبرة في حالة اضطراب الشركة لاستخدام أصولها الثابتة لتغطية التزاماتها قصيرة الأجل، كبيع أملاك عقارية على سبيل المثال لتغطية هذه الالتزامات، فبيع الممتلكات العقارية بسرعة يؤدي لعدم الحصول على سعر شراء جيد مقابلها.

وفي الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الخصوم الجارية إلى الأصول الجارية بشكل عام مقبولة جدا ما عدى في سنة 2010 التي تجاوزت فيها النسبة 105% قبل أن تعود للتراجع في السنة التي بعدها ل 91 % ثم 81% سنة 2012، لترتفع بعده بشكل طفيف إلى 83% سنة 2013 و 85% سنة 2014، وتبين هذه النسبة بوضوح قدرة الشركة الجزائرية للتأمينات على مجابهة الالتزامات قصيرة الأجل بالأصول الجارية لكون هذه الأخيرة أكبر من الخصوم الجارية.

أما بخصوص نسبة القيم الجاهزة للخصوم الجارية فتراوحت في حدود 10% ما عدا سنة 2013 التي بلغت النسبة فيها 12%، وتوضح هذه النسبة حجم الأموال المتوفرة في الحسابات البنكية الجارية لمواجهة أي طلبات تعويض، ومثلما تشكل هذه النسبة عامل أمان للشركة أيضا تأثر على قدرة الشركة على الاستثمار لأن هذه القيمة هي عبارة عن أموال مجمدة غير مستغلة.

وشكل رصيد الوكلاء والأقساط حصة جد مهمة من إجمالي الأقساط المكتتبة حيث قدر سنة 2010 ب 27% ثم ارتفع إلى 30,5% سنة 2011 ليرتفع مجددا إلى 42% سنة 2012 ويعود للانخفاض في السنة الموالية ليبلغ 31% بعدها شكل نسبة 30,5%. ويعبر هذا الرصيد على حجم الأقساط المكتتبة التي لم تتحصل عليها الشركة بعد، ما قد يسبب لها مشاكل في السيولة كون هذه النسب فاقت في بعض الأحيان ثلث الأقساط المكتتبة. لهذا على الشركة العمل على التقليل من هذه النسبة حتى لا تجد نفسها أمام وضعية مالية صعبة.

الاحتياطيات عرفت زيادات كبيرة على مدار السنوات الخمسة خاصة سنة 2010 التي عرفت أكبر زيادة لقيمة الاحتياطيات لتنتقل من 3,07 مليار دج سنة 2010 إلى 5,4 مليار دج سنة 2014. وعرفت الفترة الإجمالية زيادة بنسبة 43,32% ما يوضح الاهتمام الذي توليه الشركة لزيادة حجم احتياطياتها لزيادة صلابتها المالية أمام الأزمات التي يمكن أن تواجهها.

كما تبين نسبة الأصول السائلة على التعويضات المدفوعة السنة الماضية، القدرات المالية الكبيرة للشركة الجزائرية للتأمين الشامل الموضوعة في الخزينة حيث مثلت الأصول السائلة نسبة 31,6% سنة 2010 لتستقر في حدود 32% سنتي 2011 و 2012 ثم ترتفع ل40% في 2013 لتعاود الانخفاض إلى 29,5% سنة 2014 ويرجع ارتفاع هذه النسبة لارتفاع الأموال السائلة في حزينة الشركة حيث بلغت 3,1 مليار دج سنة 2013 وهو مبلغ كبير جدا يفوق حتى الحد الأدنى لإنشاء شركات تأمين في الجزائر المقدر ب2 مليار دج. ويطرح هذا الارتفاع الكبير في الأموال المحمّدة بالصندوق مشكلة ضعف الاستراتيجية الاستثمارية الخاصة بالشركة حيث تبقى على أموال معتبرة في الخزينة دون استثمارها.

معدل سيولة المؤونات التقنية كان أقل من 100% ماعدا سنة 2014 أين ارتفع إلى 109,8% وهو ما يفوق المعدل المقبول المقدر ب 100% لكن في باقي السنوات حققت الشركة نتائج جيدة حيث بلغ هذا المعدل 77% سنة 2010 ليرتفع إلى 89% سنة 2011 ثم 93% سنة 2012 لينخفض بعدها إلى 77,9% في 2013 ثم يرتفع في 2014. ويرجع سبب ارتفاع هذا المعدل عن المعدل المسموح به إلى الارتفاع المستمر للمؤونات التقنية وانخفاض قيمة الأموال بالخزينة سنة 2014 بشكل محسوس مقارنة بسنة 2013 حيث بلغ هذا الانخفاض 21,5% ما تسبب في ارتفاع معدل سيولة المؤونات التقنية من 77,9 إلى 109,8%.

من خلال نسب السيولة أعلاه يمكننا القول بأن الشركة الجزائرية للتأمينات تمكنت من تغطية الأخطار المرتبة على خطر عدم كفاية المؤونات التقنية التي تمثل أحد الأخطار الثلاثة التي تتكون منها مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين، وبالتالي لدى الشركة حجم مؤونات تقنية كافية لمواجهة التزاماتها.

نسبة المؤونات التقنية وحقوق المساهمين على الأقساط الصافية تبين أن مجموع المؤونات التقنية والأموال الخاصة للشركة أكبر من صافي الأقساط المكتتبة وهو المطلوب تحقيقه في شركات التأمين حيث بلغت النسبة 238,8% سنة 2010 لتتنخفض بعدها بشكل متواصل إلى 209,1% في 2011 ثم 202% في سنة 2012 ثم 191% في 2013 وبعدها 178% في سنة 2014 وهي نسب رغم انخفاضها المستمر إلا أنها تبقى تحقق المطلوب وللحفاظ على هذه النسبة مع زيادة النمو في حجم الأقساط المكتتبة أو قيام شركة التأمين بالتقليل من اعتمادها على عمليات إعادة التأمين عليها الاهتمام بزيادة حجم المؤونات التقنية لمنع الانخفاض المستمر لهذه النسبة وللبقاء خلف الحدود الاحترازية المطلوبة إذا علمنا أن مؤسسة التصنيف ستاندرد أند بورز توصي بأن تكون هذه النسبة أعلى من 150%.

نسبة المؤونات الفنية على حقوق المساهمين تبين أن الشركة تحقق المطلوب في هذه الوضعيات، كون أن النسبة أقل من معايير ستاندرد أند بورز التي توصي بنسبة أقل من 350% حيث تتراوح هذه النسبة بين 10 و 15% في الشركة الجزائرية للتأمين الشامل ما يوضح أن رأس المال الاجتماعي للشركة أكبر بكثير من مؤوناتها التقنية. وانتقلت هذه النسبة من 10,76% سنة 2010 إلى 14,59% سنة 2014.

توضح نسب السيولة هذه امتلاك شركة الجزائرية للتأمين الشامل لسيولة تمكنها من مواجهة الالتزامات العادية والطارئة. ماعدا في بعض السنوات التي حدث فيها انحرافات طفيفة في المؤشرات عن الحدود الموصى بها في صناعة التأمين.

المطلب الثالث: نسب النشاط:

بالاعتماد على ميزانيات سنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014 نقوم بحساب أبرز النسب المالية المستخدمة في تحليل نسب النشاط الخاصة بالشركة الجزائرية للتأمين الشامل مثلما بينها في الفصل الأول من هذا البحث.

توضح أرقام نسب النشاط الخاصة بالشركة الجزائرية للتأمين الشامل (الجدول 6.3) تطورا ملحوظا في إجمالي وصافي الأقساط المكتتبة خلال جميع السنوات المالية باستثناء سنة 2010 التي تم تسجيل تراجع هام حينها في حجم صافي الأقساط المكتتبة قدر بـ 8,4 بالمئة لكنها عادت لتعوض هذا الانكماش في سنة 2011 بتحقيقها لنسبة نمو قدرها 20%. لتستقر هذه النسبة في سنتي 2013 و 2014 في حدود 12%، ورغم أن هذا النمو يعتبر جيد جدا في القطاع إلا أنه أقل من المتوقع بالنظر للقدرات التي تمتلكها الشركة خاصة من الناحية المالية ويظهر ذلك في حجم رأس مالها البالغ 11,5 مليار دج.

بالنسبة لنسبتي إجمالي الأقساط المكتتبة لحقوق المساهمين وصافي الأقساط المكتتبة لحقوق المساهمين فمهما تبينان حجم عمليات الاكتتاب التي قامت بها الشركة خلال دورة مالية معينة، وتشتد معايير نظام ايريس أن تكون نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة لحقوق المساهمين أقل من 900% بينما يتم اشتراط أن تتراوح نسبة صافي الأقساط المكتتبة بين 220 و 300% وهو ما لتحقيقه الشركة الجزائرية للتأمين الشامل حيث تقل النسبة الثانية عن المعدل وهذا راجع لضعف عمليات الاكتتاب في الأخطار التي قامت بها الشركة مقارنة بأموالها الخاصة. وقدرت نسبة صافي الأقساط المكتتبة لحقوق المساهمين بـ 62,72% سنة 2010 لترتفع بعدها إلى 103% سنة 2014 لكنها رغم ذلك تبقى أقل من المعدل.

جدول 7.3: حساب نسب النشاط للشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2010 – 2014:

الوحدة: %

النسبة	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الأقساط المكتتبة لحقوق المساهمين	123	127	136	158	176
صافي الأقساط المكتتبة لحقوق المساهمين	62.72	75.28	81.6	91.7	103.2
التغير في الاكتتاب	8.4-	20,02	8.38	12,38	12,46
معدل الاحتفاظ	51,17	59,09	60,05	58,75	58,62
معدل تعرض الاكتتاب	45,38	52,10	54,35	57,92	62,42
معدل التعويضات لصافي الأقساط المكتتبة	37,41	54,37	55,23	50,44	52,27
معدل تكاليف الإنتاج لإجمالي الأقساط	20,69	22,47	23,94	22,40	22,00
معدل تكلفة المستخدمين (دج)	90634	106296	114166	125343	129325
متوسط الدخل من الاكتتاب للدخل من الاستثمار	267,14	467,22	154,99	326,79	360,32

جدول من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج للشركة الجزائرية للتأمينات.

نسبة التغير في الاكتتاب سجلت انخفاضا سنة 2010 بـ 8,4% بسبب نقص عمليات الاكتتاب في تلك السنة، ثم عاودت للارتفاع في السنة التي تليها لتبلغ 20% ثم سجلت 8,38 سنة 2012، لتسجل استقرار سنتي 2013 و 2014 بنسبة نمو قدرها 12%.

معدل الاحتفاظ الذي يكتسي أهمية كبيرة في شركات التأمين لأنه يعبر عن قدرة الشركة بالاحتفاظ على المخاطر التي اكتتبت فيها ومدى اعتمادها على شركات إعادة التأمين في عملها، سجل نسب تفوق 50% في جميع السنوات وبالتالي هو مؤشر جيد بأن الشركة تحتفظ بأغلب الأقساط. وقدر هذا المعدل بـ 51% سنة 2010 ليرتفع بعدها إلى 59% في 2011 ثم 60% في 2012 بعدها انخفض إلى 58,75% في 2013 ليسجل نسبة 58% أيضا سنة 2014.

تكاليف الإنتاج شكلت 20,69% في 2010 من إجمالي الأقساط ثم انتقلت النسبة إلى 22,47% سنة 2011 لترتفع إلى 23,94% سنة 2012 ثم تنخفض إلى 22,4% سنة 2013 لتعاود الانخفاض مرة أخرى إلى 22% في 2014. وتعتبر هذه النسب مقبولة بالمقارنة مع أرقام المؤسسات المنافسة الوطنية.

وبخصوص تكلفة المستخدمين فقد بلغ متوسط التكلفة الخام للمستخدم الواحد 90 ألف دج شهريا في 2010 ليرتفع هذا الرقم سنويا حتى يصل إلى 129 ألف دج شهريا سنة 2014، وتعتبر هذه الأرقام أعلى من متوسط الرواتب المدفوعة في قطاع التأمينات في الجزائر، حيث بينت دراسة للديوان الوطني لإحصاء أن متوسط الرواتب الصافية في الجزائر بلغ 37 ألف دج شهريا سنة 2014 بشكل عام و 57800 دج في قطاع البنوك والتأمينات وبالتالي فمتوسط رواتب الشركة الجزائرية للتأمين الشامل أعلى من متوسط الرواتب في القطاع مع مراعاة الفارق بين الأجور الخام والصافية، وهو ما من شأنه الحفاظ على طاقم الموظفين واستقطاب أفضل الكفاءات من الشركات الأخرى.

مؤشر متوسط الدخل من الاكتتاب للدخل من الاستثمار يبين بوضوح اعتماد الشركة على عملية الاكتتاب لتحقيق أرباح وهي عملية النشاط الأساسية لشركات التأمين، ومن الواضح من أرباح الاستثمارات أن مردوديتها ضعيفة جدا بالمقارنة مع الموارد المالية الكبيرة للشركة. وبلغت هذه النسبة 267,14% سنة 2010 لترتفع إلى 467% سنة 2011 قبل ان تنخفض إلى 154,99% في 2012 ثم ترتفع مرة أخرى لـ 326,79% في 2013 ثم 360% في 2014، ويرجع هذا التذبذب في المؤشر إلى اختلاف حجم أرباح الشركة من سنة

لأخرى في حين تعرف الأرباح من الاستثمار استقرار سنوي كونها تكون في الأغلب على شكل توظيفات في سندات الدولة أو ودائع لأجل.

المطلب الرابع: حساب نسب الربحية والمردودية:

بالاعتماد على ميزانيات سنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014 نقوم بحساب أبرز النسب المالية المستخدمة في تحليل ربحية ومردودية الشركة الجزائرية للتأمين الشامل مثلما بينها في الفصل الأول من هذا البحث.

من البيانات الموجودة في الجدول 7.3 أسفله، نجد أن معدلات نتيجة الدورة إلى حقوق حملة الأسهم ومعدلات المردودية الاقتصادية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT تعد نتائج جد إيجابية للشركة حيث تحقق سنويا نسبة أرباح تفوق 8% ما عدا في 2012 أين حققت ربح قدره 5 بالمئة، بينما في السنة التي بعدها حققت 11,53% كأرباح سنوية صافية ونفس الشيء بالنسبة للمردودية الاقتصادية فهي انتقلت من 3,89% سنة 2010 إلى 3,27% سنة 2011 ثم 2,07% في 2012 لترتفع إلى 4,44% سنة 2013 ثم 4,01%.

أما بالنسبة للعائد على الاستثمارات، فقد حققت شركة CAAT نتائج دون المستوى المتوسط المطلوب والذي يقدر بحوالي 6%. حيث كانت العوائد من الاستثمارات لدى الشركة في حدود 2,5% سنويا، ويمكن إرجاع سبب هذا الانخفاض في عوائد الاستثمارات لكون أغلب توظيفات الشركة عبارة عن شراء سندات الخزينة التي يفرضها عليها القانون أو ودائع لأجل وهي التي تتسم بنسب ربحية ضعيفة.

الأرقام المبينة في الجدول 7.3 تبين بوضوح أن الأرباح المحققة من الشركة الجزائرية للتأمينات متأتية أساسا من نشاط الاكتتاب وليس من نشاط الاستثمار وبالتالي نستنتج أن الشركة تمكنت من تسعير منتجاتها بشكل جيد سمح لها بتغطية كافة الأخطار التي تواجهها وتحقيق أرباح صافية تفوق 8% سنويا. وينطبق هذا الكلام على جميع الفروع ما عدا فرع التأمينات على السيارات الذي يحتاج لإعادة نظر في الأسعار المطبقة على هذا المنتج لكونه يشكل نسبة هامة جدا من حجم التعويضات السنوية المقدمة مقارنة بحجم الاكتتاب في هذا الخطر، مثلما بينا ذلك في المبحث الأول من هذا الفصل.

جدول 8.3: حساب نسب الربحية والمردودية للشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2010 – 2014:

الوحدة: %

النسبة	2010	2011	2012	2013	2014
نتيجة الدورة إلى حقوق حملة الأسهم	9,39	8,12	5,13	11,53	8,79
المردودية الاقتصادية	3,89	3,27	2,07	4,44	3,34
العائد على الاستثمار	3.62	3.65	3.69	3.70	4.01
معدل الخسارة الصافي	89,43	82,41	63,63	70,56	68,47
معدل صافي المصاريف	25,39	23,75	27,22	24,61	24,08
النسبة المجمعة	114,82	106,16	90,85	95,17	92,55
معدل هامش ربح الاكتتاب	14,82-	6,16-	9,15	4,83	7,45
معدل التغير في حقوق المساهمين	11,19	8,19	3,16	7,29	3,20
معدل الأرباح قبل الضريبة إلى حقوق المساهمين	11,77	9,30	6,09	13,91	10,95
معدل العائد على الاستثمارات	2,56	2,55	-	2,44	2,28

جدول من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج للشركة الجزائرية للتأمينات.

النسبة المجمعة أو معدل هامش ربح الاكتتاب يعتبر مؤشر جد هام على مدى فعالية نشاط الشركة التقني الأساسي فهو يعبر قدرتها على تحقيق أرباح من هذه العملية دون انتظار نتائج الاستثمارات. وقد سجل هذا المؤشر نتيجة سلبية سنتي 2010 و 2011 حيث كان المعدل (-14,82%) سنة 2010 ثم سجل (-6,16%) في سنة 2011 ليحقق نتائج إيجابية في السنوات الثلاثة التي تليها، مسجلا 9,19% في 2012 و 4,83% في 2013 و 7,45% في 2014 وهو ما يبين أن الشركة حققت عجزا في سنتي 2010 و 2011 في نشاط الاكتتاب بسبب ارتفاع قيمة التعويضات الصافية من إعادة التأمين وعندما نظيف إليها مختلف المصاريف العمومية تصبح أعلى من صافي الأقساط المكتتبة.

المبحث الثالث: مقارنة مؤشرات الشركة مع المعايير الدولية المستخدمة في شركات التأمين على الأضرار:

لنتمكن من تحليل إن كانت الشركة تواجه خطر إفلاس بسبب مخاطر الاكتتاب لا بد من مقارنة المؤشرات المالية للشركة مع المعايير الدولية ومن أبرز هذه المعايير، وفي هذا المطلب سنقوم بمقارنة نسب الشركة المالية مع معايير نظام الإنذار المبكر IRIS والمعايير الموضوعية من قبل مؤسسة ستاندرد أند بورز.

المطلب الأول: مقارنة النسب المالية للشركة الجزائرية للتأمينات مع معايير نظام الإنذار المبكر IRIS:

في الجدول المقابل أبرز النسب المالية التي تضمنها نظام IRIS والمتعلقة بمخاطر الاكتتاب، وهذا بغرض مقارنة أرقام الشركة الجزائرية للتأمينات مع الأرقام المعيارية العالمية واستنتاج إن كانت الشركة تواجه مخاطر اكتتاب تهدد سلامتها أو لا.

ونقوم باستخراج عدد الاختبارات التي فشلت فيها الشركة الجزائرية للتأمين الشامل لنستنتج مدى جودة سياستها الاكتتابية وقدرة الشركة على مواجهة مختلف الالتزامات.

جدول: 9.3: مقارنة النسب المالية لشركة CAAT خلال الفترة 2010-2014 مع معايير نظام الإنذار المبكر:

الوحدة: %

النسبة المعيارية	2014	2013	2012	2011	2010	النسبة
أقل من 900	176	158	136	127	123	إجمالي الأقساط المكتتبة لحقوق المساهمين
220 - 300	103.2	91.7	81.6	75.28	62.72	صافي الأقساط المكتتبة لحقوق المساهمين
بين 33- و 33+	12,46	12,38	8.38	20,02	8.4-	التغير الاكتتاب
أكبر من 6	4.01	3.70	3.69	3.65	3.62	العائد على الاستثمار
أقل من 105	85,5	83,09	81.13	91,63	105.05	الخصوم السائلة على الأصول السائلة
أقل من 25	8.93	13,41	23.95	14,4	36.15	تطور الاحتياطيات الفنية
أقل من 25	6,15	7,97	7,70	8,53	-	تطور الاحتياطيات الفنية عن سنتين لحقوق المساهمين

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج للشركة الجزائرية للتأمينات.

نسبة إجمالي الأقساط إلى حقوق المساهمين:

ارتفعت النسبة من 123% سنة 2010 إلى 176% سنة 2014 وتبين الزيادة في هذا النسبة زيادة حجم الاكتتاب الذي تقوم به الشركة لكنها تبقى بعيدة عن نسبة الخطر التي تقدر ب 900% حسب نظام إريس. أما نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى حقوق المساهمين فقط انتقلت هي الأخرى نحو الارتفاع من 96 % سنة 2010 إلى 103% سنة 2014 لنفس السبب السابق، لكن الملاحظ هو أن هذه النسبة لا تحقق متطلبات نظام إريس الذي يلزم شركات التأمين أن تحقق نسبة تتراوح بين 220 و 300%. وتبين هذه النسبة أن حجم الأقساط الصافية المكتتبة ليست في المستوى المطلوب بالنظر لأموالها الخاصة، وبالتالي على الشركة أن تعمل على زيادة نمو الأقساط التي تكتتب فيها بشكل مضاعف على الأقل نظرا لامتلاكها إمكانيات مالية كبيرة تسمح لها بذلك. لكن هذا العمل على زيادة النمو يجب أن يكون بشكل حذر حتى لا تتجاوز نسبة التغير في الأقساط المكتتبة الصافية (بعد حذف عمليات إعادة التأمين وإعادة التأمين) 33% سنويا، وهي النسبة التي تحترمها الشركة حاليا حيث بلغ التغير الأكبر في الاكتتاب سنة 2011 بنسبة 20% وذلك يرجع للتراجع الذي شهدته الشركة في السنة التي قبلها بنسبة 8%. أما في باقي السنوات فلم تتجاوز نسبة التغير 12% وعليه يمكن للشركة العمل على زيادة حجم الاكتتاب، فمثلا في سنة 2014 حققت الشركة نمو قدره 1.3 مليار دج في حجم الأقساط الصافية بينما كان بإمكانها العمل حتى على زيادة حتى 3 مليارات دج دون أن تعرض نفسها للخطر، لكن هذا المسعى ليس في يد الشركة تحركه كما تشاء بل هناك عوامل أخرى تأخذ في عين الاعتبار أهمها المنافسة من الشركات الأخرى وحجم قطاع التأمينات في الجزائر.

تطور الاحتياطات:

من الواضح أن شركة CAAT تميل لتشكيل احتياطات مالية كبيرة بدل من القيام باستثمارها في مشاريع تحقق لها عوائد أكبر فخلال الخمس سنوات التي شملتها الدراسة تجاوزت مرة الحد الأعلى المسموح به وهو 25% سنة 2010، حيث بلغ التغير في الاحتياطات بالمقارنة مع سنة 2009 نسبة 36%. وكادت الشركة تعيد تجاوز النسبة المعيارية عندما حققت سنة 2012 نسبة تغير في الاحتياطات المالية قدرها 24%.

جدول 10.3: عدد اختبارات IRIS التي فشلت فيها الشركة الجزائرية للتأمين الشامل

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الاختبارات	4	2	2	2	2

في المجمل فشلت شركة الجزائرية للتأمين الشامل في 4 اختبارات سنة 2010 واختبارين فقط في السنوات الأخرى، والاختبارات الأربعة هي صافي الأقساط المكتتبة لحقوق المساهمين، الخصوم السائلة على الأصول السائلة، العائد على الاستثمار، تطور الاحتياطات الفنية. في الاختبارين الذين فشلت فيهما الشركة في السنوات الأربع الأخرى هما صافي الأقساط المكتتبة لحقوق المساهمين والعائد على الاستثمار.

بالنسبة للعائد على الاستثمار فالشركة لا تملك الكثير من الخيارات أمامها كون النسبة الأكبر من الاستثمارات يتم وضعها في سندات الخزينة ذات الربحية الضعيفة وأيضاً عدم توفر سوق مالي قوي لاستثمار الأموال المتبقية ما يدفعها لتوجيهها لسندات الخزينة أيضاً أو ودائع لأجل. بالنسبة للخصوم السائلة على الأصول السائلة تجاوزت النسبة المسموح بها بشكل طفيف جدا في 2010 لتعود لتحقيق نتائج جيدة في السنوات الأخرى. أما بخصوص الاحتياطات فقد عملت الشركة سنة 2010 على توجيه جزء كبير من نتائج الدورة لزيادة الاحتياطات وبالتالي زيادة الأموال الخاصة للشركة، ورغم أنها تجاوزت الحد المسموح به إلا أنه شيء إيجابي لزيادة القدرة الاستيعابية لشركة التأمين على الاكتتاب في عدد أكبر من الأخطار وأيضاً زيادة تقوية ملاءمتها المالية والتي هي قوية من الأساس حيث يفوق الهامش نسبة 100%.

وبالنسبة لنسبة صافي الأقساط المكتتبة لحقوق المساهمين فكما ذكرنا فهي لا تحقق المعدل المطلوب حسب معايير ايريس والمجال مفتوح أمامها إن أرادت القيام بالمزيد من الصفقات لكن مع مراعاة حسن الاختيار حتى لا تتعاقد في صفقات درجة الخطورة فيها عالية وبالتالي تؤثر على مستويات نسب أخرى.

المطلب الثاني: مقارنة النسب المالية للشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT مع معايير مؤسسة ستاندرد أند بورز خلال الفترة 2010 – 2014:

في الجدول الموالي نقوم بمقارنة نسب CAAT المالية مع النسب المعيارية التي وضعتها مؤسسة ستاندرد أند بورز، وهي المعايير التي يختلف بعضها عن معايير نظام الإنذار المبكر، بينما يتلاءم بعضها معه.

جدول: 11.3: مقارنة النسب المالية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT مع معايير مؤسسة ستاندرد أند بورز خلال الفترة 2010 – 2014:

الوحدة: %

النسبة المعيارية	2014	2013	2012	2011	2010	النسبة
بين 200 و 300	103.2	91.7	81.6	75.28	62.72	صافي الأقساط المكتتبة لحقوق المساهمين
بين 10 و 30	12,46	12,38	8.38	20,02	8.4-	التغير في صافي الأقساط المكتتبة
أكبر من 50	58.68	58.16	58	59.09	51.17	الأقساط الصافية إلى إجمالي الأقساط
أكبر من 25	360,32	326,79	154,99	467,22	267,14	متوسط الدخل من الاكتتاب إلى الدخل من الاستثمار
أكبر من 100	109,85	77,90	93,07	89,50	77,43	المخصصات الفنية على الأصول السائلة
أكبر من 5	10,95	13,91	6,09	9,30	11,77	الأرباح قبل الضريبة على حقوق المساهمين
أكبر من 150	178,69	191,15	202,66	209,81	238,88	المخصصات الفنية وحقوق المساهمين على الأقساط الصافية
أقل من 350	14,59	13,57	13,01	11,75	10,76	المخصصات الفنية على حقوق المساهمين

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج للشركة الجزائرية للتأمينات.

بتحليل الجدول نستنتج بأن الشركة تعاني من مشاكل في تحقيق رقم أعمال يتناسب مع أموالها الخاصة، فكل من النسبتين صافي الأقساط المكتتبة لحقوق المساهمين والتغير في صافي الأقساط المكتتبة أقل من المطلوب

حسب معايير ستاندرد أند بورز. وهو نفس الاستنتاج الذي خلصنا إليه بتطبيق معايير نظام الإنقاذ المبكر .IRIS

أما بخصوص النسبة الثالثة التي تعنى أساساً باحتفاظ الشركة بالأقساط المكتتبة بدل توجيهها لمعيدي التأمين، فقد حققت الشركة الجزائرية للتأمينات نتائج إيجابية في جميع سنوات الدراسة حيث تحتفظ الشركة بأكثر من نصف حجم الأقساط المكتتبة وتقوم بإعادة تحويل النسبة المتبقية لشركات إعادة التأمين.

وتمثل هذه النسبة مؤشراً هاماً يدل على رغبة الشركة وعملها على تحقيق مزيد من التقدم في قطاع التأمينات على الأضرار، وعملها أيضاً بأساليب سليمة لتحديد الأقساط بالشكل الصحيح، واهتمامها أيضاً بمختلف مراحل العمليات التأمينية، ولا تقوم بالاكتتاب في الأخطار الرديئة التي قد تسبب مشاكل مالية كبيرة في ميزانية الشركة.

كما تسجل الشركة الجزائرية للتأمين الشامل ضعف كبير في استثمار أموالها، كما تواجه الشركة مشكلة بخصوص انتقاء الأخطار التي تؤمن عليها كما وجدنا سنتي 2010 و 2011 أين حققت نتيجة سلبية في معدل هامش ربح الاكتتاب لهذا عليها الرفع من أقساط بعض الأخطار التي تسبب لها خسائر كبيرة مثل التأمين على السيارات.

وأيضاً من الواضح أن عملية إعادة التأمين التي تنتهجها الشركة ليست بالمستوى المطلوب فهي تحول سنوياً أكثر من 40% من الأقساط لمعيدي التأمين وفي المقابل يساهم معيدي التأمين بنسبة قليلة في تغطية التعويضات التي تدفعها الشركة.

جدول 12.3: عدد اختبارات ستاندرد أند بورز التي فشلت فيها الشركة الجزائرية للتأمين الشامل

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الاختبارات	3	2	3	2	1

وبشكل عام فشلت شركة الجزائرية للتأمين الشامل في 3 اختبارات من بين مجموع اختبارات مؤسسة ستاندرد أند بورز خلال سنتي 2010 و 2012 هي صافي الأقساط المكتتبة لحقوق المساهمين، التغيير في صافي الأقساط

المكتتبة والمؤونات التقنية (المخصصات الفنية) على الأصول السائلة. ونسبتين خلال سنتي 2011 و2013 هما صافي الأقساط المكتتبة لحقوق المساهمين ونسبة المخصصات الفنية على الأصول السائلة، لتحسن وضعيتها خلال سنة 2014 أين فشلت في اختبار واحد فقط هو صافي الأقساط المكتتبة لحقوق المساهمين.

بينما باقي النسب الأخرى وهي معدل الاحتفاظ، متوسط الدخل من الاكتتاب إلى الدخل من الاستثمار، الأرباح قبل الضريبة على حقوق المساهمين، المخصصات الفنية وحقوق المساهمين على الأقساط الصافية، المؤونات التقنية (المخصصات الفنية) على حقوق المساهمين كانت جيدة وحققت المعدلات المعيارية التي وضعتها شركة ستاندرد أند بورز لقياس وتقييم نشاطها.

وبشكل عام من النتائج السابقة نجد أن الشركة نجحت في أغلب الاختبارات لكنها تبقى تعاني من مشكلة قلة الأقساط الصافية مقارنة بحجم أموالها الخاصة حيث فشلت في تحقيق المعدلات المعيارية خلال جميع سنوات الدراسة وهي النسبة الوحيدة التي بقت الشركة الجزائرية للتأمين الشامل لا تفي بها خلال سنة 2014 بعدما تمكنت من النجاح في تحقيق المعدلات المطلوبة في نسبة التغير في صافي الأقساط المكتتبة، ونسبة المخصصات الفنية على الأصول السائلة.

المبحث الرابع: التحليل المالي الديناميكي لنشاطي الاكتتاب والتعويض في الشركة الجزائرية للتأمينات:

التحليل الديناميكي لأعباء التعويضات على الحوادث في الشركة الجزائرية للتأمينات التي تنشط بدورها في قطاع التأمينات على الأضرار يتم عن بواسطة التحليل بطريقة بوني-مالي Boni-Mali على السنوات السابقة، ونظرا لعدم توفر البيانات اللازمة لم يتمكن الباحث من الحساب بهذه الطريقة لكن يتم ذكر هنا كيفية استخدام هذه الطريقة. والغرض من استخدام هذه الطريقة هو تبين حجم الأعباء التي تدفعها الشركة في سنة الدراسة الأخيرة عن السنوات السابقة.

بسبب عدم توفر البيانات بالدقة المطلوبة لإجراء هذه الدراسة من الوثائق المالية التي تحصلنا عليها في الشركة الجزائرية للتأمينات تعذر علينا إجراء هذا الاختبار، لكن هذا لا يمنع من اقتراح آلية العمل وإجراء التحليل باستخدام هذه الطريقة لتقييم نشاط الاكتتاب في الشركة الجزائرية للتأمينات.

حيث نقوم باستخراج تكاليف الحوادث الحقيقية التي دفعتها الشركة الجزائرية للتأمين باستخدام طريقة -boni mali ثم نقارنها بحجم المداخل الصافية من الأعباء المتأتية من عمليات الاكتتاب والقبول المباشرة لعقود التأمين التي قامت بها الشركة لتتمكن من خلال ذلك من مقارنة النتائج والحكم على جودة عمليات التسعير وتكوين المؤونات واقتراح الإجراءات التصحيحية اللازمة في حالة وجود أي اختلالات.

كخطوة أولى يتم إعداد جدول يوضح قيمة مؤونات الحوادث للدفع، عن طريق إعداد الجداول المثلثية التي تظهر في سنوات الجرد في جهة وسنوات المتابعة في جهة أخرى، أين نقوم بتوزيع مؤونات الحوادث للدفع في سنة الجرد على سنوات المتابعة اللاحقة، ثم نجمع مجموع مبالغ المؤونات في سنوات المتابعة. ثم نعد جدول ثاني بنفس الطريقة لمجموع مبالغ التعويضات خلال كل سنة جرد موزعة على سنوات المتابعة ونقوم بحساب مجموع المبالغ المدفوعة خلال كل سنة جرد.

الجدول 13.3: تفصيل مؤونات الكوارث للدفع خلال السنوات 2010 - 2014

سنة الجرد	سنة المتابعة	2010	2011	2012	2013	2014
2010		-	-	-	-	-
2011			-	-	-	-
2012				-	-	-
2013					-	-
2014						-
المجموع		-	-	-	-	-

جدول 14.3: تفصيل التعويضات المدفوعة للزبائن خلال السنوات 2010 - 2014

سنة الجرد	سنة المتابعة	2010	2011	2012	2013	2014
2010		-	-	-	-	-
2011			-	-	-	-
2012				-	-	-
2013					-	-

-					2014
-	-	-	-	-	المجموع

في الخطوة الموالية نقوم بحساب تكاليف الحوادث المدفوعة خلال سنة 2015

جدول 15.3: تكاليف الحوادث المدفوعة خلال سنة 2015 عن السنوات السابقة

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	سنة المتابعة
-	-	-	-	-	-	+ التعويضات
-	-	-	-	-	-	+ حجم المؤونات المغلقة
-	-	-	-	-	-	- حجم المؤونات المفتوحة
-	-	-	-	-	-	= تكاليف الحوادث
-	-	-	-	-	-	= (بوني / مالي)

لإيجاد تكلفة الحوادث المدفوعة سنة 2015 نقوم بإضافة مجموع التعويضات المدفوعة إلى الفارق بين المؤونات المغلقة والمفتوحة خلال كل السنوات الخمسة للدراسة. وهي القيمة التي تمثل مجموع التعويضات المدفوعة عن الحوادث التي وقعت سنة 2015 زيادة على تعويضات الحوادث التي وقعت خلال السنوات من 2010 إلى 2014 والتي تأجل تسديدها إلى غاية سنة 2015 (بوني-مالي) ومجموع المبالغ بوني/مالي تتشكل بسبب عدم قدرة الشركة على تقييم التزاماتها بشكل صحيح.

بعد إيجاد تكاليف التعويضات الحقيقية عن كل سنة نقارنها بحجم المداخيل المتأتية من عمليات الاكتتاب محذوف منها مختلف التحويلات والأعباء، أي المداخيل المتأتية من نشاط الشركة الأساسي لنستخرج بذلك النتيجة الفعلية التي حققتها الشركة الجزائرية للتأمينات من نشاط الاكتتاب.

من خلال إيجاد صافي المداخيل من عمليات الاكتتاب المباشرة التي قامت بها الشركة نقوم بحذف مختلف الأعباء التي تحملتها الشركة من أجل اكتتاب هذه الأقساط من مجموع الأقساط المتأتية من عمليات الاكتتاب المباشر مضاف لها الأقساط المقبولة، زيادة على المنتجات والأعباء المتأتية من نشاط الشركة في التأمين المشترك.

جدول 16.3: جدول يبين تدفقات الخزينة من عمليات الاكتتاب المباشرة وعمليات القبول في الشركة الجزائرية للتأمينات:

الوحدة: دج

العناصر	2010	2011	2012	2013	2014
الأقساط المكتتبه من العمليات المباشرة	7206717269	8649146409	9374524842	10535400337	11848609706
إجمالي الأعباء على العمليات المباشرة	4579685195	4772529692	6618261923	5069401779	7162040739
إجمالي الأعباء على الأقساط المقبولة	0	0	0	334038	50382
تدفقات الخزينة من عمليات الاكتتاب	2627032074	3876616717	2756262919	5465664520	4686518585

المصدر: التقارير السنوية للشركة الجزائرية للتأمينات للسنوات: 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.

من خلال ما سبق وبعد استخراج صافي المداخل المتأتية من عمليات الاكتتاب من تكاليف الحصول عليها، يتم مقارنة تكاليف الحوادث المدفوعة عن سنة ما بصافي المداخل المتأتية من نشاط الاكتتاب في نفس السنة لاستخراج النتيجة التقنية الفعلية التي تمكننا من تقييم مدى جودة تسعير منتجات الشركة وقدرتها على تكوين مؤونات تقنية بشكل صحيح لمواجهة مختلف الالتزامات، وفي حالة وجود أي شكل من أشكال العجز يتوجب مراجعة كل من معدلات التسعير وطريقة حساب المؤونات بأسرع ما يمكن للمحافظة على سلامة الشركة في مواجهة المخاطر المحدقة بها جراء اكتتابها في عقود ذات مخاطر مرتفعة بأسعار أقل من المطلوب مثلما بينته نتائج التحليل في هذه الحالة، أما في حالة تحقيق نتائج إيجابية فهذا يعني أن المركز المالي للشركة سليم في نشاط الاكتتاب، وعليه يتم الانتقال لمقارنة النتائج مع مختلف الأعباء الإدارية والعمومية للشركة للنظر في مردودية الشركة المالية.

خلاصة الفصل الثالث:

عرفت الشركة الجزائرية للتأمينات العديد من المحطات التي ساهمت في تطور بدايتها في النشاط سنة 1986 أين كانت متخصصة في نشاط التأمينات على النقل، ثم تطور نشاطها ليشمل جميع الفروع الأخرى مستفيدة من إلغاء التخصص الذي تم إقراره مع بداية مرحلة إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، ومع الوقت عملت الشركة لزيادة حصتها السوقية لتصبح ثاني أكبر شركة تأمينات في الجزائر برقم أعمال تجاوز 20 مليار دج سنة 2014 شكلت منه التأمينات على أخطار الحريق، الحوادث والأخطار المتنوعة 53%.

ومن خلال دراسة القوائم المالية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT خلال الفترة الزمنية الممتدة بين سنتي 2010 - 2014 ومقارنتها مع المعايير الدولية لكل من نظام الإنذار المبكر ومؤسسة ستاندرد أند بورز تبين أن الشركة قد فشلت في مجموعة من الاختبارات خاصة خلال سنة 2010 قبل أن تتمكن من تحسين وضعيتها والتقليل من عدد الاختبارات التي فشلت بها، ومن بين هذه الاختبارات التي فشلت فيها الشركة نجد بعضها له علاقة وطيدة مع مخاطر الاكتتاب وهي اختبار نسبة صافي الأقساط المكتتبة لحقوق المساهمين التي فشلت فيها الشركة طوال سنوات الدراسة حيث بينت أن حجم الاكتتاب الذي تقوم به الشركة أقل بكثير من قدراتها المالية وبالتالي عليها بذل جهود أكبر في هذا المجال، وأيضا نسبة تغير الاحتياطات الفنية خلال سنة واحدة من سنوات الدراسة هي سنة 2010 أين كانت أعلى من الحد المسموح لكنها عادت للحدود المسموح بها خلال باقي السنوات. كما عانت الشركة من كثرة الأموال السائلة خلال جميع سنوات الدراسة ما عدا سنة 2014 وهو ما يضيع فرص تحقيق عوائد مالية من الاستثمارات على الشركة بسبب ارتفاع حجم الأموال السائلة مقارنة بالمخصصات (المؤونات) الفنية، ما يضيع على الشركة فرصة تغطية العجز في نشاط الاكتتاب في حالة وجوده من عوائد الاستثمارات.

الشركة الجزائرية للتأمين الشامل فشلت خلال سنتين هما 2010 و2012 في اختبار التغير في صافي الأقساط المكتتبة حيث تراجع حجم الأقساط المكتتبة بشماني نقاط مئوية في 2010 في حين لم يكن معدل النمو بالشكل الكافي خلال سنة 2012 بعد أن نمت الأقساط بشماني نقط مئوية فقط في الوقت الذي تبلغ النسبة المعيارية بين 10 و30 نقط مئوية.

وبخصوص ربحية الشركة من نشاطها الأساسي المتمثل في الاكتتاب فقد فشلت الشركة الجزائرية للتأمين الشامل في تحقيق معدلات ربحية موجبة خلال سنتي 2010 و2011 بسبب ارتفاع حجم التعويضات والمصاريف

العمومية للشركة عن حجم صافي الأقساط المكتتبة لتعود الشركة لتحقيق معدلات ربحية في السنوات التالية 2012، 2013 و 2014.

وفي المحل يمكننا القول بأن الشركة الجزائرية للتأمين قد صححت الاختلالات التي واجهت نشاطها خلال سنة 2010 خلال السنوات الموالية حتى بقت تعاني من اختلال واحد فقط خلال سنة 2014 وهو نقص صافي الأقساط المكتتبة بالمقارنة مع حجم حقوق المساهمين (أموال الشركة الخاصة)، لهذا يلزمها العمل أكثر على زيادة حجم الأقساط من خلال زيادة منتجاتها ودخول أسواق جديدة والعمل على الحصول على زبائن جدد، زيادة على التقليل من الأخطار التي تتخلى عنها لمعيدي التأمين خاصة المخاطر ذات الأحجام الصغيرة الأعداد الكبيرة لأن معدلات الكارثية الخاصة بها لن تتغير بشكل كبير يؤثر على كيان الشركة وهذا حتى تتمكن من استغلال القدرات الاكتتابية التي يوفرها لها رأس مالها الكبير.

الخاتمة

خاتمة:

بسبب خصوصية نشاط التأمينات بالمقارنة مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى ظهرت مخاطر غير تقليدية تواجه شركات التأمين بسبب بيع الشركة لمنتجاتها وتحصيل الأموال قبل أن تعرف التكاليف الحقيقية لتلك المنتجات، فهي تتوقع فقط كم ستكلف في المستقبل، ومن بين أبرز هذه المخاطر مخاطر الاكتتاب مثلما قمنا بتعيينه، ولهذا كان لابد من قياس وتقييم هذه المخاطر باستخدام عدة تقنيات مثلما استخدم الباحث في هذه الدراسة تقنيات التحليل المالي الديناميكي، والتي يمكن اعتبارها من أفضل طرق تقييم مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين على الأضرار، وقد وضعنا في الفصل الأول مختلف التقنيات المستخدمة في التحليل المالي في شركات التأمين بصفة عامة وتقنيات تحليل مخاطر الاكتتاب بصفة خاصة.

اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة النظرية ودراسة الحالة على الشركة الجزائرية للتأمينات نقوم باختبار الفرضيات التي طرحناها للحكم على صحتها أو خطئها في النقاط التالية:

- من خلال الدراسة النظرية في الفصل الأول وجد الباحث أن الأساليب المستخدمة في التحليل المالي في شركات التأمين تختلف عن باقي المؤسسات الأخرى، فعلى سبيل المثال شركات التأمين لا تمتلك مخزونات وبالتالي فهي ليست بحاجة لدراسة احتياجات رأس المال العامل، وفي المقابل نجد بأن انعكاس دورة الإنتاج في نشاط التأمينات يحتم على المحللين الماليين ومدراء شركات التأمين الاهتمام بنسب مالية مستحدثة تمكن من تحليل وضعية الشركة بدقة للمساعدة على اتخاذ القرارات المناسبة وبالتالي نقول بأن فرضية اختلاف أساليب التحليل المالي في شركات التأمين عن باقي الشركات الأخرى صحيحة.

- ساهم استخدام النسب المالية التي تبرز كيفية تعرض الشركة الجزائرية للتأمين الشامل لمخاطر الاكتتاب، في معرفة بعض الجوانب التي تعاني منها الشركة متمثلة في صغر رقم أعمالها بالمقارنة مع حجم أموالها وكذا ضعف العوائد المالية على الاستثمارات بالمقارنة مع المعايير المعمول بها في الصناعة، كما بينت لنا النسب المالية كيف تمكنت الشركة من تحويل فشلها في تحقيق المعدلات المعيارية في الاختبارات المجرى لها إلى نتائج إيجابية وفق المعدلات المطلوبة، ما عدا في النسبتين السابقتي الذكر.

- عانت الشركة الجزائرية للتأمين الشامل من مخاطر اكتتاب خلال السنوات الأولى للدراسة تمثلت في التغيرات الكبيرة في كل من مؤشرات حجم الأقساط المكتتبة وتطور الاحتياطيات الفنية وهو ما ظهر في خسارتها في نشاط الاكتتاب خلال الثلاث سنوات الأولى للدراسة قبل أن تحقق مؤشرات جيدة خلال السنتين الأخيرين لفترة الدراسة، زيادة على نقص صافي الأقساط المكتتبة لأموال الشركة الخاصة عن المعدل في جميع سنوات الدراسة وبالتالي الفرضية الثانية التي تقول بأن الشركة الجزائرية للتأمينات تواجه مخاطر اكتتاب تهدد سلامتها صحيحة.
- العامل الأساسي الذي زاد من قدرة الشركة الجزائرية للتأمينات على الاكتتاب هو زيادة رأس مالها بشكل كبير، وكون أن رأس المال هو أحد عناصر حساب الملاءة المالية ويكون فوق الكسر، نعتبر أن العلاقة التي تقول بأن هناك علاقة طردية بين الملاءة المالية للشركة وقدرتها على الاكتتاب صحيحة.

نتائج الدراسة:

أهم نتيجة لهذه الدراسة هو توفير مرجع جديد في موضوع التحليل المالي الديناميكي في شركات التأمين وهو الموضوع الذي يشهد ندرة كبيرة في المراجع، خاصة العربية.

وبينت هذه الدراسة بعض جوانب الاختلال في نشاط الشركة الجزائرية للتأمين الشامل والتي تؤثر على نشاطها لكنها لا ترقى إلى أن تهدد وجود الشركة. كما بينت الدراسة الوضعية المالية الجيدة للشركة الجزائرية للتأمينات والقدرات الكامنة الكبيرة التي تملكها من زيادة رقم أعمالها في حال العمل على تحقيق هذا الهدف.

آفاق الدراسة:

تعرف الدراسات حول الأخطار في شركات التأمين نقصا كبيرا، حيث لا تزال تمثل مجالا خصبا للبحث خاصة في الجزائر التي تحتاج لإجراء المزيد من الدراسات للوصول لفهم مختلف المخاطر التي تواجه الشركات الجزائرية وسبل تقييمها وإدارتها، حيث يمكن التعمق أكثر في دراسة مخاطر الاكتتاب، الاستثمار، السوق، المخاطر التشغيلية بشكل معمق، أي دراسة عنصر فقط من بين أحد العناصر السابقة وعلاقته بمتغير يتعلق بنشاط شركات التأمين، كدراسة أفضل الطرق للاكتتاب في الأخطار الرديئة لتحقيق مردودية عالية، المزيج الأمثل لمحفظة الاكتتاب الأخطار الصناعية، تأثير معيدي التأمين على محفظة اكتتاب شركات التأمين، أو دراسة أثر

معدلات الفائدة على اتخاذ القرارات الاستثمارية، وغيرها من المواضيع البحثية المنبثقة من المخاطر التي تواجه شركات التأمين.

الملاحق

الملحق رقم 1: قرار رقم 85-82 يتضمن انشاء الشركة الجزائرية للتأمين الشامل تحت تسمية الشركة الجزائرية للتأمين على النقل:

Décret n° 85-82 du 30 avril 1985 portant création de la compagnie algérienne des assurances transports (C.A.A.T.) et fixant ses statuts.

Le Président de la République,

Décrète :

TITRE I

DENOMINATION - SIEGE

Article 1er. — Il est créé une entreprise publique dénommée : « Compagnie algérienne des assurances transports » par abréviation « C.A.A.T. ».

Art. 2. — La compagnie algérienne des assurances transports est dotée de la personnalité morale et de l'autonomie financière.

Art. 3. — La compagnie algérienne des assurances transports est réputée commerçante dans ses relations avec les tiers.

Elle est soumise :

— aux règles générales relatives au régime des assurances,

— aux dispositions législatives et réglementaires applicables à ses actes, objectifs, moyens et structures,

— aux règles édictées par les présents statuts.

Art. 35. — Le présent décret sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 30 avril 1985.

Chadli BENDJEDID.

NOS PRODUITS

ASSURANCES TRANSPORTS

*ASSURANCES MARITIMES:

- Facultés maritimes
- Corps de navire de commerce
- Corps de navire de pêche
- Corps de bateaux de plaisance
- Engins maritimes et fluviaux
- Corps de navires en construction
- R.C avitaillement de navire
- R.C acconier
- R.C du transporteur

*ASSURANCES AERIENNES:

- Facultés aéronefs
- Corps aéronefs
- R.C du transporteur aérien
- Responsabilité civile exploitant d'aéroport
- R.C du contrôleur du trafic aérien
- R.C avitaillement d'aéronef
- Assurance perte de licence

*ASSURANCES TERRESTRES:

- Facultés terrestres
- Transport public
- Transport privé de marchandises
- Transport de valeurs
- Corps d'engins ferroviaires
- R.C voiturier

ASSURANCE DES RISQUES INDUSTRIELS

- Incendie et risques annexes
- Bris de machine
- Perte d'exploitation
- Responsabilité civile
- Les dommages matériels causés aux biens assurés (contenu et contenant)
- Les dommages immatériels (privation de jouissances, pertes de loyers...)
- R.C en cas d'incendie (responsabilité locative, recours des voisins et des tiers)

TOUS RISQUES INFORMATIQUES

- Chute-choc
- Maladresse-malveillance
- Incendie-explosion
- Accidents électriques
- Vol
- Catastrophes
- Les frais supplémentaires d'exploitation

(location de matériel, main d'oeuvre supplémentaire, etc.)

- Les supports de données et la reconstitution des informations

ASSURANCE DES RISQUES DE CONSTRUCTION ET DE MONTAGE

- Assurance tous risques chantier ou tous risques montage
- Assurance engins de chantier
- Assurance responsabilité civile décennale
- Assurance responsabilité civile professionnelle

ASSURANCES MULTIRISQUES HABITATIONS

- Incendie et explosions
- Vol
- Bris de glaces
- Dégâts des eaux
- Responsabilité civile

ASSURANCE CONTRE LES EFFETS DES CATASTROPHES NATURELLES

- Tremblement de terre
- Tempêtes et vents violents
- Inondations et coulées de boues
- Mouvements de terrains

MULTIRISQUES PROFESSIONNELS

- Incendie et explosion
- Vol
- Responsabilité civile
- Bris de glaces
- Dégâts des eaux

ASSURANCES AUTOMOBILE

- Tous risques
- Vol et incendie
- Dommage collision
- Bris de glaces
- Acte de terrorisme et de sabotage
- Emeutes et mouvements populaires
- Tremblement de terre
- Responsabilité civile
- Personnes transportées
- Défense et recours

الملحق رقم 3:

الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج للسنوات المالية من 2009 إلى 2014:

Bilan

Actif	Note	Montant brut 2010	Amort. prov. 2010	Montant net 2010	Montant net 2009
ACTIF NON COURANT					
Immobilisations incorporelles	2	24 680 105,48	4 493 322,26	20 186 783,22	20 511 180,46
Immobilisations corporelles		6 700 892 787,72	1 923 394 502,51	4 777 498 285,21	4 674 402 478,08
Titres	5	564 091 747,15	0,00	564 091 747,15	564 091 747,15
Batiments		4 182 889 613,33	1 139 766 814,36	3 043 122 798,97	2 869 133 175,19
Immobilisations de placements		941 734 152,92	193 889 152,72	747 845 000,20	771 690 138,98
Autres immobilisations corporelles	6	1 012 177 274,32	193 889 152,72	747 845 000,20	771 690 138,98
Immobilisations en cours	8	250 597 557,25	2 804 100,18	247 793 457,07	377 953 233,85
Immobilisations financières		13 031 936 544,72	13 468 966,61	13 018 467 578,11	10 560 588 776,61
Autres participations et avances rattachées	10	2 074 225 433,29	4 290 000,00	2 069 935 433,29	959 957 366,86
Autres titres immobilisés	11	10 727 936 141,49	5 420 800,00	10 722 515 41,49	8 925 987 262,56
Prêts et autres actifs financiers non courants	12	94 324 353,79	3 758 166,61	90 566 187,18	73 819 716,94
Impôts différés actifs	13	135 450 616,15	0,00	135 450 616,15	600 824 430,25
Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants	14	0,00	0,00	0,00	
TOTAL ACTIF NON COURANT		20 008 106 995,17	1 944 160 891,56	18 063 946 103,61	15 633 455 669,00
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance		5 850 715 964,99	0,00	5 850 715 964,99	5 996 728 037,66
Part de la cession de garantie	17	5 850 715 964,99	0,00	5 850 715 964,99	5 996 728 037,66
Créances et emplois assimilés		4 878 604 688,63	918 221 727,65	3 960 382 960,98	3 954 366 880,13
Cessionnaires et cédants débiteurs	18	0,00	0,00	0,00	
Assures intermédiaires d'assurance débiteurs	19	4 747 684 550,31	903 236 497,10	3 844 448 053,21	3 938 341 691,59
Autres débiteurs	20	130 920 138,32	14 985 230,55	115 934 907,77	16 025 188,54
Impôts et assimilés	21	153 574 435,50	0,00	153 574 435,50	84 948 321,77
Disponibilités et assimilés		9 365 821 552,75	47 530 030,21	9 318 291 522,54	10 565 773 992,27
Placements et autres actifs financiers courants	23	7 279 704 061,72	47 530 030,21	7 232 174 031,51	5 068 002 205,22
Tresorerie	24	2 086 117 491,03	0,00	2 086 117 491,03	5 497 771 787,05
TOTAL ACTIF COURANT		20 248 716 641,87	965 751 757,86	19 282 964 884,01	20 601 817 231,83
TOTAL GÉNÉRAL ACTIF		40 256 823 637,04	2 909 912 649,42	37 346 910 987,62	36 235 272 900,83

Bilan

Passif	Note	Montant net	Montant net
Capitaux propres			
Capital enis		11 490 000 000,00	11 490 000 000,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (I))		3 077 712 158,17	2 260 497 795,84
Ecart de réévaluation		9 711 443,44	12 721 201,34
Ecart d'équivalence (I)		-	-
Résultat net - Résultat net par du groupe (I)		1 411 035 313,26	1 636 958 101,07
Autres capitaux propres - Report à nouveau		970 381 572,97	1 778 012 651,21
TOTAL I		15 018 077 341,90	13 622 164 447,04
Passif non courant			
Emprunt et dettes financières	11	6 311 574,50	6 317 663,18
Impôts (différés et provisionnés)		81 380 693,44	277 363 905,90
Autres dettes non courantes	8	-	-
Provisions réglementées		<i>1.615.340.863</i>	<i>1.094.879.296,57</i>
Provisions et produits constatés d'avance	13	369 963 243,31	346 648 511,70
TOTAL II		2 072 995 773,78	1 842 235 483,82
Passif courant			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs		2 532 963 118,87	2 143 220 451,42
Provisions techniques d'assurance	14	-	-
Opérations directes		14 007 144 813,40	15 066 445 053,11
Acceptations	16	-	-
Dettes et comptes rattachés	17	-	-
Cessionnaires et cedants céditaires	18	2 338 758 936,61	2 563 324 288,72
Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs	19	-	-
Impôts crédits		811 274 532,87	550 952 814,90
Autres dettes		565 696 470,19	446 930 361,82
Tresorerie passif	20	-	-
TOTAL III		20 255 837 871,94	20 770 872 969,97
TOTAL GÉNÉRAL PASSIF I+II+III		37 346 910 987,62	36 235 272 900,83

Compte de Résultat

RUBRIQUES ET POSTE	Notes	Opérations brutes 2010	Cessions et rétrocessions 2010	Opérations nettes 2010	Opérations nettes 2009 corrigées
Primes émises sur opérations directes		14 083 233 478,12	6 876 516 208,99	7 206 717 269,13	7 875 050 023,79
Primes acceptées		0,00	0,00	0,00	564 091 747,15
Primes émises reportées		516 321 905,51	-215 144 038,14	731 465 943,65	352 195 894,42
Primes acceptées reportées		1 978,52	0,00	1 978,52	771 690 138,98
I – Primes acquises à l'exercice		14 599 557 362,15	6 661 372 170,85	7 938 185 191,30	8 227 245 918,21
Prestations sur opérations directes		5 535 304 919,65	955 619 724,57	4 579 685 195,08	5 259 349 598,90
Prestations sur acceptées		13 031 936 544,72	13 468 966,61	13 018 467 578,11	10 560 588 776,61
II – Prestations de l'exercice		5 535 304 919,65	955 619 724,57	4 579 685 195,08	5 259 349 598,90
Commissions reçues en réassurance		0,00	-1 083 685 133,10	-1 083 685 133,10	920 621 345,45
Commissions versées en réassurance		0,00	3 758 166,61	90 566 187,18	73 819 716,94
III – Commissions de réassurance			-1 083 685 133,10	-1 083 685 133,10	920 621 345,45
IV – Subventions d'exploitation d'assurance					
V – MARGE D'ASSURANCE NETTE		9 064 252 442,50	4 622 067 313,18	4 442 185 129,32	3 888 517 664,76
Services extérieurs & autres consommations		601 172 918,33	601 172 918,33	571 866 316,67	5 996 728 037,66
Charges de personnel		1 694 490 583,00		1 694 490 583,00	1 473 453 529,77
Impôts, taxes et versements assimilés		185 745 386,94	185 745 386,94	192 823 583,13	3 954 366 880,13
Production immobilisée		0,00		0,00	
Autres produits opérationnels		163 757 790,88		163 757 190,88	57 159 360,01
Autres charges opérationnelles		58 180 590,11		58 180 590,11	36 739 008,19

Compte de Résultat (Suite)

Dotations aux amortissements et provisions	830 365 080,99		830 365 080,99	1 392 099 541,57
Prov. Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions	60 365 313,97		60 365 313,97	939 859 777,64
Résultat technique opérationnel	5 918 420 987,98	4 622 067 313,18	1 296 353 674,80	1 218 554 823,08
Produits financiers	633 362 382,05	0,00	633 362 382,05	648 014 641,84
Charges financières	162 654 223,53	0,00	162 654 223,53	83 623 344,00
VI – Résultat financier	470 708 158,52	0,00	470 708 158,52	564 391 831,84
VII – Résultat ordinaire avant impôts	6 389 129 146,50	4 622 067 313,18	1 767 061 833,32	1 782 946 120,92
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			356 026 520,06	347 985 797,99
Impôts différés (variations)			-269 390 601,64	-201 907 778,14
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES			9 879 355 811,30	10 792 901 043,15
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES			8 468 320 498,04	9 155 942 942,08
VIII – Résultat net des résultats ordinaires	0,00	0,00	1 411 035 313,26	1 636 958 101,07
Élément extraordinaire – produits	0,00	0,00	0,00	0,00
Élément extraordinaire – charges	0,00	0,00	0,00	0,00
IX – Résultat extraordinaire	0,00	0,00	0,00	0,00
X – Résultat net de l'exercice	6 389 129 146,50	4 622 067 313,18	1 411 035 313,26	1 636 958 101,07
Les résultats des sociétés mises en équivalence (1)				
XI – Résultat net de l'ensemble consolidé (1)				
Dont part des minoritaires (1)				
Part du groupe (1)				

BILAN

ACTIF	Montants Bruts	Amort. Prov. et pertes de valeurs	Montants Nets 2011	Montants Nets 2010
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	27 723 145	5 656 633	22 066 512	20 186 783
Immobilisations corporelles				
Terrains	564 961 747		564 961 747	564 091 747
Bâtiments	4 257 604 843	1 236 673 493	3 020 931 350	3 043 122 799
Immeubles de placements	941 734 153	216 668 857	725 065 296	747 845 000
Autres immobilisations corporelles	1 024 155 997	587 948 489	436 207 508	422 438 739
Immobilisations en concession	0	0	0	0
Immobilisations en cours	313 397 801	2 804 100	310 593 701	247 793 457
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence	0	0	0	0
Autres participations et créances rattachées	2 249 012 162	4 290 000	2 244 722 162	2 069 935 433
Autres titres immobilisés	8 985 849 442	4 065 600	8 981 783 842	10 722 515 341
Prêts et autres actifs financiers non courants	226 205 541	3 493 405	222 712 135	90 566 187
Impôts différés actif	156 487 190		156 487 190	135 450 616
TOTAL ACTIF NON COURANT	18 747 132 021	2 061 600 577	16 685 531 444	18 063 946 104
ACTIF COURANT				
Stocks & encours : Prov. techniques d'assurances	6 674 256 546	0	6 674 256 546	5 850 715 965
Créances et emplois assimilés				
Clients : Assurés, intermédiaires d'assurance	5 354 040 449	884 983 655	4 469 056 794	3 844 448 053
Autres débiteurs	105 470 791	13 796 570	91 674 220	115 934 908
Impôts et assimilés	35 512 903		35 512 903	153 574 436
Autres créances et emplois assimilés	0	0	0	0
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	10 161 446 143	47 530 030	10 113 916 113	7 232 174 032
Trésorerie	2 132 110 841	0	2 132 110 841	2 086 117 491
TOTAL ACTIF COURANT	24 462 837 672	946 310 256	23 516 527 417	19 282 964 884
TOTAL GÉNÉRAL ACTIF	43 209 969 694	3 007 910 833	40 202 058 860	37 346 910 988

BILAN

PASSIF	Montants Nets 2011	Montants Nets 2010
CAPITAUX PROPRES:		
Capital émis	11 490 000 000	11 490 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées [1])	3 520 498 707	3 077 712 158
Écart de réévaluation	7 507 497	9 711 443
Écart d'équivalence [1]		
Résultat net (Résultat net part du groupe [1])	1 220 706 980	1 411 035 313
Autres capitaux propres - Report à nouveau	0	- 970 381 573
Part de la société consolidante [1]		
Part des minoritaires [1]		
TOTAL I	16 238 713 185	15 018 077 342
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	6 547 613	6 311 575
Impôts (différés et provisionnés)	85 082 850	81 380 693
Autres dettes non courants		
Provisions réglementées	1 908 150 925	1 615 340 263
Provisions et produits constatés d'avance	415 076 280	369 963 243
TOTAL II	2 414 857 668	2 072 995 774
PASSIF COURANT		
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	4 527 571 313	2 532 963 119
Provisions techniques d'assurance	15 002 802 848	14 007 144 813
Dettes et comptes rattachés	299 927 399	2 338 758 937
Impôts	998 831 785	787 381 131
Autres dettes	719 354 663	589 589 873
Trésorerie passif	0	0
TOTAL III	21 548 488 008	20 255 837 872
TOTAL PASSIF (I+II+III)	40 202 058 860	37 346 910 988

[1] à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

COMPTE DE RÉSULTAT

RUBRIQUES	NOTE	OPERATIONS BRUTES N	CESSIONS ET RÉTROCESSIONS N	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N-1
Primes émises sur opérations directes		14 636 532 420,33	5 987 386 010,84	8 649 146 409,49	7 206 717 269,13
Primes acceptées					
Primes émises reportées		-796 593 204,84	290 205 084,61	-1 086 798 289,45	731 465 943,65
Primes acceptées reportées				0,00	1 978,52
I- PRIMES ACQUISES À L'EXERCICE	2.2.1	13 839 939 215,49	6 277 591 095,45	7 562 348 120,04	7 938 185 191,30
Prestations sur opérations directes		7 235 333 809,50	2 462 804 117,34	4 772 529 692,16	4 579 685 195,08
Prestations sur acceptations					
II- PRESTATIONS DE L'EXERCICE	2.2.4	7 235 333 809,50	2 462 804 117,34	4 772 529 692,16	4 579 685 195,08
Commissions reçues en réassurance		1 234 576 551,36		1 234 576 551,36	1 083 685 133,10
Commissions versées en réassurance					
III- COMMISSIONS DE RÉASSURANCE	2.2.1	1 234 576 551,36	0,00	1 234 576 551,36	1 083 685 133,10
IV- SUBVENTIONS D'EXPLOITATION D'ASSURANCE					
V- MARGE D'ASSURANCE NETTE		7 839 181 957,35	3 814 786 978,11	4 024 394 979,24	4 442 185 129,32
Services extérieurs & autres consommations	2.2.5	695 607 727,77		695 607 727,77	601 172 918,33
Charges de personnel	2.2.5	2 010 278 578,78		2 010 278 578,78	1 694 490 583,00
Impôts, taxes & versements assimilés	2.2.5	183 351 285,75		183 351 285,75	185 745 386,94
Production immobilisée					
Autres produits opérationnels	2.2.3	490 678 400,15		490 678 400,15	163 757 790,88
Autres charges opérationnelles	2.2.5	82 177 741,46		82 177 741,46	58 180 590,11
Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur	2.2.5	617 518 577,91		617 518 577,91	830 365 080,99
Reprise sur pertes de valeur et provisions		88 855 518,76		88 855 518,76	60 365 313,97
VI- RÉSULTAT TECHNIQUE OPÉRATIONNEL		4 829 781 964,59	3 814 786 978,11	1 014 994 986,48	1 296 353 674,80

COMPTE DE RÉSULTAT Suite

RUBRIQUES	NOTE	OPERATIONS BRUTES N	CESSIONS ET RÉTROCESSIONS N	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N-1
Produits financiers	2.2.2	614 296 339,75		614 296 339,75	633 362 382,05
Charges financières	2.2.5	119 594 028,19		119 594 028,19	162 654 223,53
VII- RÉSULTAT FINANCIER		494 702 311,56	0,00	494 702 311,56	470 708 158,52
VIII- RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS (VI + VII)		5 324 484 276,15	3 814 786 978,11	1 509 697 298,04	1 767 061 833,32
Impôts exigibles sur résultats ordinaires				306 324 735,63	356 026 520,06
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires				-17 334 417,72	-269 390 601,64
Total des produits ordinaires				9 990 754 930,06	9 879 355 811,30
Total des charges ordinaires				8 770 047 949,93	8 468 320 498,04
X- RÉSULTAT NET DES RÉSULTATS ORDINAIRES		5 324 484 276,15	3 814 786 978,11	1 220 706 980,13	1 411 035 313,26
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)				0,00	
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)				0,00	
X- RÉSULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00	0,00	0,00
XI- RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		5 324 484 276,15	3 814 786 978,11	1 220 706 980,13	1 411 035 313,26
Part dans les résultats nets des stes mises en équivalence (1)					
XII- RÉSULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ (1)					
Dont part des minoritaires (1)					
Part du groupe (1)					

(1) À utiliser uniquement pour la représentation d'états financiers consolidés.

BILAN (ACTIF)

au 31 / 12 / 2013

A C T I F	NOTE	MONTANT BRUT N	AMORT.-PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N - 1
ACTIF NON COURANT					
Écart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles	2.1.1	196 389 332,06	48 016 369,93	148 372 962,13	139 875 832,64
Immobilisations corporelles	2.1.1				
- Terrains		579 211 747,15		579 211 747,15	579 211 747,15
- Bâtiments		4 387 195 009,49	1 482 857 736,75	2 904 337 272,74	2 968 119 945,47
- Immeubles de Placements		941 734 152,92	262 073 390,26	679 660 762,66	702 438 280,49
- Autres immobilisations corporelles		1 317 892 368,83	730 835 351,36	587 057 017,47	409 938 192,64
- Immobilisations en concession				0,00	0,00
Immobilisation en cours	2.1.1	291 822 418,71	3 243 347,85	288 579 070,86	104 310 938,55
Immobilisation financières	2.1.1				
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	0,00
- Autres participations et créances rattachées		2 479 506 290,80	489 142,83	2 479 017 147,97	2 255 460 930,33
- Autres titres immobilisés		7 873 804 073,58	4 867 200,00	7 868 936 873,58	6 629 500 326,16
- Prêts et autres actifs financiers non courants		77 404 940,18	3 479 054,75	73 925 885,43	65 649 660,17
- Impôts différés actif	2.1.5	380 203 882,39		380 203 882,39	267 662 038,34
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00		0,00	0,00
TOTAL I - ACTIF NON COURANT		18 525 164 216,11	2 535 861 593,73	15 989 302 622,38	14 122 167 891,94
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance	2.1.2				
- Part de la coassurance cédée				0,00	0,00
- Part de la réassurance cédée		7 286 874 419,64		7 286 874 419,64	6 333 369 720,53
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires & Cédants débiteurs		120 821 567,36		120 821 567,36	1 106 682 278,51
- Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs	2.1.3	6 784 557 868,27	1 229 946 073,69	5 554 611 794,58	5 427 457 155,71
- Autres débiteurs	2.1.3	737 921 984,06	38 500 946,36	699 421 037,70	664 082 180,01
- Impôts et assimilés		42 083 043,93		42 083 043,93	102 169 783,14
- Autres créances et emplois assimilés				0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	2.1.4				
- Placements et autres actifs financiers courants		14 351 054 668,81	47 530 030,21	14 303 524 638,60	13 261 990 345,63
- Trésorerie		3 120 523 578,05		3 120 523 578,05	2 333 840 897,53
TOTAL II - ACTIF COURANT		32 443 837 130,12	1 315 977 050,26	31 127 860 079,86	29 229 592 361,86
TOTAL GENERAL ACTIF		50 969 001 346,23	3 851 838 643,99	47 117 162 702,24	43 351 760 253,80

BILAN (PASSIF)

au 31 / 12 / 2013

P A S S I F	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N - 1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	2.1.5	11 490 000 000,00	11 490 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))	2.1.5	4 948 402 419,49	4 363 156 779,84
Écart de réévaluation		5 303 551,28	7 507 497,36
Écart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2.1.5	1 925 666 129,98	833 271 234,74
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2.1.5	-456 983 636,68	0,00
Part de la société consolidante (1)		17 912 388 464,07	16 693 935 511,94
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		17 912 388 464,07	16 693 935 511,94
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières	2.1.5	7 229 066,71	7 046 800,61
Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	133 575 268,81	135 086 041,03
Autres dettes non courants			
Provisions réglementées	2.1.5	2 430 947 701,82	2 172 083 281,04
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	768 655 526,30	630 033 833,54
TOTAL II - PASSIF NON COURANT		3 340 407 563,64	2 944 249 956,22
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	2.1.5	3 158 523 350,78	4 847 896 226,01
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		16 885 212 880,31	15 918 031 512,33
- Acceptations		276 530,20	
Dettes et comptes rattachés			
- Cessionnaires et Cédants créditeurs	2.1.3	3 039 455 155,00	1 095 536 679,51
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		37 427 461,95	41 319 476,82
Impôts Crédits	2.1.3	1 459 250 023,52	1 073 633 229,43
Autres dettes	2.1.3	1 284 221 272,77	737 157 660,74
Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL III - PASSIFS COURANTS		25 864 366 674,53	23 713 574 784,84
TOTAL GENERAL PASSIF		47 117 162 702,24	43 351 760 253,00

COMPTE DE RESULTATS

Période du 01/01/2013 Au 31/12/2013

RUBRIQUES	NOTE	OPERATIONS BRUTES N	CESSIONS ET RETROCESSIONS N	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N-1
Primes émises sur opérations directes		18 113 888 773,58	7 578 488 435,81	10 535 400 337,77	9 374 524 842,36
Primes acceptées		116 029 693,28		116 029 693,28	
Primes émises reportées		-558 570 307,01	-60 901 633,41	-497 668 673,60	385 639 520,38
Primes acceptées reportées				0,00	0,00
I-Primes acquises à l'exercice	2.2.1	17 671 348 159,85	7 517 586 802,40	10 153 761 357,45	9 760 164 362,74
Prestations sur opérations directes		7 265 254 267,34	2 195 852 488,05	5 069 401 779,29	6 618 261 923,95
Prestations sur acceptations		334 038,20		334 038,20	
II-Prestations de l'exercice	2.2.4	7 265 588 305,54	2 195 852 488,05	5 069 735 817,49	6 618 261 923,95
Commissions reçues en réassurance		1 464 807 111,54		1 464 807 111,54	1 158 556 171,13
Commissions versées en réassurance		23 205 938,73		23 205 938,73	
III-Commissions de réassurance	2.2.1	1 441 601 172,81	0,00	1 441 601 172,81	1 158 556 171,13
IV- Subventions d'exploitation d'assurance					
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE		11 847 361 027,12	5 321 734 314,35	6 525 626 712,77	4 300 458 609,92
Services extérieurs & autres consommations	2.2.5	818 793 210,78		818 793 210,78	829 104 517,34
Charges de personnel	2.2.5	2 489 307 773,75		2 489 307 773,75	2 204 321 690,04
Impôts, taxes & versements assimilés	2.2.5	256 338 621,55		256 338 621,55	232 254 094,19
Production immobilisée					
Autres produits opérationnels	2.2.3	162 529 748,58		162 529 748,58	155 448 417,62
Autres charges opérationnelles	2.2.5	60 788 169,88		60 788 169,88	60 962 587,50
Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur	2.2.5	1 177 270 496,09		1 177 270 496,09	690 023 841,69
Reprise sur pertes de valeur et provisions		206 898 252,96		206 898 252,96	82 404 366,57
VI-RÉSULTAT TECHNIQUE OPÉRATIONNEL		7 414 290 756,61	5 321 734 314,35	2 092 556 442,26	521 644 663,35
Produits financiers	2.2.2	600 320 398,87		600 320 398,87	626 592 570,97
Charges financières	2.2.5	200 339 459,84		200 339 459,84	130 878 823,48
VII-RÉSULTAT FINANCIER		399 980 939,03	0,00	399 980 939,03	495 713 747,49
VIII-RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS (VI + VII)		7 814 271 695,64	5 321 734 314,35	2 492 537 381,29	1 017 358 410,84
Impôts exigibles sur résultats ordinaires				528 595 988,68	245 258 832,98
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires				38 275 262,63	-61 171 656,88
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES				12 565 110 930,67	11 783 165 889,03
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES				10 639 444 800,69	10 690 835 504,29
IX-RÉSULTAT NET DES RÉSULTATS ORDINAIRES		7 814 271 695,64	5 321 734 314,35	1 925 666 129,98	833 271 234,74

BILAN - EXERCICE 2014

BILAN
EXERCICE CLOS LE 31/12/2014

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
ACTIF NON COURANT					
Écart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles	2.1.1	196 464 332,06	70 030 627,89	126 433 704,17	148 372 962,13
Immobilisations corporelles	2.1.1				
- Terrains		619 211 747,15		619 211 747,15	579 211 747,15
- Bâtiments		4 462 143 234,68	1 584 813 784,08	2 877 329 450,60	2 904 337 272,74
- Immeubles de placement		941 734 152,92	284 827 542,88	656 906 610,04	679 660 762,66
- Autres immobilisations corporelles		1 365 000 220,03	808 842 428,34	556 157 791,69	587 057 017,47
- Immobilisations en concession		34 757 250,00	4 359 284,72	30 397 965,28	0,00
Immobilisations en cours	2.1.1	277 417 825,24	3 657 853,85	273 759 971,39	288 579 070,86
Immobilisations financières	2.1.1				
- Titres mis en équivalence					
- Autres participations et créances rattachées		2 656 946 585,80	722 686,45	2 656 223 899,35	2 479 017 147,97
- Autres titres immobilisés		9 381 259 179,52	3 252 480,00	9 378 006 699,52	7 868 936 873,58
- Prêts et autres actifs financiers non courants		128 727 882,20	3 228 369,74	125 499 512,46	73 925 885,43
- Impôts différés actifs	2.1.5	326 977 823,02		326 977 823,02	380 203 882,39
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants					
TOTAL I - ACTIF NON COURANT		20 390 640 232,62	2 763 735 057,95	17 626 905 174,67	15 989 302 622,38
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance	2.1.2				
- Part de la coassurance cédée					
- Part de la réassurance cédée		7 923 860 091,54		7 923 860 091,54	7 286 874 419,64
Créances et emplois assimilés					
- Cessionnaires et cédants débiteurs		92 767 038,77		92 767 038,77	120 821 567,36
- Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs	2.1.3	7 481 669 773,09	1 400 470 259,29	6 081 199 513,80	5 554 611 794,58
- Autres débiteurs	2.1.3	766 929 472,61	34 919 386,79	732 010 085,82	699 421 037,70
- Impôts et assimilés		999 959 552,42	152 327 878,90	847 631 673,52	42 083 043,93
- Autres créances et emplois assimilés				0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	2.1.4				
- Placements et autres actifs financiers courants		13 522 554 815,39	47 530 030,21	13 475 024 785,18	14 303 524 638,60
- Trésorerie		2 451 844 415,12		2 451 844 415,12	3 120 523 578,05
TOTAL II - ACTIF COURANT		33 239 585 158,94	1 635 247 555,19	31 604 337 603,75	31 127 860 079,86
TOTAL GÉNÉRAL ACTIF		53 630 225 391,56	4 398 982 613,14	49 231 242 778,42	47 117 162 702,24

BILAN - EXERCICE 2014

BILAN
EXERCICE CLOS LE 31/12/2014

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
- Capital émis	2.1.5	11 490 000 000,00	11 490 000 000,00
- Capital non appelé			
- Primes et réserves (réserves consolidées) ¹	2.1.5	5 390 501 731,58	4 948 402 419,49
- Écart et réévaluation		3 099 605,20	5 303 551,28
- Écart d'équivalence ¹			
- Résultat net - Résultat net part du groupe ¹	2.1.5	1 574 132 862,70	1 925 666 129,98
- Autres capitaux propres - Report à nouveau	2.1.5	0,00	- 456 983 636,68
		18 457 734 199,48	17 912 388 464,07
- Part de la société consolidante ₁			
- Part des minoritaires ₁			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		18 457 734 199,48	17 912 388 464,07
PASSIF NON COURANT			
- Emprunts et dettes financières	2.1.5	37 923 304,97	7 229 066,71
- Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	137 527 896,21	133 575 268,81
- Autres dettes non courants			
- Provisions réglementées	2.1.5	2 693 458 495,19	2 430 947 701,82
- Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	979 566 348,33	768 655 526,30
TOTAL II - PASSIF NON COURANT		3 848 476 044,70	3 340 407 563,64
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçues des réassureurs	2.1.5	3 432 650 970,35	3 158 523 350,78
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		17 967 108 888,17	16 885 212 880,31
- Acceptations		287 530,20	276 530,20
Dettes et comptes rattachés			
- Cessionnaires et cédants créditeurs	2.1.3	2 217 608 490,58	3 039 455 155,00
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		134 903 943,16	37 427 461,95
Impôts crédits	2.1.3	1 966 149 636,43	1 459 250 023,52
Autres dettes	2.1.3	1 206 323 075,35	1 284 221 272,77
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL III - PASSIFS COURANTS		26 925 032 534,24	25 864 366 674,53
TOTAL GÉNÉRAL PASSIF		49 231 242 778,42	47 117 162 702,24

COMPTE DE RÉSULTATS
Période du 01/01/2014 au 31/12/2014

RUBRIQUES	NOTE	BRUTES N	CESSIONS ET RÉTROCESSIONS N	OPÉRATIONS NETTES N	OPÉRATIONS NETTES N-1
- Primes émises sur opérations directes		20 192 356 443,97	8 343 746 736,99	11 848 609 706,98	10 535 400 337,77
- Primes acceptées		46 611 201,27		46 611 201,27	116 029 693,28
- Primes émises reportées		- 473 734 939,80	- 616 523 846,23	142 788 906,43	- 497 668 673,60
- Primes acceptées reportées				0,00	0,00
I. PRIMES ACQUISES À L'EXERCICE	2.2.1	19 765 232 705,44	7 727 222 890,76	12 038 009 814,68	10 153 761 357,45
- Prestations sur opérations directes		9 460 153 775,06	2 298 113 035,59	7 162 040 739,47	5 069 401 779,29
- Prestations sur acceptations		50 382,11		50 382,11	334 038,20
II. PRESTATIONS DE L'EXERCICE	2.2.4	9 460 204 157,17	2 298 113 035,59	7 162 091 121,58	5 069 735 817,49
- Commissions reçues en réassurance		1 589 403 211,56		1 589 403 211,56	1 464 807 111,54
- Commissions versées en réassurance		9 322 240,31		9 322 240,31	23 205 938,73
III. COMMISSIONS DE RÉASSURANCE	2.2.1	1 580 080 971,25	0,00	1 580 080 971,25	1 441 601 172,81
IV. SUBVENTIONS D'EXPLOITATION D'ASSURANCE					
V. MARGE D'ASSURANCE NETTE		11 885 109 519,52	5 429 109 855,17	6 455 999 664,35	6 525 626 712,77
- Services extérieurs et autres consommations	2.2.5	924 234 962,57		924 234 962,57	818 793 210,78
- Charges de personnel	2.2.5	2 644 456 292,52		2 644 456 292,52	2 489 307 773,75
- Impôts, taxes et versements assimilés	2.2.5	264 324 680,59		264 324 680,59	256 338 621,55
- Production immobilisée					
- Autres produits opérationnels	2.2.3	173 475 939,39		173 475 939,39	162 529 748,58
- Autres charges opérationnelles	2.2.5	182 991 993,33		182 991 993,33	60 788 169,88
- Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	2.2.5	1 353 207 090,00		1 353 207 090,00	1 177 270 496,09
- Reprise sur pertes de valeur et provisions		259 054 757,07		259 054 757,07	206 898 252,96
VI. RÉSULTAT TECHNIQUE OPÉRATIONNEL		6 948 425 196,97	5 429 109 855,17	1 519 315 341,80	2 092 556 442,26
- Produits financiers	2.2.2	684 357 368,17		684 357 368,17	600 320 398,87
- Charges financières	2.2.5	183 150 844,19		183 150 844,19	200 339 459,84
VII. RÉSULTAT FINANCIER		501 206 523,98	0,00	501 206 523,98	399 980 939,03
VIII. RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS (VI + VII)		7 449 631 720,95	5 429 109 855,17	2 020 521 865,78	2 492 537 381,29
- Impôts exigibles sur résultats ordinaires	2.2.6			389 210 316,31	528 595 988,68
- Impôts différés (variations) sur résultats				57 178 686,77	38 275 262,64
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES				14 734 978 850,56	12 565 110 930,67
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES				13 160 845 987,86	10 639 444 800,69
IX. RÉSULTAT NET DES RÉSULTATS ORDINAIRES		7 449 631 720,95	5 429 109 855,17	1 574 132 862,70	1 925 666 129,97

قائمة الاختصارات:

DFA : Dynamic financial analysis التحليل المالي الديناميكي

ALM : Asset Liability Management إدارة الأصول والخصوم

CAAT : Compagnie Algérienne des Assurances الشركة الجزائرية للتأمينات

S&P : Standard & Poor's ستاندرد آند بورز

IRIS : Insurance Regulatory Information System نظام الإنذار المبكر

I.A.R.D : Incendie, Accidents et Risques Divers التأمين على الحريق، الحوادث والأخطار المختلفة

NAIC: the National Association of Insurance Commissioners اتحاد مراقبي التأمين في أمريكا

ALCPA : مجلس المحاسبين الأمريكيين

APB : مجمع المبادئ المحاسبية الأمريكي

FASB : مجلس معايير المحاسبة الأمريكي

IASC : هيئة معايير المحاسبة الدولية

قائمة المراجع:

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية:

I/ الكتب:

1. جورج ريجدا، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، تر وتحقيق محمد توفيق البلقيني وإبراهيم محمد مهدي، دار المريخ، السعودية، 2006.
2. عز الدين فلاح، التأمين (مبادئه، أنواعه)، دار أسامة، عمان، 2008.
3. مبروك حسين، المدونة الجزائرية للتأمينات، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2010.
4. أسامة عزمي سلام وشقييري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد، عمان، 2007.
5. عيد أحمد أبو بكر ووليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري، عمان، 2009.
6. مبارك لسلس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012.
7. منير شاکر محمد وإسماعيل إسماعيل وعبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، 2005.
8. عدنان تايه النعيمي و ارشد فؤاد التهيمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري، عمان الأردن، 2008.
9. ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين، إيتراك، القاهرة، 2002.
10. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، 2006.
11. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
12. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ، السعودية، الطبعة الثانية، 2009.
13. عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

14. محمد توفيق البلقيني وجمال عبد الباقي واصف، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
15. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
16. حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر: النظرية والتطبيق، دار وائل، عمان، 2008.
17. عيد أحمد أبو بكر ووليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري، عمان، 2009.
18. عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب، أخطار الاستثمار)، دار صفاء، عمان، 2011.
19. هاني جزاع أرتيمة وسامر محمد عكور، إدارة الخطر والتأمين منظور إداري كمي وإسلامي، دار الحامد، عمان، 2010.
20. يوسف حجيم الطائي وآخرون، إدارة التأمين والمخاطر، دار اليازوري، عمان، 2010.
21. حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر النظرية والتطبيق، دار وائل، الأردن، 2008.
22. أسامة عزمي سلام وسقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد، الأردن، 2007.

II /المجلات:

1. سليمة طبائية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب: دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، عدد سنة 2011.
2. نور الحميدي وآخرون، نظام كمي مقترح لتقييم أداء الشركة السورية الوطنية للتأمين، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السابع والعشرون، حزيران 2012.

3. علي سيد بخيت، تحديد مكونات محفظة الاكتتاب في التأمينات العامة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، مصر، جوان 2005.
4. رانيا الزبير ومحمد الجشي، تقييم أداء شركات التأمين السعودية باستخدام نظام الإنذار المبكر، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 5، 2015

III/ بحوث ودراسات:

1. مصطفى كمال مظهر، دور النسب المالية في تقدير مستقبل قطاع التأمين في جمهورية مصر العربية، ملف pdf محمل من قاعدة المعلومات دار المنظومة mandumah.com بتاريخ 30 ماي 2013.
2. علي سيد بخيت، تقدير الملاءة المالية لشركات التأمين المصرية من خلال التحليل البيزي لمؤشرات المحفظة التأمينية ومؤشرات الإنذار المبكر بالتطبيق على تأمين الممتلكات والمسؤولية، ملف محمل من قاعدة المعلومات دار المنظومة mandumah.com بتاريخ 30 ماي 2013.
3. عبد القادر عصماني، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة المالية، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009.
4. محمود عبدالعال محماد، ترشيد قرارات الاكتتاب في خطر الفساد بشركات التأمين، مجلة آفاق جديدة، العدد الأول والثاني، جانفي وأفريل 2011.
5. حامد عبد القوي الخواجة ومحمود عبدالعال مشعال، تقدير الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين التعاوني في السوق السعودي ملف محمل من قاعدة البيانات mandumah.com بتاريخ 30 ماي 2013.
6. وائل محمود علي محمد، تقييم السياسة الاكتتابية لشركات التأمين المصرية بالتطبيق على تأمينات الممتلكات والمسؤوليات ملف محمل من قاعدة البيانات mandumah.com بتاريخ 30 ماي 2013.

7. عادل منير عبد الحميد، محددات القدرة الاستيعابية لشركات التأمين في السوق المصري، ملف
محمل من قاعدة البيانات mandumah.com بتاريخ 30 ماي 2013.
8. عيد أحمد أبو بكر، تطور التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية في شركات
التأمين على الحياة بالتطبيق على سوق التأمين المصري، ملف محمل من الرابط
iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/11/32.pdf

IV/ التقارير:

1. التقرير السنوي للشركة الجزائرية للتأمين 2010
2. التقرير السنوي للشركة الجزائرية للتأمين 2011
3. التقرير السنوي للشركة الجزائرية للتأمين 2012
4. التقرير السنوي للشركة الجزائرية للتأمين 2013
5. التقرير السنوي للشركة الجزائرية للتأمين 2014

V/ قوانين:

1. المرسوم التنفيذي رقم 13 - 115 المؤرخ في 28 مارس سنة 2013 والمتعلق بحدود قدرة شركات
التأمين على الوفاء، الجريدة الرسمية العدد 15 المؤرخة في 31 مارس 2013.
2. الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 يناير 1995 المتعلق بالتأمينات.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية:

I/ Ouvrages :

1. Franck Le Vallois et autres, **Gestion Actif Passif en Assurance Vie**,
Economica, Paris, 2003.
2. Béatrice et Francis Grandguillot, **Analyse financiere**, Gualino, 7em
édition, Paris, 2011.

3. Jérôme Caby et Jacky Koehl, **Analyse financière**, Pearson éducation, France, 2006.
4. Dov Ogien, **Maxi fiches de Gestion financière de l'entreprise**, Dunod, Paris, 2008.
5. Hubert de La Bruslerie, **Analyse Financière information financière diagnostic et évaluation**, 4e édition, Dunod, Paris, 2010.
6. Stéphane Marquetty, **L'Activité d'assurance aspects économiques, comptables, actuariels**, Economica, Paris, 2012.

II/ Etudes :

1. Myriam Ouattara, **les déterminants de la gestion du risque de taux d'intérêt des compagnies d'assurance de dommage**, HEC Montréal, 2007.
2. European Security and Markets Authority, **Credit Rating Agencies 2014 market share calculations for the purposes of Article 8d of the CRA Regulation**, ESMA/2014/1583.
3. Khalid El Kammouri, **L'expert comptable face aux particularités d'analyse financière des compagnies d'assurance au Maroc proposition d'une approche d'analyse adaptée**, mémoire d'obtention du diplôme national d'expert comptable, institut supérieure de commerce et d'administration des entreprises, 2006
4. **Etude préparatoire à solvabilité 2 sur l'Europe des 17 incluant de P.Sharma**
5. Andrea Miglionico, **Recasting Credit Rating Agencies' Responsibility: Suggestions for Reform**, a document submitted to earn a Doctorate of Philosophy degree at Queen Mary University of London, december 2014.

III/ Revues :

1. Sigma, **Solvency of non-life insurers balancing security and profitability expectations**, Swiss Re, Number 1/2000.
2. Sigma, **World insurance in 2014**, Swiss Re, Number 4/2015.
3. **Acta Scientiarum Polonorum Oeconomia 8 (1)**, Poland, 2009.
4. **Sampo Group's Annual Report 2013**.
5. **Solvency 2 glossary**, CEA Insurers of europe.
6. **Compagnie Algériens des assurances, 30 ans d'expérience au service des assurés**, 2015

7. National Association of insurance Commissioners, Insurance Regulatory Information System iris ratios manual, 2015 edition, United State of America.
8. Emilian Constantin MIRICESCU, The role of rating agencies in international financial market, Theoretical and Applied Economics, Volume 22, No. 1(602), 2015.

IV/ Conférence :

- Roger Massey and others, Insurance Company Failure, Conference paper General Insurance Convention, 08 October 2002, Institute and Faculty of Actuaries, England.

قائمة الأشكال:

الصفحة	الشكل
50	شكل 1.1: شكل يوضح تغيرات الخزينة بين بداية ونهاية الدورة المحاسبية
80	شكل 1.2: شكل يبين مكونات القسط التجاري
97	شكل 2.2: مصفوفة اختيار أنسب وسيلة لإدارة أخطار الاكتتاب
106	شكل 1.3: الهيكل التنظيمي للمديرية العام للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT
108	شكل 2.3: هيكل موظفي الشركة حسب المستوى الوظيفي
101	شكل 3.3: تطور انتاج الشركة الجزائرية للتأمينات حسب الفروع
111	شكل 4.3: تطور التعويضات المقدمة لزبائن الشركة الجزائرية للتأمينات حسب الفروع

قائمة الجداول:

الصفحة	الجدول
40	جدول 1.1: جدول يبين معايير نظام الإنذار المبكر IRIS لتقييم شركات التأمين على الأضرار
42	جدول 2.1: جدول يبين معايير مؤسسة ستاندرد أن بورز لتقييم شركات التأمين على الأضرار
45	جدول 3.1: الشكل المختصر لقائمة الموارد والاستخدامات في المؤسسة
45	جدول 4.1: شكل قائمة الموارد والاستخدامات في شركات التأمين
51	جدول 5.1: قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة
53	جدول 6.1: قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة
69	جدول 1.2: توزيع نسب الشركات المفلسة بين شركات التأمين على الأضرار والحياة
107	جدول 1.3: توزيع عدد موظفي الشركة حسب المستوى الوظيفي
109	جدول 1.3: تطور انتاج الشركة الجزائرية للتأمينات حسب الفروع
111	جدول 3.3: تطور التعويضات المقدمة لزبائن الشركة الجزائرية للتأمينات حسب الفروع
112	جدول 4.3: تطور النتيجة الصافية للشركة الجزائرية للتأمينات

114	جدول 5.3: نسب الهيكل المالي للشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2010 - 2014
116	جدول 6.3: حساب نسب السيولة للشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2010 - 2014
120	جدول 7.3: حساب نسب النشاط للشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2010 - 2014
123	جدول 8.3: حساب نسب الربحية والمردودية للشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2010 - 2014
125	جدول 9.3: مقارنة النسب المالية لشركة CAAT خلال الفترة 2010-2014 مع معايير الإنذار المبكر
127	جدول 10.3: عدد اختبارات IRIS التي فشلت فيها الشركة الجزائرية للتأمين الشامل
128	جدول 11.3: مقارنة النسب المالية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT مع معايير مؤسسة ستاندرد أند بورز خلال الفترة 2010 - 2014
129	جدول 12.3: عدد اختبارات ستاندرد أند بورز التي فشلت فيها الشركة الجزائرية للتأمين الشامل
131	جدول 13.3: تفصيل مؤونات الكوارث للدفع خلال السنوات 2010 - 2014
131	جدول 14.3: تفصيل التعويضات المدفوعة للزبائن خلال السنوات 2010 - 2014
132	جدول 15.3: تكاليف الحوادث المدفوعة خلال سنة 2015 عن السنوات السابقة
133	جدول 16.3: جدول يبين تدفقات الخزينة من عمليات الاكتتاب المباشرة وعمليات القبول في الشركة الجزائرية للتأمينات

أ	مقدمة
1	الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي الديناميكي في شركات التأمين على الأضرار
2	تمهيد
3	<u>المبحث الأول: خصوصيات نشاط التأمين</u>
3	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التأمين
6	المطلب الثاني: انقلاب دورة الإنتاج في شركات التأمين
7	المطلب الثالث: وظائف شركات التأمين
10	<u>المبحث الثاني: عموميات حول التحليل المالي في شركات التأمين على الأضرار</u>
10	المطلب الأول: مفهوم وأهداف التحليل المالي في شركات التأمين على الأضرار
14	المطلب الثاني: مصادر المعلومات المستخدمة في التحليل المالي في شركات التأمين والأطراف المستفيدة منه
20	المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي
23	<u>المبحث الثالث: النسب المالية المستخدمة في شركات التأمين على الأضرار</u>
23	المطلب الأول: تعريف التحليل بالنسب المالية
24	المطلب الثاني: أهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي في شركات التأمين على الأضرار
38	المطلب الثالث: النسب المالية المعيارية المستخدمة في قطاع التأمين على الأضرار
44	<u>المبحث الرابع: طرق التحليل المالي الديناميكي</u>
44	المطلب الأول: جدول التمويل (قائمة الموارد والاستخدامات)
47	المطلب الثاني: قائمة التدفقات النقدية
54	المطلب الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية
58	خلاصة الفصل الأول
59	الفصل الثاني: الإطار النظري لمخاطر الاكتتاب في شركات التأمين على الأضرار
60	تمهيد
61	<u>المبحث الأول: مدخل لدراسة المخاطر في شركات التأمين</u>
61	المطلب الأول: تعريف وأركان الخطر القابل للتأمين

64	المطلب الثاني: المخاطر التي تواجه شركات التأمين على الأضرار
69	المطلب الثالث: تعريف وأهمية إدارة المخاطر في شركات التأمين
72	<u>المبحث الثاني</u> : عملية الاكتتاب في شركات التأمين
72	المطلب الأول: تعريف وأهمية عملية الاكتتاب في شركات التأمين على الأضرار
73	المطلب الثاني: أساسيات عملية الاكتتاب في شركات التأمين على الأضرار
76	المطلب الثالث: النموذج الأمثل لمحفظة الاكتتاب في شركات التأمين على الأضرار
78	<u>المبحث الثالث</u> : مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين على الأضرار
79	المطلب الأول: خطر تحديد القسط
82	المطلب الثاني: خطر عدم كفاية الاحتياطات
85	المطلب الثالث: خطر الكوارث
85	<u>المبحث الرابع</u> : تقييم وإدارة مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين
86	المطلب الأول: الطاقة الاكتتابية لشركات التأمين
91	المطلب الثاني: قياس مخاطر الاكتتاب باستخدام تحليل التمايز
93	المطلب الثالث: إدارة مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين على الأضرار
101	خلاصة الفصل الثاني
102	الفصل الثالث: تقييم مخاطر الاكتتاب في الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT
103	تمهيد
104	<u>المبحث الأول</u> : تقديم الشركة الجزائرية للتأمين الشامل
104	المطلب الأول: نشأة وتطور الشركة الجزائرية للتأمين الشامل
109	المطلب الثاني: تطور أعمال الشركة الجزائرية للتأمين الشامل
113	<u>المبحث الثاني</u> : تحليل وضعية الشركة الجزائرية للتأمين الشامل باستخدام النسب المالية
113	المطلب الأول: نسب الهيكل المالي
115	المطلب الثاني: نسب السيولة
119	المطلب الثالث: نسب النشاط
122	المطلب الرابع: نسب الربحية والمردودية

124	المبحث الثالث: مقارنة مؤشرات الشركة مع المعايير الدولية المستخدمة في شركات التأمين على الأضرار
124	المطلب الأول: مقارنة النسب المالية للشركة الجزائرية للتأمين الشامل مع معايير نظام الإنذار المبكر
127	المطلب الثاني: مقارنة النسبة المالية للشركة الجزائرية للتأمين الشامل مع معايير مؤسسة ستاندرد أند بورز
130	المبحث الرابع: التحليل المالي الديناميكي لنشاطي الاكتتاب والتعويض في الشركة الجزائرية للتأمينات
134	خلاصة الفصل
137	خاتمة
131	الملاحق
161	قائمة الاختصارات
162	قائمة المراجع
158	فهرس الأشكال والجداول
170	فهرس المحتويات

ملخص:

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة وتقييم مخاطر الاكتتاب التي تهدد شركات التأمين على الأضرار باستعمال تقنيات وأساليب التحليل المالي الديناميكي. حيث بدأنا الدراسة بالتطرق لخصوصية نشاط التأمين مقارنة بالنشاطات الاقتصادية الأخرى، ثم بيننا مختلف تقنيات التحليل المالي المستخدمة في تحليل الوضعية المالية لشركات التأمين. ثم مررنا لدراسة عملية الاكتتاب في الأخطار، المخاطر التي تواجه شركات التأمين بشكل عام ومخاطر الاكتتاب بشكل خاص، إضافة لكيفية قياس وتقييم وإدارة هذه الأخطار.

بعدها قمنا بدراسة مختلف المؤشرات التي تبين وضعية الشركة الجزائرية للتأمينات تجاه مخاطر الاكتتاب التي تواجهها في فترة 5 سنوات والتي وجدها من خلالها بأن أغلب مؤشرات إيجابية جدا تسمح للشركة بمواجهة مختلف المخاطر.

الكلمات الدالة: التأمين، التحليل المالي الديناميكي، التحليل المالي، إدارة المخاطر في شركات التأمين، مخاطر الاكتتاب.

Résumé :

Le but de ce mémoire est d'étudier et mesurer les risques de Souscription qui menacent les compagnies des assurances par l'usage des différentes techniques et méthodes de l'analyse financière dynamique. Dans le début de l'étude on a expliqué la spécificité de l'activité des assurances par rapport au d'autres activités économiques. Ensuite nous avons identifié les différentes techniques d'analyse financière utilisée pour déterminer la situation financière de des compagnies d'assurance. Puis nous sommes allés à étudier le cycle de souscription dans les risques, les risques en générale et les risques de souscription en particulier et comment nous pouvons le mesurer et évaluer ces risques.

Ensuite nous avons étudié les différents les déférant indices qui montrent le statut de la compagnie algérienne des assurances en face les risques de souscription dans une durée de 5 ans, les résultats sont très positifs permettent à l'entreprise d'affronter ces risques.

Mots Clé : Assurance, Analyse Financière Dynamique, Analyse Financière, Gestion des Risques dans les compagnies des assurance, Risque de Souscription.